جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

تَطَوّر
القطاع المصرفي الاردني

2003 - 2012

عمان - الاردن

2013

جمعيـــة البنـــوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

تَطَوّرْ

القطاع المصرفي الاردني

2003 - 2012

جمعية البنوك في الأردن
عمان – وادي صقره – شارع موسى بن نصير – بناية رقم ٦٢
ص. ب. ٩٢٦١٧٤ عمان ١١١٩٠ الأردن
هاتف : ٥٦٦٢٢٥٨ ، ٥٦٦٩٣٢٨ – فاكس : ٥٦٨٧٠١١ ، ٥٦٨٤٣١٦
الموقع الالكتروني: www.abj.org.jo – البريد الالكتروني: info@abj.org.jo

تصميم وإشراف فني وطباعة

Control
Design and Printing Services
Tel: 0777 333 574 - 0795 646 348
e-mail: control_est@hotmail.com

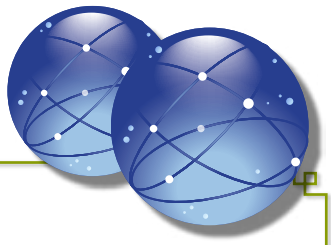

رؤيتنا

المحافظة على دورنا الريادي بكوننا من أكفأ جمعيات البنوك في المنطقة من حيث تقديم الخدمات للبنوك الأعضاء لدعم قدراتها وتمكينها من تعظيم مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

رسالتنا

نسعى إلى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به، وذلك من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء، وتحقيق أعلى درجات التنسيق فيما بينهم ومع الشركاء الآخرين، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية، وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه، وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

قيمنا

- **العمل المشترك:** نعمل مع الأعضاء بروح الفريق الواحد بما فيه من خدمة للمجتمع والاقتصاد الوطني.
- **التطور والحداثة:** نسعى لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.
- **الابتكار والتميز:** نعمل على تطوير الأفكار الخلاقة بما يخدم الأعضاء ويضفي على خدماتهم طابع الجودة والتميز.
- **النزاهة والشفافية:** نقل المعرفة وتبادل المعلومات وفق أعلى درجات النزاهة والشفافية.
- **المهنية:** نمارس عملنا باحترافية عالية وتغطية شاملة وإحاطة تامة لكل ما يحدث في البيئة المصرفية الأردنية والعربية والعالمية.
- **المصداقية:** نتبع نهج الدقة والموثوقية ونتحرى عن مصادر معلوماتنا بدقة عالية.
- **الاستمرارية في التعلم والتدريب:** نعمل على الارتقاء بالمستوى العلمي و العملي ومواكبة كل ما هو جديد في المجالات المصرفية والمالية لكافة العاملين في الجهاز المصرفي الأردني.

المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
كلمة رئيس مجلس لإدارة	١١
كلمة المدير العام	١٣
الفصل الأول: البنك المركزي الأردني والسياسة النقدية	١٥
(١-١) مقدمة	١٧
(١-٢) أدوات السياسة النقدية	١٧
(١-٣) اتجاهات السياسة النقدية من عام ٢٠٠٣ إلى نهاية عام ٢٠١٢	١٩
(١-٤) أهم التعليمات التي أصدرها البنك المركزي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢	٢٠
(١-٥) أدوات الرقابة المصرفية التي يستخدمها البنك المركزي الأردني	٢١
(١-٦) تطبيق بازل II في الأردن	٢١
(١-٧) تطبيق بازل III في الأردن	٢١
الفصل الثاني: هيكل الجهاز المصرفي الأردني	٢٥
(٢-١) هيكل الجهاز المصرفي الأردني	٢٧
(٢-٢) عدد البنوك المرخصة	٢٨
(٢-٣) التفرع المصرفي	٢٩
الفصل الثالث: تطور الجهاز المصرفي الأردني	٣٧
(٣-١) تطور الموجودات	٣٩
(٣-٢) تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	٤٠
(٣-٣) تطور التسهيلات الائتمانية	٤٢
(٣-٤) تطور الودائع	٤٧
الفصل الرابع: مؤشرات المتانة المالية للجهاز المصرفي الأردني	٥١
(٤-١) مقدمة	٥٣
(٤-٢) مؤشرات نوعية الأصول	٥٣
(٤-٣) مؤشرات كفاية رأس المال	٥٥
(٤-٤) مؤشرات الربحية والكفاءة	٥٦
الفصل الخامس: البنوك الإسلامية العاملة في الأردن	٦١
(٥-١) مقدمة	٦٣
(٥-٢) حصة البنوك الإسلامية من الموجودات	٦٣
(٥-٣) حصة البنوك الإسلامية من الودائع	٦٤
(٥-٤) حصة البنوك الإسلامية من التسهيلات	٦٥

الموضـــوع	رقم الصفحة
الفصل السادس : البنوك الأجنبية العاملة في الأردن	٦٧
(٦-١) مقدمة	٦٩
(٦-٢) حصة البنوك الأجنبية من الموجودات	٦٩
(٦-٣) حصة البنوك الأجنبية من الودائع	٧٠
(٦-٤) حصة البنوك الأجنبية من التسهيلات	٧١
الفصل السابع : التركز المصرفي	٧٣
(٧-١) مقدمة	٧٥
(٧-٢) تركز الموجودات	٧٥
(٧-٣) تركز الودائع	٧٧
(٧-٤) تركز التسهيلات	٧٨
الفصل الثامن: تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان	٨١
(٨-١) الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة	٨٣
(٨-٢) حجم التداول لأسهم البنوك المدرجة في البورصة	٨٤
(٨-٣) مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في البورصة	٨٥
الفصل التاسع: تطور هيكل أسعار الفوائد في السوق المصرفي الأردني	٨٧
(٩-١) تطور أسعار الفوائد على الودائع	٨٩
(٩-٢) تطور أسعار الفوائد على التسهيلات	٩٠
(٩-٣) هامش سعر الفائدة	٩١
(٩-٤) سعر الفائدة لأفضل العملاء	٩٢
(٩-٥) تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية	٩٣
(٩-٦) تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودبير)	٩٤
(٩-٧) تطور سعر فائدة الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك لاستحقاق ليلة واحدة	٩٥
الفصل العاشر: تقاص الشيكات	٩٩
(١٠-١) مقدمة	١٠١
(١٠-٢) لمحة تاريخية عن تقاص الشيكات	١٠١
(١٠-٣) تطور تقاص الشيكات بشكل سنوي	١٠١

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	رقم الصفحة
١	أسماء وتصنيفات البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٢	٢٧
٢	عدد البنوك الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن (٢٠٠٣-٢٠١٢)	٢٨
٣	تطور مؤشر الكثافة المصرفية (٢٠٠٣-٢٠١١)	٢٩
٤	عدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي (٢٠٠٣-٢٠١١)	٢٩
٥	أهم مؤشرات الانتشار الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي داخل المملكة (٢٠٠٣-٢٠١١)	٣٢
٦	موجودات البنوك العاملة في الأردن بالمليون دينار ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)	٣٩
٧	تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)	٤١
٨	إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى GDP (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)	٤٢
٩	تطور أصناف التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة (٢٠٠٣- ٢٠١٢)	٤٤
١٠	توزيع التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة على القطاعات الاقتصادية (٢٠٠٣- ٢٠١٢)	٤٥
١١	إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى GDP (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)	٤٧
١٢	تطور أصناف الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٣- ٢٠١٢)	٤٩
١٣	توزيع موجودات الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)	٦٣
١٤	توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)	٦٤
١٥	توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٣-٢٠١١)	٦٥
١٦	توزيع موجودات الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٣ -٢٠١١)	٦٩
١٧	توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٣ – ٢٠١١)	٧٠
١٨	توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)	٧١
١٩	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)	٨٣
٢٠	حجم التداول لأسهم البنوك المدرجة في البورصة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)	٨٤
٢١	مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)	٨٥
٢٢	الوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع لدى البنوك (٢٠٠٣-٢٠١٢)	٨٩
٢٣	الوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الممنوحة من البنوك (٢٠٠٣-٢٠١٢)	٩٠
٢٤	هامش سعر الفائدة (٢٠٠٣- ٢٠١٢)	٩١
٢٥	سعر الفائدة لأفضل العملاء (٢٠٠٣- ٢٠١٢)	٩٢
٢٦	أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٣- ٢٠١٢)	٩٣
٢٧	تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك ___الجودبير (٢٠٠٥- ٢٠١٢)	٩٥
٢٨	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك لليلة واحدة (السعر المعلن والفعلي) (٢٠٠٥- ٢٠١٢)	٩٦
٢٩	تطور الشيكات المقدمة للتقاص (٢٠٠٣-٢٠١٢)	١٠٢
٣٠	تطور الشيكات المعادة (٢٠٠٣-٢٠١٢)	١٠٣

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
١	تطور عدد البنوك الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن (٢٠٠٣-٢٠١٢)	٢٨
٢	تطور عدد الفروع داخل وخارج المملكة (٢٠٠٣-٢٠١١)٣	٣٠
٣	توزيع فروع البنوك العاملة في الأردن على محافظات المملكة كما في نهاية عام ٢٠١١ (٪)	٣٠
٤	توزيع الفروع في المملكة حسب الأقليم كما في نهاية عام ٢٠١١ (٪)	٣١
٥	تطور عدد المكاتب داخل وخارج المملكة (٢٠٠٣-٢٠١١)	٣١
٦	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (٢٠٠٣-٢٠١١)	٣٢
٧	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مليون نسمة في الأردن (٢٠٠٣-٢٠١١)	٣٣
٨	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كم مربع	٣٣
٩	توزيع أجهزة الصراف الآلي في المملكة حسب المحافظة كما في نهاية عام ٢٠١١ (٪)	٣٤
١٠	توزيع أجهزة الصراف الآلي في المملكة حسب الإقليم كما في نهاية عام ٢٠١١ (٪)	٣٤
١١	الموجودات المحلية والأجنبية للبنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)	٤٠
١٢	هيكل توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٢	٤٠
١٣	تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٣-٢٠١٢)	٤١
١٤	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن حسب العملة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)	٤٣
١٥	هيكل توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٢	٤٣
١٦	تطور التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)	٤٤
١٧	هيكل التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها كما في نهاية عام ٢٠١٢	٤٥
١٨	توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن حسب القطاعات الاقتصادية (٢٠٠٣- ٢٠١٢)	٤٦
١٩	توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن حسب القطاعات الاقتصادية كما في نهاية عام ٢٠١٢	٤٦
٢٠	الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن بالعملة المحلية والعملات الأجنبية (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)	٤٨
٢١	هيكل توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠١٢	٤٨
٢٢	تطور توزيع الودائع حسب اصنافها خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)	٤٩
٢٣	نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	٥٤
٢٤	نسبة التغطية	٥٤
٢٥	نسبة كفاية رأس المال	٥٥
٢٦	نسبة الرافعة المالية	٥٦
٢٧	نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	٥٦
٢٨	معدل العائد على حقوق المساهمين	٥٧
٢٩	معدل العائد على الموجودات	٥٧
٣٠	الربح قبل الضريبة وبعد الضريبة	٥٨
٣١	نسبة السيولة	٥٩
٣٢	توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)	٦٣
٣٣	توزيع ودائع البنوك العاملة في الأردن بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)	٦٤
٣٤	توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)	٦٥
٣٥	توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)	٦٩
٣٦	توزيع الودائع بين البنوك الأردنية وبين البنوك الأجنبية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)	٧٠

قائمة الأشكال

الرقم		رقم الصفحة
٣٧	توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك الأردنية وبين البنوك الأجنبية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)	٧١
٣٨	نسبة تركز أكبر بنكين من حيث الموجودات	٧٥
٣٩	نسبة تركز أكبر ثلاثة بنوك من حيث الموجودات	٧٦
٤٠	مؤشر هيرفندال هيرشمان لتركز الموجودات HHI	٧٦
٤١	نسبة تركز أكبر بنكين من حيث الودائع	٧٧
٤٢	نسبة تركز أكبر ثلاث بنوك من حيث الودائع	٧٧
٤٣	مؤشر هيرفندال هيرشمان لتركز الودائع HHI	٧٨
٤٤	نسبة تركز أكبر بنكين من حيث التسهيلات	٧٨
٤٥	نسبة تركز أكبر ثلاث بنوك من حيث التسهيلات	٧٩
٤٦	مؤشر هيرفندال هيرشمان لتركز التسهيلات HHI	٧٩
٤٧	الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)	٨٣
٤٨	حجم التداول (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)	٨٤
٤٩	نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)	٨٥
٥٠	تطور أسعار الفائدة على الودائع بأصنافها (٢٠٠٣ ___ ٢٠١٢)	٨٩
٥١	تطور أسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)	٩٠
٥٢	هامش سعر الفائدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)	٩١
٥٣	سعر الفائدة لأفضل العملاء (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)	٩٢
٥٤	تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٣-٢٠١٢)	٩٤
٥٥	تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك – الجودبير (٢٠٠٥-٢٠١٢)	٩٥
٥٦	أسعار فائدة الإقراض فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية) ليلة واحدة (٢٠٠٥-٢٠١٢)	٩٦
٥٧	تطور عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٢٠٠٣-٢٠١٢)	١٠٢
٥٨	تطور قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٢٠٠٣-٢٠١٢)	١٠٣
٥٩	تطور نسبة عدد الشيكات المعادة الى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٢٠٠٣-٢٠١٢)	١٠٤
٦٠	تطور نسبة قيمة الشيكات المعادة الى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٢٠٠٣-٢٠١٢)	١٠٤

كلمة رئيس مجلس الادارة

حققت البنوك العاملة في الأردن خلال العقد الأخير تطورات واضحة وعلى جميع الأصعدة، حيث ارتفع عدد البنوك العاملة في الأردن من ٢١ بنكاً في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦ بنكاً في عام ٢٠١٢، كما شهد عدد الفروع في الأردن نمواً بنسبة ٥,٣٪ سنوياً ليصل إلى ٧٠٢ فرع في عام ٢٠١١، بينما ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي بأكثر من ٩,٦٪ سنوياً لتصل إلى ١٢١٩ جهاز.

وعلى صعيد مؤشرات الميزانية المجمعة للبنوك العاملة في الأردن، فقد حقق إجمالي موجودات البنوك ارتفاعاً ملحوظاً بمعدل نمو سنوي ١٠,٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢، لتصل الموجودات إلى ٣٩,٣ مليار دينار في نهاية ٢٠١٢. وارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن بمعدل نمو سنوي ١٢,٣٪ لتصل إلى ١٧,٨ مليار دينار في عام ٢٠١٢. كما ارتفع رصيد الودائع لدى البنوك في الأردن خلال نفس الفترة بمعدل نمو سنوي ١٠,٤٪ ليصل إلى ٢٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢. هذا وقد حقق حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك في الأردن نمواً سنوياً بمعدل ١٤,٦٪ ليصل إلى ٨,٤ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢.

وعلى صعيد مؤشرات المتانة المالية للقطاع المصرفي الأردني، فقد انخفضت نسبة الديون غير العاملة بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٨,٤ ٪ في النصف الأول من عام ٢٠١٢، وتعتبر النسبة ضمن المستويات المقبولة والمتعارف عليها عالمياً. وفيما يتعلق بنسبة التغطية فقد بلغت ٦٣,٢٪ في النصف الأول من ٢٠١٢. وبلغت نسبة كفاية رأس المال ١٨,٦٪ في النصف الأول من ٢٠١٢، والتي تعتبر أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي (١٢٪)، ومن الحد الأدنى المقرر من لجنة بازل (٨٪). أما نسبة الرافعة المالية فشهدت نمواً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢/٦) لترتفع إلى ١٣,٣٪ في النصف الأول من ٢٠١٢.

وقد شهدت مؤشرات الربحية للبنوك ثباتاً نسبياً خلال السنوات الأربعة الأخيرة لكن بمستويات أقل من تلك التي حققتها في السنوات السابقة، حيث بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين ٤,٨٪ بينما بلغ معدل العائد على الموجودات ٠,٦٪ في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٢.

وأخيراً، فإننا نأمل لقطاعنا المصرفي الأردني تحقيق المزيد من التقدم والنمو في الفترات القادمة وبما يساهم في تعزيز ورفعة اقتصادنا الوطني في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

باسم خليل السالم

رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

انطلاقاً من حرص جمعية البنوك في الأردن على توفير أحدث المعلومات والبيانات والمؤشرات حول القطاع المصرفي الأردني، فقد ارتأينا أن نصدر الطبعة الخامسة من دراسة «تطور القطاع المصرفي الأردني» لتضيف إلى سابقاتها تحديثاً لجميع البيانات.

وقد تم تقسيم هذه الطبعة إلى عشرة فصول، حيث تناول الفصل الأول دور البنك المركزي الأردني في إدارة السياسة النقدية، وتناول الفصل الثاني واقع البنوك العاملة في الأردن من حيث الهيكل وتطور عدد البنوك والفروع وأجهزة الصراف الآلي. أما الفصل الثالث فبحث في تطور الموجودات، ورأس المال والاحتياطيات والمخصصات، والودائع، والتسهيلات. وسلط الفصل الرابع الضوء على أهم مؤشرات المتانة المالية للجهاز المصرفي الأردني. وتناول الفصلان الخامس والسادس حصص البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وحصص البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية من إجمالي الموجودات والودائع والتسهيلات للقطاع المصرفي الأردني. وتطرق الفصل السابع لموضوع التركز في السوق المصرفي الأردني من خلال استعراض نسبة تركز أكبر بنكين وأكبر ثلاثة بنوك ومؤشر هيرفندال هيرشمان وذلك من حيث الموجودات والودائع والتسهيلات. أما الفصل الثامن تم التطرق لأداء البنوك المدرجة في بورصة عمان من حيث الأرقام القياسية لأسعار الأسهم وحجم التداول ومساهمة غير الأردنيين في البنوك المدرجة في البورصة. وتناول الفصل التاسع تطور هيكل أسعار الفوائد في السوق المصرفي الأردني، فيما بحث الفصل العاشر تقاص الشيكات.

وإننا إذ نصدر هذه الدراسة لنأمل أن تسهم في تسليط المزيد من الضوء على أداء الجهاز المصرفي الأردني خلال العقد الأخير، خاصة في ظل ما شهدته هذه الحقبة من أزمات مالية واقتصادية عصفت بمعظم دول العالم، كما نأمل أن تكون هذه الدراسة مرجعاً وافيا لكل ذوي العلاقة والمهتمين.

د. عدلي قندح

المدير العام

الفصل الأول

البنك المركزي الأردني والسياسة النقدية

(١-١) مقدمة

(١-٢) أدوات السياسة النقدية

(١-٣) اتجاهات السياسة النقدية من عام ٢٠٠٣ إلى نهاية عام ٢٠١٢

(١-٤) أهم التعليمات التي أصدرها البنك المركزي خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٢

(١-٥) أدوات الرقابة المصرفية التي يستخدمها البنك المركزي الأردني

(١-٦) تطبيق بازل II في الأردن

(١-٧) تطبيق بازل III في الأردن

(١-١) مقدمة

تأسس البنك المركزي الأردني عام ١٩٦٤ كشخصية اعتبارية مستقلة ذات رأس مال مملوك بالكامل من قبل الحكومة الأردنية. ويقوم البنك المركزي بعدد كبير من المهام لعل أبرزها إصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة، والحفاظ على الاستقرار النقدي، وتوفير السيولة اللازمة للبنوك المرخصة وإدارة احتياطيات البنوك، كما يسعى إلى تعزيز سلامة مؤسسات الجهاز المصرفي من خلال أساليب الرقابة المختلفة. كذلك يقوم البنك المركزي بحفظ وإدارة احتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية والعمل كبنك ومستشار للحكومة.

ويعمل البنك المركزي الأردني على تحقيق ثلاثة أهداف وطنية تشتمل على المساهمة في ضمان الاستقرار النقدي والمالي، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام البنك المركزي بصياغة ستة أهداف مؤسسية تتضمن على:

- المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة: وذلك بالمحافظة على استقرار معدلات التضخم وسعر الصرف، و إيجاد هيكل أسعار فائدة ومستويات سيولة تتوافق مع حجم النشاط الاقتصادي، وتوفير البيئة المناسبة لحشد المدخرات وتمويل الاستثمار، والاحتفاظ باحتياطيات المملكة من العملات الأجنبية والذهب وإدارتها.
- ضمان قابلية تحويل الدينار: وذلك بتلبية احتياجات السوق المحلي من العملات الأجنبية، والاحتفاظ باحتياطيات المملكة من العملات الأجنبية والذهب وإدارتها، و مراقبة أسعار الصرف وأعمال الصرافين.
- المحافظة على سلامة ومنعة الجهاز المصرفي: وذلك من خلال التحقق من صحة أعمال وأداء مؤسسات الجهاز المصرفي وسلامة مراكزها المالية ومدى التزامها بتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وفق تعليمات البنك المركزي.
- المحافظة على نظام مدفوعات وطني آمن ومتطور: من خلال إدارة نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS)، وتقاص وتسوية الشيكات المصرفية الصادرة والواردة من خلال نظام المقاصة الالكترونية للشيكات.
- المحافظة على الثقة والأمان في النقد الأردني: وذلك بتوفير مواصفات أمنية عالية في النقد المصدر مع المحافظة على جودة أوراق النقد المصدرة وسحب غير الصالح من التداول ومتابعة عمليات تزييف العملة الوطنية وضبطها، وتأمين السوق الأردني بكميات كافية من أوراق النقد والمسكوكات.
- نشر وتعميق المعرفة المالية والمصرفية: وذلك بتوفير مصادر المعلومات ونشر البيانات والتقارير وحملات التوعية.

(١-٢) أدوات السياسة النقدية

اعتمد البنك المركزي الأردني في إدارته للسياسة النقدية في المملكة على نوعين من الأدوات هي الأدوات المباشرة (التقليدية) والأدوات الغير مباشرة، كما قام البنك المركزي بتحديث الإطار التشغيلي للسياسة النقدية في عام ٢٠١٢.

أ- الأدوات المباشرة (التقليدية):

اعتمد البنك المركزي وحتى بداية تسعينيات القرن الماضي على الأدوات التقليدية المباشرة في إدارة السياسة النقدية في المملكة ولغايات ضبط حجم ونمو السيولة في الاقتصاد الوطني. وقد تمثلت هذه الأدوات في سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي الإلزامي، بالإضافة إلى فرض سقوف مباشرة على التوسع الائتماني في بعض الأحيان. كذلك لجأ البنك المركزي خلال تلك الفترة إلى الإجراءات الإدارية للتأثير على هيكل الائتمان المصرفي وكلفته من خلال تحديد أسعار الفوائد على القروض والودائع وإلزام البنوك بتوجيه جزء من محفظتها المالية نحو استثمارات معينة.

ب - الأدوات الغير مباشرة:

بعد أن أثبتت التجربة بأن استخدام البنك المركزي للأدوات التقليدية المباشرة لم يكن بالفعالية المطلوبة للتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد الوطني، كما أن استخدامها أحدث تشوهات تسعيرية وهيكلية في القطاع المصرفي وبالتالي أسهمت في تقليل كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني، عمد البنك المركزي منذ نهاية عام ١٩٩٣ لإتباع الأسلوب غير المباشر في إدارة السياسة النقدية وذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في إدارة السياسة النقدية لدى البنوك المركزية في الدول المتقدمة. وقد استخدم البنك المركزي في ذلك شهادات الإيداع التي أصدرها خصيصاً لهذه الغاية كأداة لإدارة السيولة المحلية. فإصدار شهادات الإيداع يساعد على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد الوطني وبالتالي منعها من التأثير على مستوى الأسعار وعلى سعر الصرف. وفي المقابل، تساعد عمليات إعادة شراء شهادات الإيداع في ضخ السيولة إلى الاقتصاد الوطني عند اللزوم، فضلاً عن دورها في تسهيل مهمة البنوك في إدارة محافظها المالية في الأجل القصير. وإلى جانب شهادات الإيداع، يستخدم البنك المركزي أيضاً أدوات سعر إعادة الخصم ونافذة الإيداع لليلة واحدة في إدارته للسياسة النقدية.

ج- تحديث الإطار التشغيلي الحالي للسياسة النقدية:

بهدف زيادة فعالية وكفاءة إدارة السياسة النقدية، وحرصاً من البنك المركزي على توسيع قاعدة أدواته الكفيلة بتحقيق أهدافه التشغيلية المتمثلة بالتأثير على مستوى احتياطيات البنوك الفائضة وتوجيه سعر فائدة إقراض ما بين البنوك نحو مستواه المستهدف لليلة واحدة، قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني إجراء العديد من التعديلات على الإطار التشغيلي للسياسة النقدية. وقد تضمنت تلك التعديلات على:

١ - نظام الكوريدور (Corridor System): سيستمر البنك المركزي بتطبيق نظام الكوريدور ضمن الإطار التشغيلي للسياسة النقدية لتوجيه أسعار الفائدة قصيرة الأجل في سوق إقراض ما بين البنوك نحو مستواها المستهدف. ويشمل هذا النظام تحديد سعرين يمثلان العائد على تسهيلات الليلة الواحدة (Standing Facilities) التي تنفذ من قبل البنك المركزي بناءً على مبادرة البنوك، وبحيث يكون سعر نافذة الإيداع لليلة واحدة الحد الأدنى لنظام الكوريدور ويكون سعر إعادة الشراء لليلة واحدة الحد الأعلى لهذا النظام. كما يستمر البنك المركزي بتزويد البنوك بحاجتها من السيولة لليلة واحدة بناءً على طلبها من خلال اتفاقيات إعادة الشراء بسعر فائدة إعادة الشراء المعلن، ويستمر بقبول ودائع البنوك المرخصة لليلة واحدة في نافذة الإيداع بسعر فائدة نافذة الإيداع المعلن.

٢ - عمليات السوق المفتوحة المؤقتة (Temporary Open Market Operations): حيث يهدف الإطار التشغيلي الجديد لتعزيز دور عمليات السوق المفتوحة المؤقتة كواحدة من الأدوات الرئيسية غير المباشرة للسياسة النقدية، وبما يمكن البنك المركزي من التأثير على حجم الاحتياطيات الفائضة واستهداف سعر فائدة إقراض ما بين البنوك ضمن نظام الكوريدور واستهداف أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدي. وقد حدد البنك المركزي الأدوات المستخدمة في عمليات السوق النقدي بما يلي:

أ - اتفاقيات إعادة الشراء ومعكوسها (Repo and Reverse Repo): حيث سيقوم البنك المركزي باستخدام هذه الأدوات لضخ وسحب السيولة بهدف إعطاء الإشارات بشأن السياسة النقدية من خلال التأثير على حجم الاحتياطيات الفائضة وتوجيه سعر فائدة سوق ما بين البنوك نحو مستواه المستهدف.

ب - مزادات شهادات الإيداع: حيث أن شهادات الإيداع بالدينار الصادرة عن البنك المركزي تعتبر من أدوات السياسة النقدية وضمن عمليات السوق المفتوحة ومن الممكن استخدامها لسحب السيولة الفائضة إذا استدعت الظروف ذلك.

ج - مقايضة العملات الأجنبية (Currency Swap): يمكن للبنوك المرخصة وبمبادرة منها استخدام مقايضة العملات الأجنبية من خلال التقدم بطلب للبنك المركزي.

٣ - تعزيز محفظة البنك المركزي من الأوراق المالية الحكومية والمكفولة من الحكومة لأغراض السياسة النقدية: حيث سيعمل البنك المركزي على تعزيز محفظته من هذه الأوراق بهدف التأثير على مستوى السيولة المحلية وتوجيه أسعار الفائدة السائدة في السوق.

(١-٣) اتجاهات السياسة النقدية من عام ٢٠٠٣ إلى نهاية عام ٢٠١٢

السنة	أهم السياسات النقدية
٢٠٠٣	حرص البنك المركزي على تحقيق الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار وتوفير هيكل أسعار فائدة تنسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية. وقد وصال البنك المركزي استخدامه لعمليات السوق المفتوحة من خلال شهادات الإيداع. وأجرى كذلك عدة تخفيضات في أسعار الفائدة على مختلف أدواته النقدية. كما واصل البنك المركزي إجراءاته في تعزيز سلامة ومنعة الجهاز المصرفي الأردني وذلك من خلال رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك المرخصة ومراعاة كل من مخاطر السوق ومخاطر البلد عند احتساب معدل كفاية رأس المال. كذلك تم تنفيذ المرحلة الأخيرة من نظام المدفوعات الوطني والمتعلقة بالدفع مقابل الدفع والهادفة لتقليص مخاطر السيولة فيما بين البنوك.
٢٠٠٤	عمل البنك المركزي على رفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية عدة مرات خلال العام وذلك تماشياً مع تطورات أسعار الفائدة في أسواق النقد العالمية. كما واصل البنك المركزي إجراءاته في تطوير ورفع كفاءة الجهاز المصرفي الأردني وذلك من خلال إصدار تعليمات جديدة لتنظيم عملية الوجود المصرفي الأردني في الخارج، وتنظيم أعمال التحويل الالكتروني للأموال.
٢٠٠٥	تماشياً مع تطورات أسعار الفائدة في أسواق النقد العالمية قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية عدد من المرات خلال العام، كما انخفض الرصيد القائم لشهادات الإيداع. وقد انعكست سياسات البنك المركزي في ارتفاع السيولة المحلية والسيطرة على التضخم ضمن معدلات مقبولة. كما واصل البنك المركزي إجراءاته في تعزيز منعة الجهاز المصرفي الأردني وذلك من خلال اتخاذه لعدد من الإجراءات والتدابير الإضافية لتنظيم أعمال البنوك وزيادة قدرتها على مواكبة المستجدات التي تشهدها الصناعة المصرفية عالمياً وخاصة مقررات لجنة بازل II.
٢٠٠٦	استمر البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وقام برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية عدد من المرات خلال العام. كما اتخذ البنك المركزي مزيداً من الإجراءات لرفع سوية الجهاز المصرفي وتعزيز قدرته على إدارة المخاطر استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية وخاصة مقررات لجنة بازل II .
٢٠٠٧	استمر البنك المركزي في استخدام الأدوات غير المباشرة والمتمثلة أساساً بشهادات الإيداع. كذلك أجرى البنك تعديلاً على هيكل سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء بحيث سمح ذلك للبنوك المرخصة بتنفيذ اتفاقيات إعادة الشراء مع البنك المركزي لليلة واحدة بدلاً من أسبوع.
٢٠٠٨	اتسمت السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي الأردني بالمرونة والتفاعل مع التطورات الاقتصادية المحلية وتداعيات الأزمة المالية العالمية التي أعقبت ارتفاع أسعار المواد الأساسية. وقد حرص البنك على تحقيق أكبر قدر من التوازن بين احتواء الضغوط التضخمية وحماية سعر الصرف من جهة، وبين حفز النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. وقد واصل البنك المركزي استخدم شهادات الإيداع لضبط وتنظيم حجم السيولة المحلية، كما قام البنك بتخفيض أسعار الفائدة مرتين على كافة أدوات السياسة النقدية، كما تم تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي. كذلك اتخذ البنك المركزي مزيداً من الإجراءات لرفع سوية الجهاز المصرفي وتعزيز قدرته على إدارة المخاطر استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية وخاصة مقررات لجنة بازل، كما اتخذ العديد من الإجراءات الاحترازية التي ساهمت في تجنيب البنوك المحلية للمخاطر التي شهدتها المصارف العالمية.
٢٠٠٩	اتبع البنك المركزي خلال عام ٢٠٠٩ سياسات نقدية توسعية ومتدرجة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الوطني، مع المحافظة في الوقت ذاته على تعزيز أركان الاستقرار النقدي في المملكة. حيث قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ثلاث مرات خلال عام ٢٠٠٩ وبواقع ٥٠ نقطة أساس في كل مرة. كما تم تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على مرحلتين لتصل إلى ٧٪. كما واصل البنك المركزي إيقاف إصدار شهادات الإيداع بهدف تعزيز السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني.
٢٠١٠	واصل البنك المركزي خلال عام ٢٠١٠ تبني سياسات نقدية تيسيرية لدعم وتعزيز تعافي الاقتصاد الأردني من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مع المحافظة في الوقت ذاته على تعزيز أركان الاستقرار النقدي في المملكة. حيث قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة الرئيسية بواقع ٥٠ نقطة أساس. كما استمر البنك المركزي بوقف إصدار شهادات الإيداع بهدف تعزيز السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني.
٢٠١١	استمر البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠١١ بالتوقف عن إصدار شهادات الإيداع بهدف توفير السيولة الكافية لدى البنوك لتحفيزها على التوسع في منح الائتمان، كما قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة الرئيسية على أدوات السياسة النقدية بمقدار ٢٥ نقطة أساس وذلك بهدف تعزيز جاذبية الدينار كعملة ادخارية.
٢٠١٢	استمر البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠١٢ بالتوقف عن إصدار شهادات الإيداع بهدف توفير السيولة الكافية لدى البنوك لتحفيزها على التوسع في منح الائتمان، كما قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة الرئيسية على جميع أدوات السياسة النقدية بمقدار ٥٠ نقطة أساس في شهر شباط ٢٠١٢، وذلك بهدف تعزيز جاذبية الدينار كعملة ادخارية. كما قرر البنك المركزي رفع أسعار الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة بمقدار ٧٥ نقطة أساس والإبقاء على سعر فائدة الأدوات النقدية الأخرى دون تغيير اعتبارا من ٢٠١٢/١٢/٣ لزيادة جاذبية الأدوات المالية المحررة بالدينار الأردني وتعزيز المدخرات الوطنية.

(١-٤) أهم التعليمات التي أصدرها البنك المركزي خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٢

قام البنك المركزي الأردني بإصدار عدد من التعليمات التي تنظم العمل المصرفي وتعزز مناعة ومتانة الجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز التعليمات التي قام البنك المركزي بإصدارها خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢.

٢٠٠٣

- تعليمات الحد الأدنى لرأس مال البنوك العاملة في الأردن
- تعليمات رأس المال التنظيمي وكفاية رأس المال

٢٠٠٤

- تعليمات أعمال التحويل الإلكتروني للأموال
- تعليمات التواجد المصرفي الخارجي للبنوك الأردنية
- تعليمات الاحتياطي النقدي الإلزامي

٢٠٠٥

- تعليمات وحدة الشيكات المرتجعة
- تعليمات ترخيص وكيل التأمين وتنظيم أعماله ومسؤولياته
- تعليمات الغرامات النقدية على مخالفات التركزات الائتمانية والتسهيلات بالعملات الأجنبية
- تعليمات الغرامات النقدية على استثمارات البنوك في الأسهم

٢٠٠٦

- أصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الإلكترونية
- تعليمات إدارة موجودات / مطلوبات البنوك بالعملات الأجنبية
- تعليمات التعامل بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس الهامش لصالح العملاء
- تعليمات مراقبة الامتثال
- تعليمات أسهم الخزينة
- تعليمات خطة استمرارية العمل
- تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة
- تعليمات مراقبة الامتثال (Compliance)

٢٠٠٧

- تعليمات إدارة وتسويق المحافظ والصناديق الاستثمارية بالعملات الأجنبية لصالح العملاء
- تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
- تعليمات السيولة القانونية
- تعليمات الانتشار المصرفي الداخلي للبنوك المرخصة
- تعليمات معدلة لتعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
- تعليمات الحاكمية المؤسسة للبنوك في الأردن

٢٠٠٨

- تعليمات السيولة القانونية للبنوك الإسلامية
- تعليمات معدلة لتعليمات السيولة حسب سلم الاستحقاق
- تعليمات السيولة حسب سلم الاستحقاق للبنوك الإسلامية
- تعليمات نسبة التوظيفات بالدينار الأردني إلى مصادر الأموال بالدينار الأردني
- تعليمات معدلة لتعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة
- تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

٢٠٠٩

- تعليمات تملك مصلحة مؤثرة في رؤوس أموال البنوك الأردنية
- تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة

٢٠١٠

- تعليمات الحد الأدنى لرأسمال البنوك المرخصة
- تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- تعليمات تملك المصلحة المؤثرة

٢٠١١

- تعليمات التسهيلات المباشرة بالعملات الأجنبية الممنوحة لقطاعي التصدير وإعادة التصدير
- تعليمات منح سلف متوسطة الأجل للبنوك المرخصة
- تعليمات وحدة الشيكات المرتجعة

٢٠١٢

- تحديث الإطار التشغيلي الحالي للسياسة النقدية
- الشروط العامة لعمليات السوق المفتوحة الدائمة
- تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية
- تعليمات السوق المفتوحة المؤقتة

(١-٥) أدوات الرقابة المصرفية التي يستخدمها البنك المركزي الأردني

يقوم البنك المركزي بممارسة دوره الرقابي على البنوك العاملة في الأردن من خلال عدد من الوسائل والتي تتضمن على:

١) **الترخيص:** حيث ينفرد البنك المركزي الأردني بسلطة ترخيص البنوك وتفرعها داخل وخارج المملكة.

٢) **الرقابة المكتبية:** يقوم البنك المركزي بمراقبة ومتابعة الأوضاع المالية للبنوك من خلال تزويده بالبيانات والمعلومات بشكل دوري، حيث يتم تحليل هذه البيانات واحتساب أهم النسب والمؤشرات المالية للوقوف على الوضع المالي للبنوك ومعرفة مدى تقيدها بالقوانين والأنظمة والتعليمات

٣) **الرقابة الميدانية:** وتتضمن على القيام بزيارات ميدانية للبنوك للتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، بالإضافة إلى تقييم أوضاع البنوك بشكل شامل خاصة النواحي الإدارية والنوعية التي لا يمكن تقييمها من خلال القوائم والتقارير المالية مثل نوعية الإدارة وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك المركزي يستخدم نظام CAMEL لتقييم البنوك المحلية.

(١-٦) تطبيق بازل II في الأردن

في عام ٢٠٠٥، تم تشكيل لجنة عليا برئاسة نائب محافظ البنك المركزي وعضوية عدد من المدراء العامين للبنوك انبثق عنها لجنة فنية ولجان عمل فرعية مشتركة من البنك المركزي والبنوك يختص كل منها بأحد جوانب المعيار الجديد، وتتضمن هذه اللجان على لجنة مخاطر الائتمان، ولجنة مخاطر السوق، ولجنة مخاطر التشغيل، ولجنة انضباط السوق، ولجنة المراجعة الإشرافية.

وقد تم اتخاذ القرار بالبدء بتطبيق معيار بازل II اعتباراً من بيانات الربع الأول من عام ٢٠٠٨ على أن يكون عام ٢٠٠٧ فترة للتطبيق التجريبي. وكمرحلة أولى تم تطبيق الأساليب البسيطة التي أتاحتها مقررات كفاية رأس المال بازل II، وتتضمن تطبيق الأسلوب المعياري فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وتطبيق أسلوب المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل، على أن يتم الانتقال خلال فترة أقصاها خمس سنوات من بداية التطبيق الفعلي إلى أساليب أكثر تقدماً لقياس المخاطر أعلاه.

وقامت اللجان بإعداد تعليمات مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق. كما اصدر البنك المركزي الأردني تعليمات نطاق التطبيق التي توضح مكونات رأس المال التنظيمي في معيار بازل II.

وبالنسبة للتطبيق الفعلي للمعيار الجديد، فقد أصدر البنك المركزي تعليماته للبنوك لتزويده بنماذج كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات بازلII اعتباراً من بيانات الربع الأول من عام ٢٠٠٨، مع الاستمرار بتزويده بنماذج الكفاية حسب بازل I وبشكل موازي حتى تاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١. وقد بدأ البنك المركزي بعمليات التحقق من صحة الاحتساب وفقاً لمتطلبات التعليمات الجديدة من خلال إرسال فريق متخصص قام بعمل فحصاً ميدانياً لبيانات (١٥) بنكاً لغاية شهر ٢٠٠٨/٩ ويجري العمل حالياً على استكمال ذلك لدى باقي البنوك.

أما من حيث أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك والسلطات الرقابية عند تطبيقها للمعيار الجديد، فتتمثل في غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية مما يحد من قدرة البنوك على الاستفادة من الأوزان التفضيلية للعملاء الحاصلين على تصنيف ائتماني مرتفع، كذلك قلة عدد العملاء المصنفين من شركات التصنيف الائتماني الخارجية، بالإضافة إلى حداثة إدارات المخاطر في بعض البنوك وخاصة الصغيرة منها، والحاجة إلى الارتقاء بكفاءة العاملين في البنوك وفي السلطات الرقابية بهدف تأهيلها لتطبيق متطلبات المعيار الجديد. يضاف إلى تلك التحديات عدم وجود بيانات تاريخية شاملة ومكتملة يمكن الاعتماد عليها لتطبيق الطرق المتقدمة لقياس المخاطر، وضعف التنسيق مع السلطات الرقابية في الدول المضيفة بخصوص تطبيق معيار بازل II على التواجد المصرفي الخارجي، وضعف التنسيق مع السلطات الرقابية في الدول الأم للمصارف الأجنبية في الدول المضيفة.

(١-٧) تطبيق بازل III في الأردن

في إطار توجه البنك المركزي الأردني لتطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية التي صدرت في شهر كانون الأول من عام ٢٠١٠، والمراجعة المنشورة في شهر حزيران ٢٠١١ تحت عنوان "بازل III"، قام البنك المركزي بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٦ بإصدار تعميم للبنوك المرخصة يفيد بضرورة قيام البنوك العاملة بالمملكة بدراسة مدى تأثير تطبيق مقررات بازل III على النواحي التالية:

١- نسب كفاية رأس المال

٢- نسبة صافي التمويل المستقر ونسبة تغطية السيولة

٣- نسبة الرافعة المالية

٤- العائد على حقوق المساهمين وسياسة توزيع الأرباح

٥- الأنظمة والبيانات وعملية رفع التقارير وتكنولوجيا المعلومات

٦- الخطة الإستراتيجية للبنك

كذلك نص التعميم على ضرورة قيام البنوك بتقييم قدراتها (وفقاً لمقررات بازل III) في المجالات التالية:

- تحديد مقدار رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر المادية التي قد تتعرض لها والتنبؤ برأس المال اللازم لمواجهة أي من سيناريوهات الأوضاع الضاغطة.

- الموائمة بين الاحتياطيات الحالية والاحتياطيات المطلوبة بموجب مقررات بازل III.

- تحديث الحاكمية المؤسسية.

وبموجب هذا التعميم، طلب البنك المركزي من البنوك المرخصة أن ترفع إليه التقرير المطلوب في موعد أقصاه كانون الأول من عام ٢٠١١ وذلك على أن يتم التطبيق بناءً على بيانات ٢٠١١/٦/٣٠. لكن قام البنك المركزي لاحقاً بتأجيل موعد تزويده بنتائج الدراسة المشار إليها حتى نهاية شهر حزيران ٢٠١٢ وبحيث يتم احتساب أثر التطبيق على أساس بيانات ٢٠١١/١٢/٣١.

الفصل الثاني

هيكل الجهاز المصرفي الأردني

(٢-١) هيكل الجهاز المصرفي الأردني

(٢-٢) عدد البنوك المرخصة

(٢-٣) التفرع المصرفي

(٢-١) هيكل الجهاز المصرفي الأردني

يتكون الجهاز المصرفي الأردني من البنك المركزي الأردني والبنوك المرخصة. وتشتمل البنوك المرخصة على جميع البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية (التجارية والإسلامية) العاملة في المملكة والتي تقبل الودائع، ولا يشمل هذا التعريف المؤسسات المالية. وتتضمن البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٢ على ما يلي:

جدول رقم (١)
أسماء وتصنيفات البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٢

		الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
البنوك الأردنية	البنوك التجارية	1	البنك العربي	1930
		2	البنك الأهلي الأردني	1956
		3	بنك القاهرة عمان	1960
		4	بنك الأردن	1960
		5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974
		6	البنك الأردني الكويتي	1977
		7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978
		8	البنك التجاري الأردني	1978
		9	البنك الاستثماري	1989
		10	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	1989
		11	بنك الاتحاد	1991
		12	بنك سوسيته جنرال / الأردن	1993
		13	بنك المال الأردني	1996
	البنوك الإسلامية	1	البنك الإسلامي الأردني	1978
		2	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997
		3	بنك الأردن دبي الإسلامي	2009
البنوك الأجنبية	البنوك التجارية	1	HSBC	1949
		2	البنك العقاري المصري العربي	1951
		3	مصرف الرافدين	1957
		4	سيتي بنك	1974
		5	بنك ستاندرد تشارترد	2002
		6	بنك عودة	2004
		7	بنك الكويت الوطني	2004
		8	بنك لبنان والمهجر	2004
		9	بنك أبو ظبي الوطني	2009
	البنوك الإسلامية	1	مصرف الراجحي	2011

(٢-٢) عدد البنوك المرخصة

ارتفع عدد البنوك المرخصة العاملة في الأردن من ٢١ بنكاً في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦ بنكاً كما هو العدد في نهاية عام ٢٠١٢، وتقسم هذه البنوك إلى ١٦ بنكاً أردنياً (ثلاثة منها بنوك إسلامية)، وعشرة بنوك أجنبية (منها بنك واحد إسلامي). وقد نجم الارتفاع في عدد البنوك عن زيادة البنوك الأجنبية العاملة في الأردن من خمسة بنوك عام ٢٠٠٣ إلى ثمانية بنوك عام ٢٠٠٤، حيث منح البنك المركزي الأردني الترخيص لثلاثة بنوك أجنبية للعمل في الأردن عام ٢٠٠٤، وهذه البنوك هي: بنك لبنان والمهجر وبنك عودة وبنك الكويت الوطني. بالمقابل انخفض عدد البنوك الأردنية من ١٦ بنكاً إلى ١٥ بنكاً عام ٢٠٠٥ بسبب اندماج بنك فيلادلفيا مع البنك الأهلي الأردني بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٢، ثم عاد وارتفع عدد البنوك المرخصة العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩ بعد حصول بنكين على ترخيص البنك المركزي الأردني، وهما بنك الأردن دبي الإسلامي، وبنك أبو ظبي الوطني، إضافة إلى حصول بنك آخر على ترخيص البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠١١ وهو مصرف الراجحي.

جدول رقم (٢)
عدد البنوك الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن (٢٠٠٣-٢٠١٢)

السنة	عدد البنوك الأردنية		عدد البنوك الأجنبية		المجموع
	بنوك تجارية	بنوك إسلامية	بنوك تجارية	بنوك إسلامية	
2003	14	2	5	0	21
2004	14	2	8	0	24
2005	13	2	8	0	23
2006	13	2	8	0	23
2007	13	2	8	0	23
2008	13	2	8	0	23
2009	13	2	8	0	23
2010	13	3	9	0	25
2011	13	3	9	1	26
2012	13	3	9	1	26

المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة

شكل رقم (١)
تطور عدد البنوك الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن (٢٠٠٣-٢٠١٢)

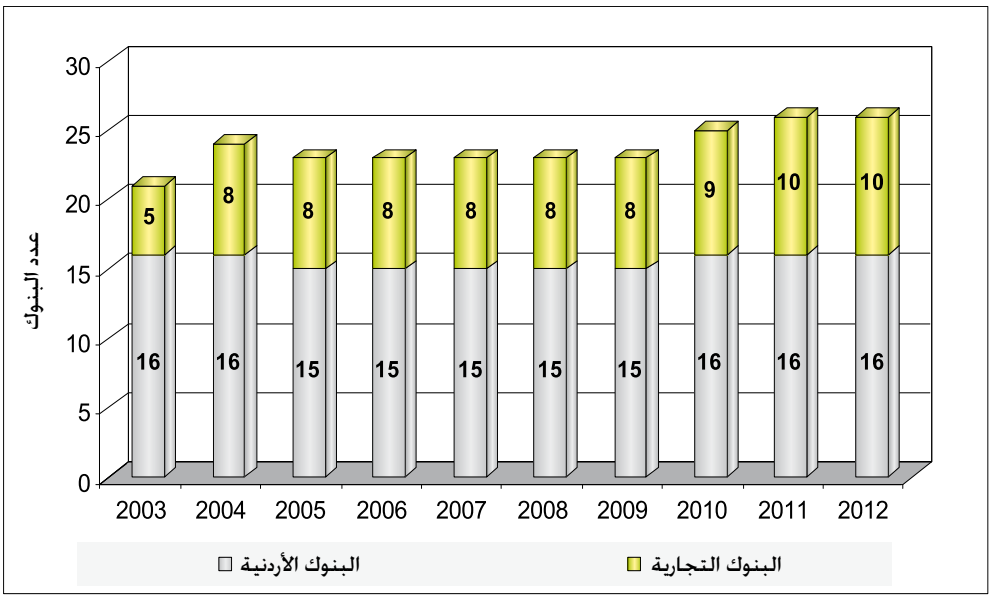

(٢-٣) التفرع المصرفي

أ- عدد الفروع وانتشارها الجغرافي

بلغ عدد فروع البنوك المرخصة ٧٠٢ فرع داخل المملكة كما في نهاية عام ٢٠١١، وبهذا بلغ معدل النمو السنوي لعدد الفروع داخل المملكة حوالي ٣,٥٪ سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١.

وقد بلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة) حوالي ٨,٩ ألف نسمة لكل فرع في نهاية عام ٢٠١١، مقارنةً مع ٩,٢ ألف نسمة لكل فرع عام ٢٠١٠، و ٩,٧ ألف نسمة لكل فرع عام ٢٠٠٩ و ٩,٩ ألف نسمة لكل فرع لعام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٣)

تطور مؤشر الكثافة المصرفية (٢٠٠٣-٢٠١١)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مؤشر الكثافة المصرفية **	11779	11942	10816	10853	10238	9865	9661	9179	8902

** مؤشر الكثافة المصرفية هو عبارة عن عدد السكان مقسوماً على عدد فروع البنوك العاملة في الأردن.

وعلى صعيد الانتشار الجغرافي المصرفي خارج الأردن، فقد بلغ عدد الفروع خارج المملكة ١٦٥ فرعاً في نهاية عام ٢٠١١، وبلغ معدل النمو حوالي ٣,٥٪ سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١١). ويمكن ملاحظة وجود تماثل كبير في معدل النمو الداخلي والخارجي للفروع . ويأتي هذا الخيار الاستراتيجي - التوسع الخارجي، لعدد من البنوك الأردنية في بعض الأسواق المجاورة والإقليمية، نظراً لمحدودية السوق المحلي، وبحثاً عن نوافذ جديدة وحيوية للعمل والاستثمار، والاستفادة من فرص النمو والتوسع الجديد، وتطوير أعمالها وأنشطتها بما يمكنها من المنافسة ويوسع قاعدة عملائها.

جدول رقم (٤)

عدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي (٢٠٠٣-٢٠١١)

السنة	عدد الفروع		عدد المكاتب		عدد أجهزة الصراف الآلي
	داخل المملكة	خارج المملكة	داخل المملكة	خارج المملكة	
2003	444	137	138	25	577
2004	448	136	156	27	617
2005	506	127	96	20	663
2006	516	124	83	22	724
2007	559	137	79	19	846
2008	593	222	65	20	944
2009	619	144	66	23	1023
2010	666	155	81	7	1129
2011	702	165	72	9	1219
متوسط النمو السنوي	5.34%	5.33%	-6.72%	4.03%	9.64%

المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة

شكل رقم (٢)

تطور عدد الفروع داخل وخارج المملكة (٢٠٠٣-٢٠١١)

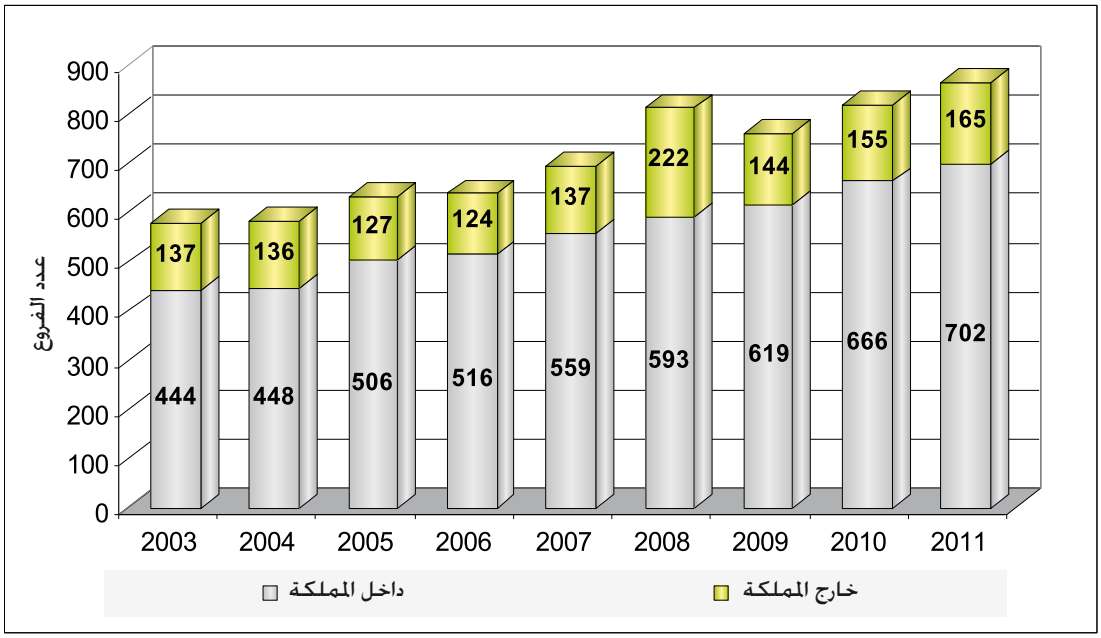

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لفروع البنوك العاملة في الأردن على محافظات المملكة، فيلاحظ بأن العدد الأكبر من الفروع يتركز في العاصمة عمان بنسبة تبلغ ٦٢,٨٪ من إجمالي عدد الفروع في المملكة، تليها محافظة إربد بنسبة ١٠٪، ثم محافظة الزرقاء بنسبة ٩٪، في حين كانت حصة المحافظات التسعة الباقية في حدود ١٨٪ من إجمالي عدد الفروع في المملكة.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لفروع البنوك العاملة في الأردن على أقاليم المملكة الثلاثة، فيلاحظ بأن إقليم الوسط يحوز على النسبة الأكبر من عدد الفروع وبنسبة بلغت ٧٨,٥٪ من إجمالي عدد الفروع في المملكة. بينما بلغت نسبة الفروع في إقليم الشمال حوالي ١٣,٧٪، وفي إقليم الجنوب ٧,٨٪ من إجمالي عدد الفروع في المملكة.

شكل رقم (٣)

توزيع فروع البنوك العاملة في الأردن على محافظات المملكة كما في نهاية عام ٢٠١١ (٪)

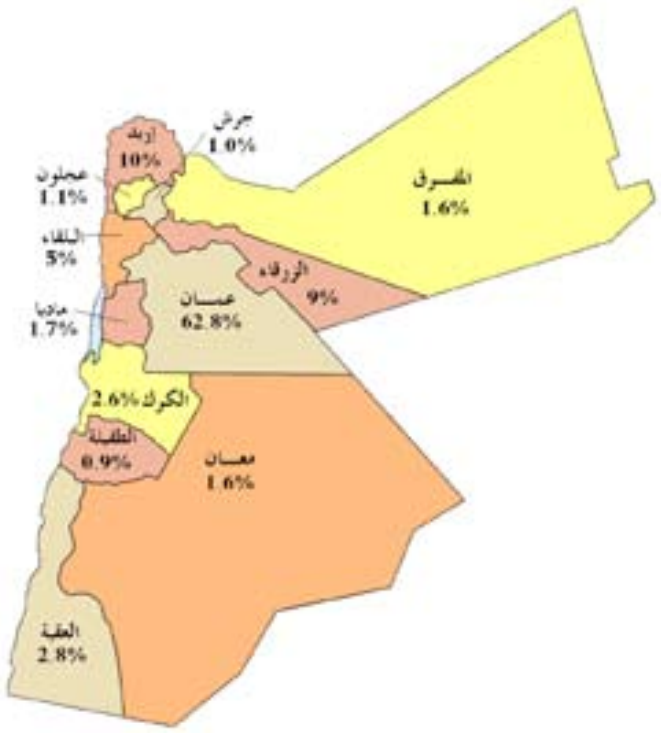

شكل رقم (٤)

توزيع الفروع في المملكة حسب الإقليم كما في نهاية عام ٢٠١١ (٪)

ب- عدد المكاتب

تراجع عدد مكاتب البنوك المرخصة داخل الأردن إلى ٧٢ مكتباً في نهاية عام ٢٠١١، مقارنةً بعدد مكاتب بلغ ١٣٨ في نهاية عام ٢٠٠٣. وتبلغ نسبة الانخفاض في عدد المكاتب داخل الأردن حوالي ٦,٧٪ سنوياً في المتوسط، ويشار هنا أن التراجع في عدد المكاتب يعود إلى قيام البنوك العاملة في الأردن بإتباع استراتيجيات توسعية تتضمن تطوير جزء من المكاتب وتحويلها التي إلى فروع مصرفية، مما أدى لتقلص عدد المكاتب مقابل زيادة عدد الفروع.

أما عدد المكاتب خارج حدود المملكة فقد بلغ عددها ٩ مكاتب في نهاية عام ٢٠١١، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ ٤٪ تقريباً خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١١). ويذكر في هذا الصدد أن عدد المكاتب خارج الأردن كان قد حقق أعلى معدل له في عام ٢٠٠٣ حيث بلغ معدل النمو ٧٩٪ نتيجة ارتفاع عدد المكاتب من ١٤ مكتب إلى ٢٥ مكتب، أما في السنوات التالية فقد تذبذب معدل التغير بين النمو والتراجع ليكون المتوسط العام ٤٪.

شكل رقم (٥)

تطور عدد المكاتب داخل وخارج المملكة (٢٠٠٣-٢٠١١)

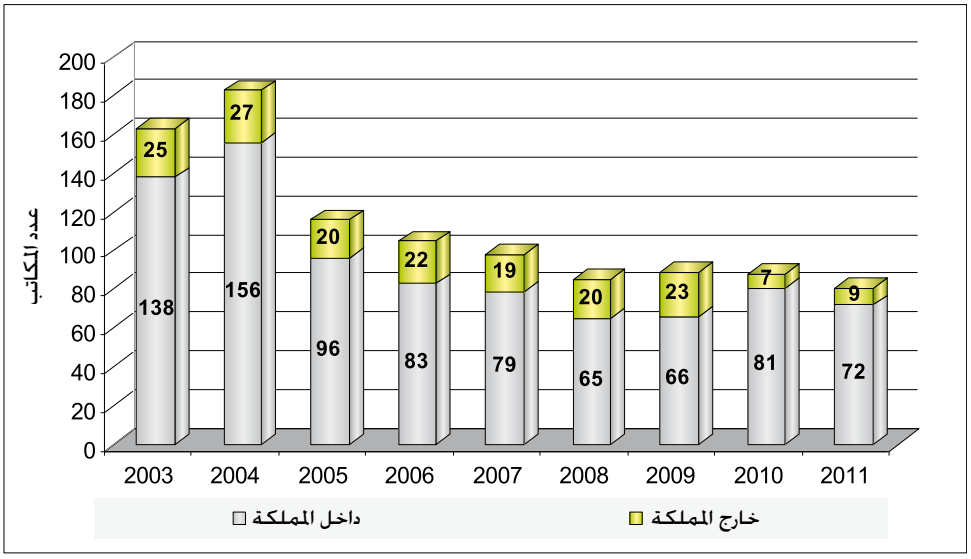

ج- عدد أجهزة الصراف الآلي وانتشارها الجغرافي

كانت البنوك العاملة في الأردن سباقة لتبني واستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية في عملياتها المختلف، حيث يعود استخدام أجهزة الصراف الآلي في المملكة لبداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي. وتنتشر اليوم أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في كافة مناطق المملكة وفي فروع البنوك العاملة وكبرى المراكز التجارية والمستشفيات والجامعات، الأمر الذي يوفر للعملاء خدمة على مدار الساعة ويضفي مزيداً من السهولة والمرونة والوصول إلى الخدمات المصرفية.

وقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في المملكة ١٢١٩ جهازاً في نهاية عام ٢٠١١، محققةً بذلك ارتفاعاً مطرداً منذ عام ٢٠٠٣. ويبلغ معدل النمو في عدد أجهزة الصراف الآلي حوالي ٩،٦٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١١).

ونظراً إلى أن معدل النمو في أجهزة الصراف الآلي أكبر من معدل النمو في عدد السكان، فقد أدى هذا لارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مليون نسمة في الأردن من ١١٠ جهاز / مليون نسمة في عام ٢٠٠٣ إلى ١٩٥ جهاز / مليون نسمة في عام ٢٠١١. كما انخفض مؤشر الكثافة المصرفية لعدد أجهزة الصراف الآلي من ١ , ٩ ألف نسمة لكل جهاز في عام ٢٠٠٣ إلى ١ , ٥ ألف نسمة لكل جهاز صراف آلي في عام ٢٠١١.

أما من حيث عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع في الأردن، فقد ارتفع العدد من ٦ أجهزة / ١٠٠٠ كم٢ عام ٢٠٠٣ إلى ١٤ جهاز / ١٠٠٠كم٢ عام ٢٠١١.

جدول رقم (٥)

أهم مؤشرات الانتشار الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي داخل المملكة (٢٠٠٣-٢٠١١)

السنة	عدد أجهزة الصراف لكل مليون نسمة	عدد السكان لكل جهاز صراف	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كم٢
2003	110	9064	6
2004	115	8671	7
2005	121	8255	7
2006	129	7735	8
2007	148	6765	9
2008	161	6197	11
2009	171	5846	11
2010	185	5415	13
2011	195	5126	14

شكل رقم (٦)

تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (٢٠٠٣-٢٠١١)

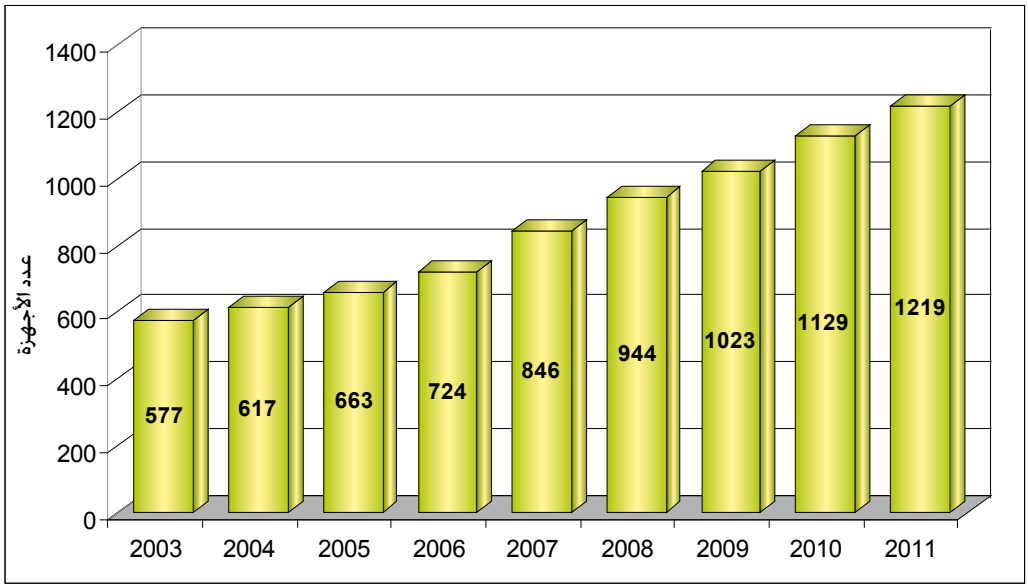

شكل رقم (٧):

عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مليون نسمة في الأردن (٢٠٠٣-٢٠١١)

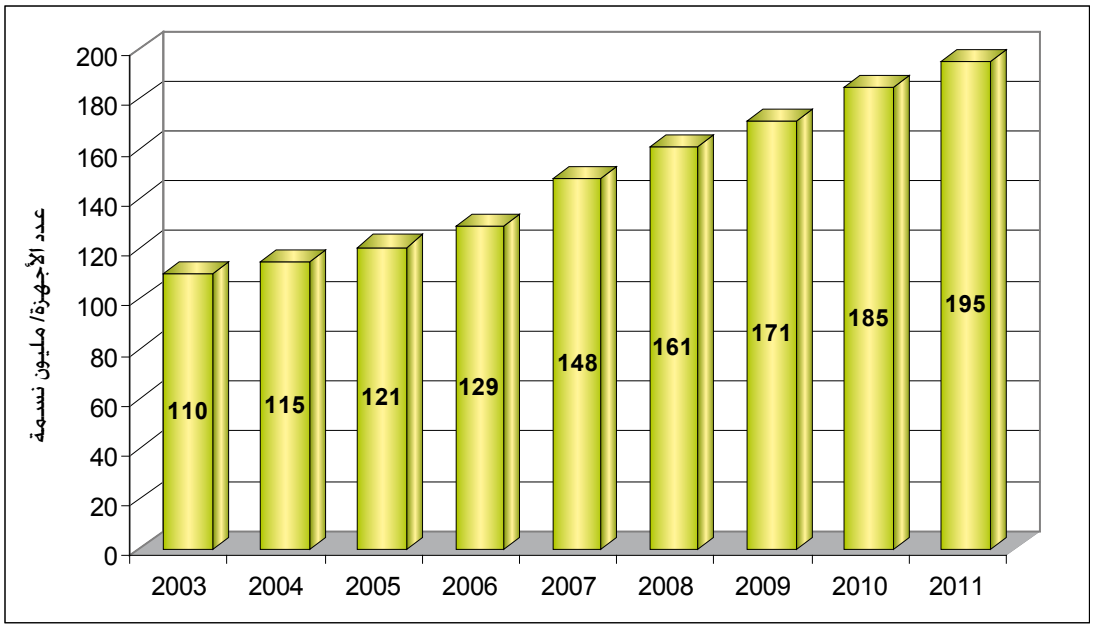

شكل رقم (٨)

عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كم مربع

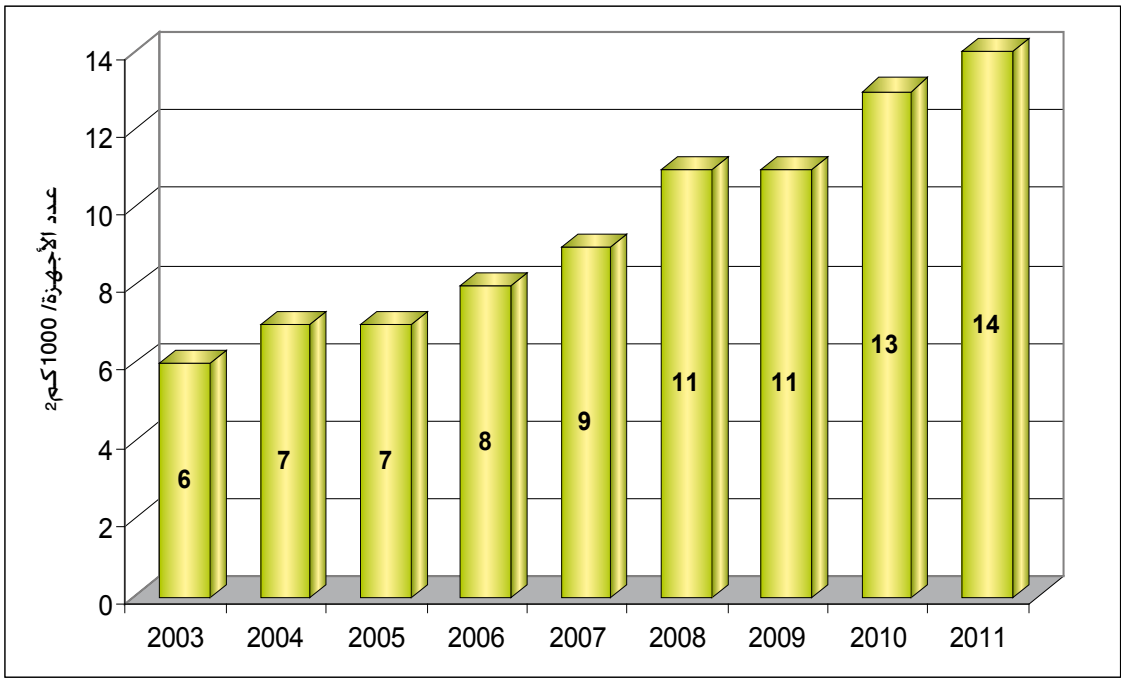

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي على محافظات المملكة في نهاية عام ٢٠١١، فيلاحظ بأن النسبة الأكبر من أجهزة الصراف الآلي تتركز في العاصمة عمان بنسبة تبلغ ٦٦,٥٪ من إجمالي عدد الأجهزة في المملكة، تليها محافظة إربد بنسبة ١٠,٣٪ من الأجهزة، ثم محافظة الزرقاء بنسبة ٦,٩٪، في حين كانت حصة المحافظات التسعة الباقية بحدود ١٦,٣٪ من عدد أجهزة الصراف الآلي.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي على أقاليم المملكة الثلاثة، فيلاحظ بأن إقليم الوسط يحوز على النسبة الأكبر من عدد أجهزة الصراف الآلي بنسبة بلغت ٧٨,٨٪ من إجمالي عدد الفروع في المملكة، بينما بلغت نسبة أجهزة الصراف الآلي في إقليم الشمال حوالي ١٣,٥٪، وفي إقليم الجنوب ٧,٨٪ من إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي في المملكة.

شكل رقم (٩)

توزيع أجهزة الصراف الآلي في المملكة حسب المحافظة كما في نهاية عام ٢٠١١ (٪)

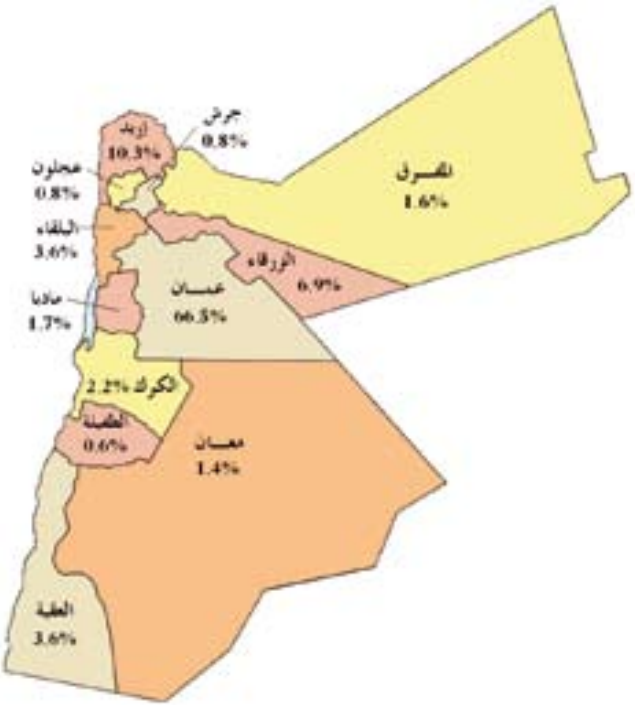

شكل رقم (١٠)

توزيع أجهزة الصراف الآلي في المملكة حسب الإقليم كما في نهاية عام ٢٠١١ (٪)

الفصل الثالث

تطور الجهاز المصرفي الأردني

(٣-١) تطور الموجودات

(٣-٢) تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

(٣-٣) تطور التسهيلات الائتمانية

(٣-٤) تطور الودائع

(٣-١) تطور الموجودات

شهدت موجودات البنوك العاملة في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٣ –٢٠١٢ ارتفاعاً ملحوظاً بلغ ٢٣,٦ مليار دينار وهو ما يعادل نسبة نمو ١٥٠٪ تقريباً. حيث ارتفعت الموجودات من ١٥,٧ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٣ إلى ٣٩,٣ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢، وبمعدل نمو سنوي ١٠,٨٪.

وقد بلغ متوسط نسبة إجمالي موجودات البنوك المرخصة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٠٥٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢، الأمر الذي يعكس عمق وحجم الجهاز المصرفي الأردني ويبين مدى أهمته للاقتصاد الأردني ككل.

على صعيد آخر، كان هناك اتجاه متزايد بشكل عام في نسبة الموجودات المحلية إلى إجمالي موجودات البنوك في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) لتصل إلى ٨٣,٨٪ من الموجودات في نهاية عام ٢٠١٢ وهي أعلى نسبة لها خلال الفترة، في حين شهدت نسبة الموجودات الأجنبية تراجعاً نسبياً لتصل إلى ١٦,٢٪ في نهاية عام ٢٠١٢. ويلاحظ أن الارتفاع الواضح في نسبة الموجودات المحلية ظهر منذ عام ٢٠٠٨ وهو العام الذي ظهرت فيه الأزمة المالية العالمية وبدأت آثارها تتضح على القطاع الخارجي.

جدول رقم (٦)

موجودات البنوك العاملة في الأردن بالمليون دينار ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

السنة	إجمالي الموجودات مليون دينار	معدل النمو لإجمالي الموجودات %	الموجودات المحلية		الموجودات الأجنبية		نسبة إجمالي الموجودات إلى GDP %
			مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الموجودات (%)	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الموجودات (%)	
2003	15701.5	3.85	11319.7	72.09	4381.8	27.91	217.21
2004	17821.1	13.50	12819	71.93	5002.1	28.07	220.27
2005	21086.5	18.32	15724.7	74.57	5361.8	25.43	236.25
2006	24237.6	14.94	18034.2	74.41	6203.4	25.59	227.04
2007	26815.6	10.64	20299.1	75.70	6516.5	24.30	221.04
2008	29796.6	11.12	23986.3	80.50	5810.3	19.50	191.08
2009	31956.9	7.25	26647.2	83.38	5309.7	16.62	188.96
2010	34973.1	9.44	28868.6	82.55	6104.5	17.45	186.40
2011	37686.4	7.76	31400.5	83.32	6285.9	16.68	184.05
2012	39275.4	4.22	32922.3	83.82	6353.1	16.18	178.8

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (١١)

الموجودات المحلية والأجنبية للبنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

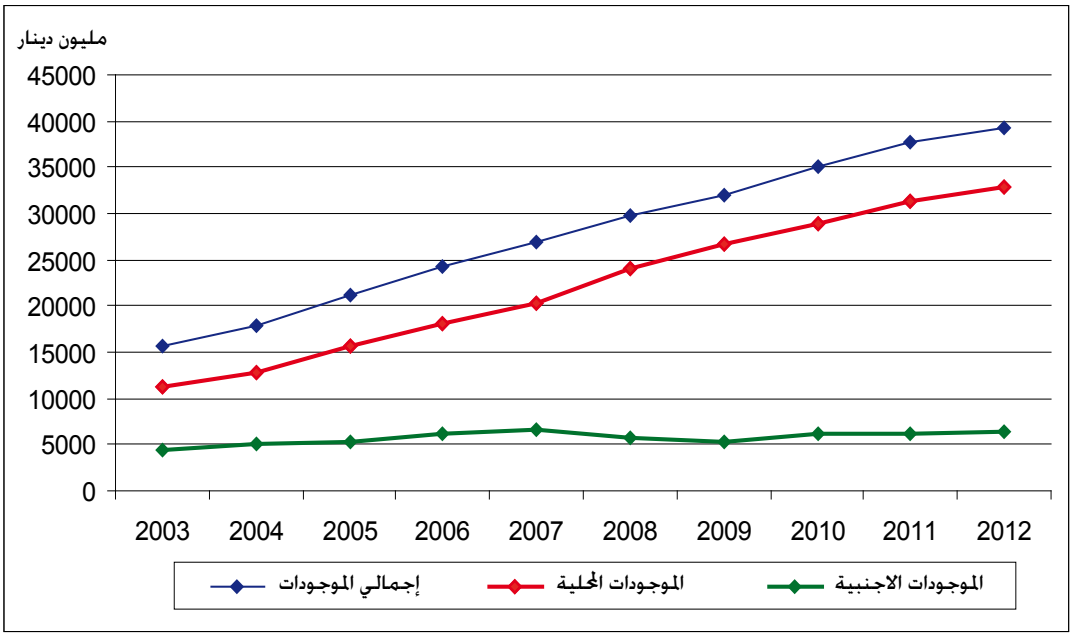

شكل رقم (١٢)

هيكل توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٢

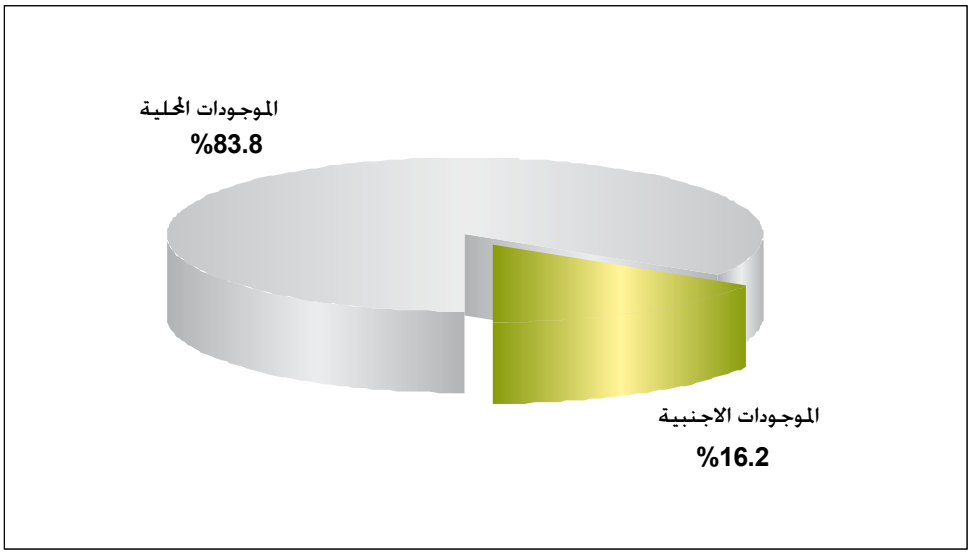

(٣-٢) تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

يعتبر النمو الكبير الذي شهده حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن منذ عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠١٢ أحد أبرز المؤشرات على صحة ومتانة الجهاز المصرفي الأردني، لما لذلك من انعكاسات مباشرة في تعزيز ملاءة البنوك وزيادة قدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة وبالتالي توفير حماية أكبر لأموال المودعين.

وقد ارتفع حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٢ بحوالي ٤٢٢٥ مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ ١٤,٦٪

في المتوسط. وقد بدأ هذا النمو بالتزايد الملفت اعتباراً من عام ٢٠٠٤ ووصل إلى أعلى مستوياته في عام ٢٠٠٦ حينما بلغ معدل النمو في حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن حوالي ٤١,٣٪ وبزيادة قدرها ٩٣١ مليون دينار تقريباً عن عام ٢٠٠٥. ويشار هنا إلى أن أبرز أسباب النمو في هذا الحساب يعود إلى طلب البنك المركزي من البنوك الأردنية بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٠ رفع الحد الأدنى لرأسمالها من ٢٠ مليون دينار إلى ٤٠ مليون دينار، على أن يتم تحقيق هذا المستوى بنهاية عام ٢٠٠٧. وقد قامت البنوك كافة (باستثناء بنك واحد) برفع رؤوس أموالها خلال العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ إلى مستويات أكبر من ٤٠ مليون دينار وقبل الوقت المحدد. كذلك قام البنك المركزي بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٦ برفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك ليصبح ١٠٠ مليون دينار للبنوك الأردنية و٥٠ مليون دينار للبنوك الأجنبية، على أن تحقق البنوك هذا المستوى من رأس المال قبل نهاية عام ٢٠١١.

جدول رقم (٧)

تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

السنة	رأس المال والاحتياطيات والمخصصات (مليون دينار)	معدل النمو %
2003	1623.2	5.05
2004	1874.3	15.47
2005	2252.6	20.18
2006	3183.3	41.32
2007	3523.0	10.67
2008	3803.5	7.96
2009	4374.8	15.02
2010	4949.7	13.14
2011	5397.2	9.04
2012	5848.2	8.36

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (١٣)

تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٣-٢٠١٢)

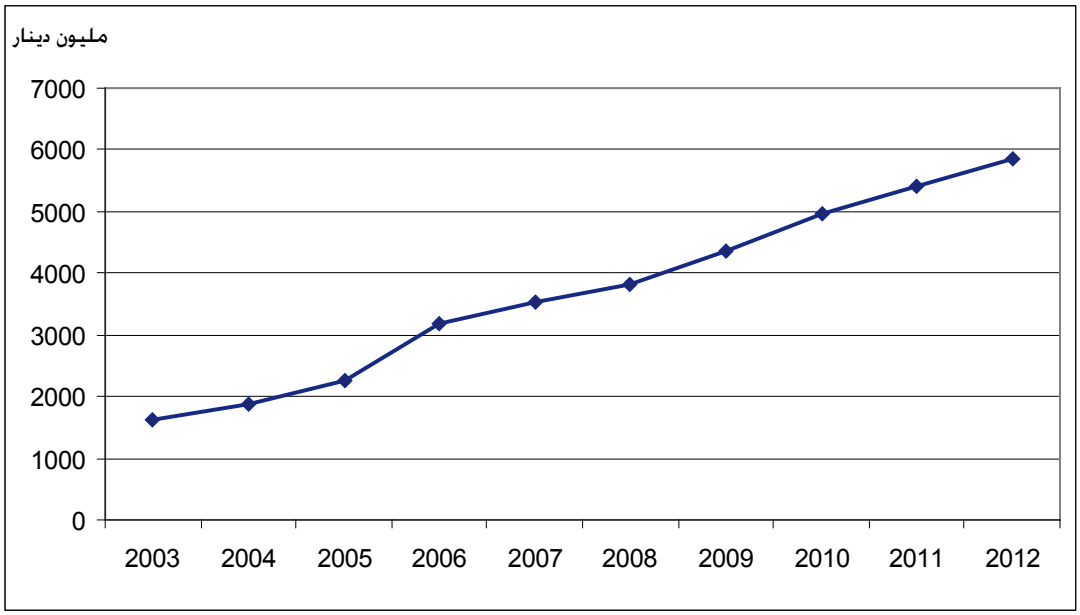

(٣-٣) تطور التسهيلات الائتمانية

أ- تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن بالدينار الأردني وبالعملات الأجنبية:

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن من ٥,٣ مليار دينار عام ٢٠٠٣ إلى ١٧,٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢، وبزيادة قدرها ١٢,٥ مليار دينار تقريباً أو ما نسبته ٢٣٩٪، وبمعدل نمو بلغ ١٢,٣٪ سنوياً في المتوسط.
- ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة بالدينار الأردني من ٤,٣ مليار دينار عام ٢٠٠٣ إلى ١٥,٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢، وبزيادة قدرها ١١,٢ مليار دينار أو ما نسبته ٢٥٨٪، وبمعدل نمو سنوي ١٤٪ في المتوسط. أما التسهيلات بالعملة الأجنبية فقد حققت ارتفاعاً بما يعادل ١,٤ مليار دينار أو ما نسبته ١٤٧٪، وبمعدل نمو سنوي بلغ ١٢,١٪ في المتوسط.
- تراوحت نسبة التسهيلات بالعملة المحلية من ٨٢-٩٠٪ من إجمالي التسهيلات خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) وبلغت نسبتها ٨٧,١٪ في نهاية عام ٢٠١٢. أما نسبة التسهيلات بالعملة الأجنبية فقد تراوحت من ١٠-١٨ خلال نفس الفترة وبلغت نسبتها ١٢,٩٪ في نهاية عام ٢٠١٢.
- شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن ما بين ٧٣-٩٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأردني خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، وهذا يعكس الدور الكبير الذي تضطلع به البنوك في تمويل الاقتصاد الأردني بمختلف شرائحه وقطاعاته.

جدول رقم (٨)

إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى GDP (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

السنة	إجمالي التسهيلات مليون دينار	معدل نمو إجمالي التسهيلات %	التسهيلات بالعملة المحلية		التسهيلات بالعملات الأجنبية		نسبة إجمالي التسهيلات إلى GDP %
			مليون دينار	نسبة إلى إجمالي التسهيلات %	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي التسهيلات ٪	
2003	5.262.4	2.58	4.333.0	82.34	929.4	17.66	72.80
2004	6.189.2	17.61	5.227.9	84.47	961.3	15.53	76.50
2005	7.744.3	25.13	6.887.4	88.94	856.9	11.06	86.77
2006	9.761.9	26.05	8.761.8	89.76	1.000.1	10.24	91.44
2007	11.295.6	15.71	10.199.7	90.30	1.095.9	9.70	93.11
2008	13.044.3	15.48	11.370.1	87.17	1.674.2	12.83	83.65
2009	13.317.2	2.09	11.771.7	88.39	1.545.5	11.61	78.74
2010	14451.4	8.52	12750.7	88.23	1700.7	11.77	77.02
2011	15851.2	9.69	14044.9	88.60	1806.3	11.40	77.41
2012	17829.8	12.48	15532.1	87.11	2297.7	12.89	81.2

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (١٤)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن حسب العملة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

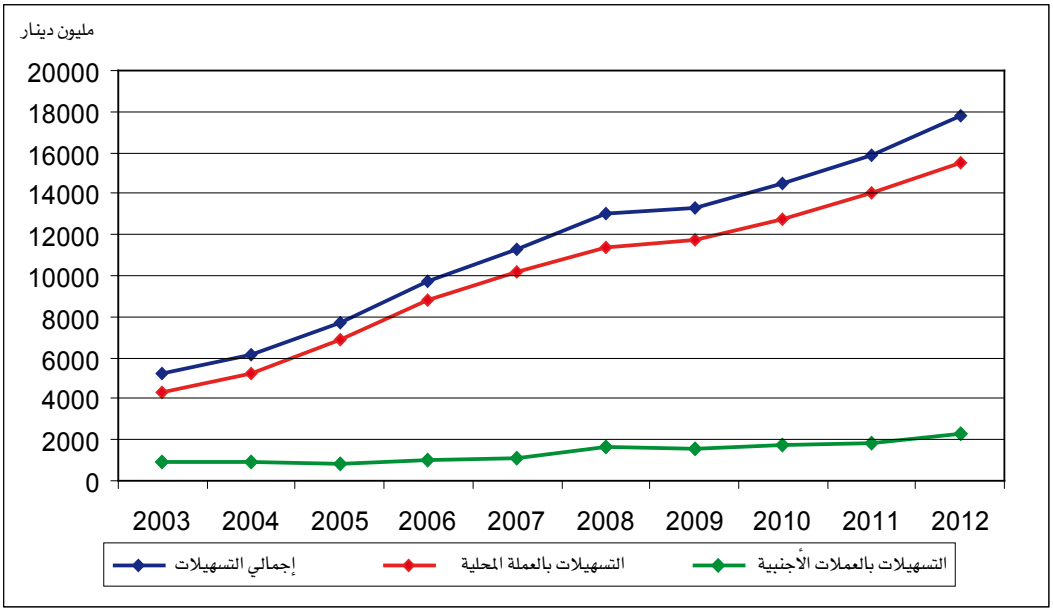

شكل رقم (١٥)

هيكل توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٢

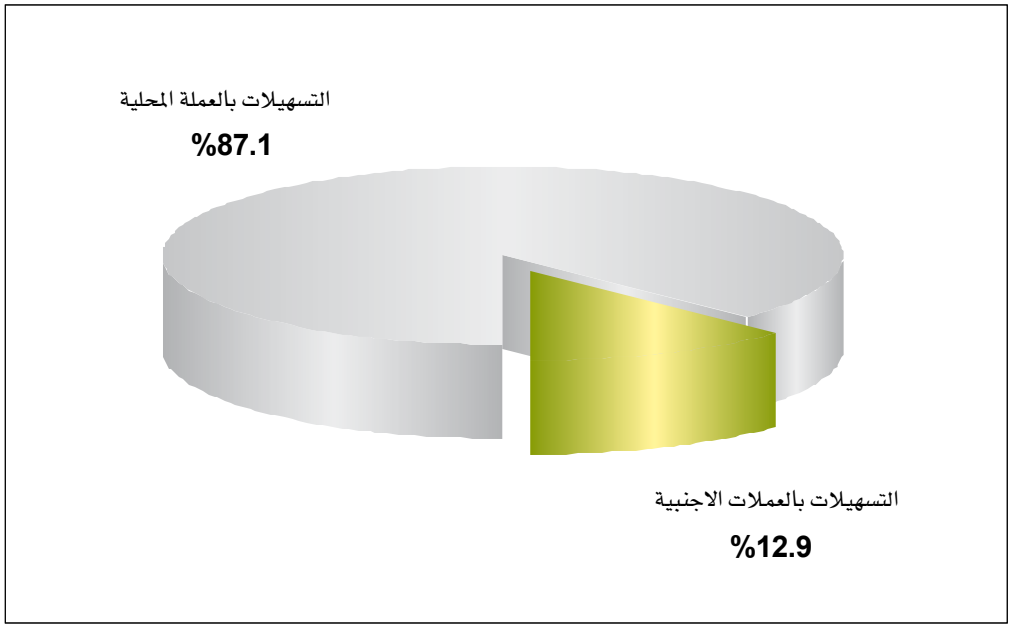

ب . تطور التسهيلات حسب أصنافها:

- شهدت نسبة القروض والسلف إلى إجمالي التسهيلات ارتفاعاً مطرداً خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)، حيث ارتفعت نسبتها من ٦٨,٨٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ٨٥,٨٪ في عام ٢٠١٢.
- حققت نسبة الجاري مدين إلى إجمالي التسهيلات تراجعاً واضحاً حيث انخفضت نسبتها من ٢٤,٨٪ في عام ٢٠٠٣ وبشكل تدريجي لتصل إلى ١٢,٧٪ في عام ٢٠١٢.
- انخفضت نسبة الكمبيالات والاسناد المخصومة إلى إجمالي التسهيلات من ٦,٤٪ في عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ١,٥٪ في عام ٢٠١٢.

جدول رقم (٩)

تطور أصناف التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة (٢٠٠٣- ٢٠١٢)

السنة	جاري مدين		قروض وسلف		كمبيالات واسناد مخصومة		المجموع
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	
2003	1304.7	24.8	3620.5	68.8	337.2	6.4	5262.4
2004	1343.4	21.7	4499.6	72.7	346.2	5.6	6189.2
2005	1572.9	20.3	5813.9	75.1	357.5	4.6	7744.3
2006	1580.5	16.2	7722.1	79.1	459.3	4.7	9761.9
2007	1658.6	14.7	9199.8	81.4	437.2	3.9	11295.6
2008	1769.6	13.6	10859.0	83.2	415.7	3.2	13044.3
2009	1599.6	12.0	11418.0	85.7	299.6	2.3	13317.2
2010	1782.0	12.3	12403.8	85.8	265.6	1.9	14451.4
2011	2025.5	12.8	13538.0	85.4	287.7	1.8	15851.2
2012	2257.3	12.7	15297.5	85.8	275.0	1.5	17829.8

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (١٦)

تطور التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

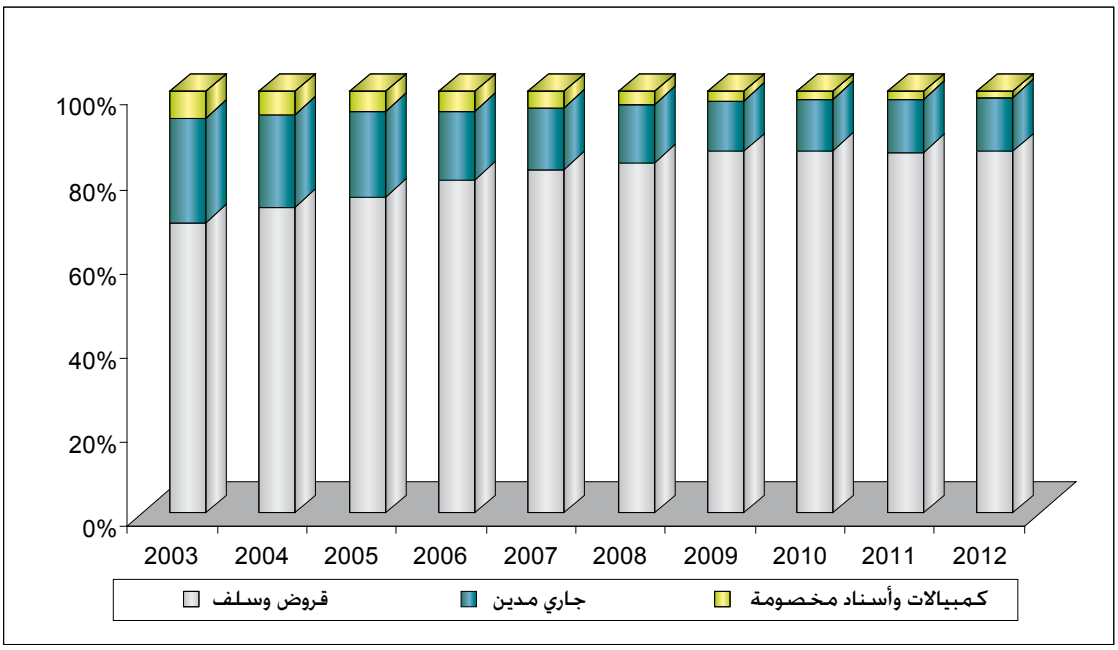

شكل رقم (١٧)
هيكل التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها كما في نهاية عام ٢٠١٢

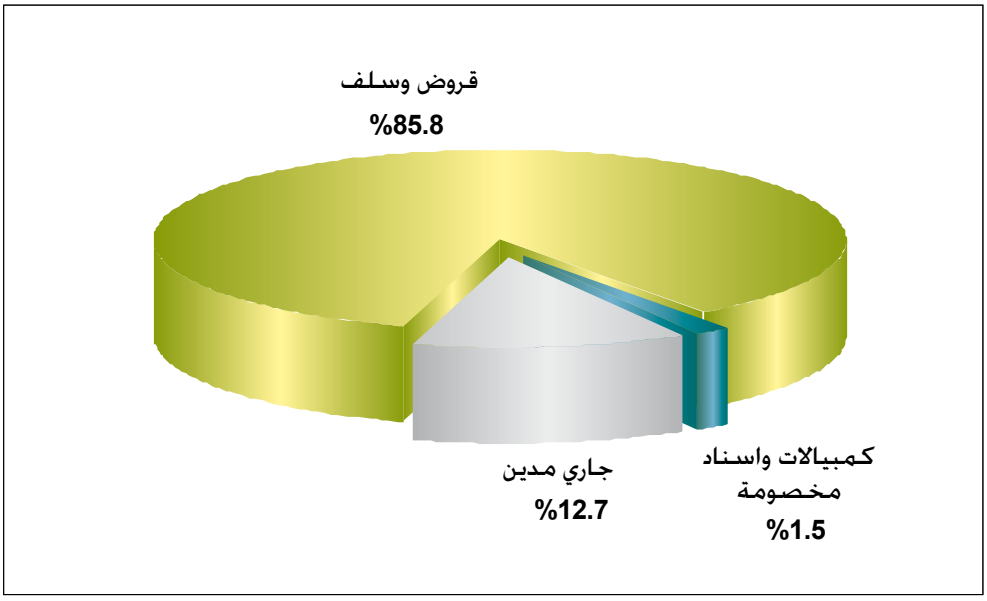

ج - توزيع التسهيلات على القطاعات الاقتصادية:

استحوذت ثلاثة قطاعات رئيسة (التجارة العامة، الإنشاءات، والصناعة) على ٥٤,٧٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)، حيث بلغت نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة ٢٢,٦٪ من مجموع التسهيلات، بينما كانت حصة قطاع الإنشاءات ١٨,٨٪، والقطاع الصناعي ١٣,٣٪، في حين كانت حصة باقي القطاعات الاقتصادية ١٨,٥٪. وقد شكلت التسهيلات الأخرى والتي تتضمن في معظمها على التسهيلات الممنوحة للأفراد حوالي ٢٦,٨٪ من إجمالي التسهيلات.

جدول رقم (١٠)
توزيع التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة على القطاعات الاقتصادية (٢٠٠٣- ٢٠١٢) (مليون دينار)

القطاع	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	التوزيع النسبي خلال الفترة 2003-2012
الزراعة	98.8	113.6	110.9	140.9	156.2	210.0	231.2	211.8	229.2	254.9	1.5%
التعدين	78.0	77.7	56.5	42.8	65.7	48.3	60.2	55.4	79.5	73.0	0.6%
الصناعة	801.4	895.3	981.6	1093.1	1348.1	1597.6	1631.2	1929.0	2297.2	2672.0	13.3%
التجارة العامة	1327.3	1472.9	1585.0	1916.6	2434.7	2897.5	3195.4	3594.0	3779.0	3754.9	22.6%
الإنشاءات	804.5	953.2	1162.1	1560.8	1942.1	2293.1	2582.5	3167.7	3463.6	3682.6	18.8%
خدمات النقل	166.6	174.1	219.6	291	352.3	370.5	453.1	484.1	531.6	554.5	3.1%
السياحة والفنادق والمطاعم	172.8	154.9	181.2	195.1	255.8	366.6	427.9	457.3	493.7	505.6	2.8%
خدمات و مرافق عامة	349.0	494.3	554.1	637.3	733.7	870.3	909.5	1050.0	1135.3	2015.7	7.6%
الخدمات المالية	133.1	97.2	176.1	242.1	390.1	437.7	434.1	408.3	430.5	486.1	2.8%
أخرى	1330.9	1756.0	2717.2	3642.2	3616.9	3952.7	3392.1	3093.8	3411.6	3830.5	26.8%
المجموع	5262.4	6189.2	7744.3	9761.9	11295.6	13044.3	13317.2	14451.4	15851.2	17829.8	100.0%

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (١٨)

توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن حسب القطاعات الاقتصادية (٢٠٠٣- ٢٠١٢)

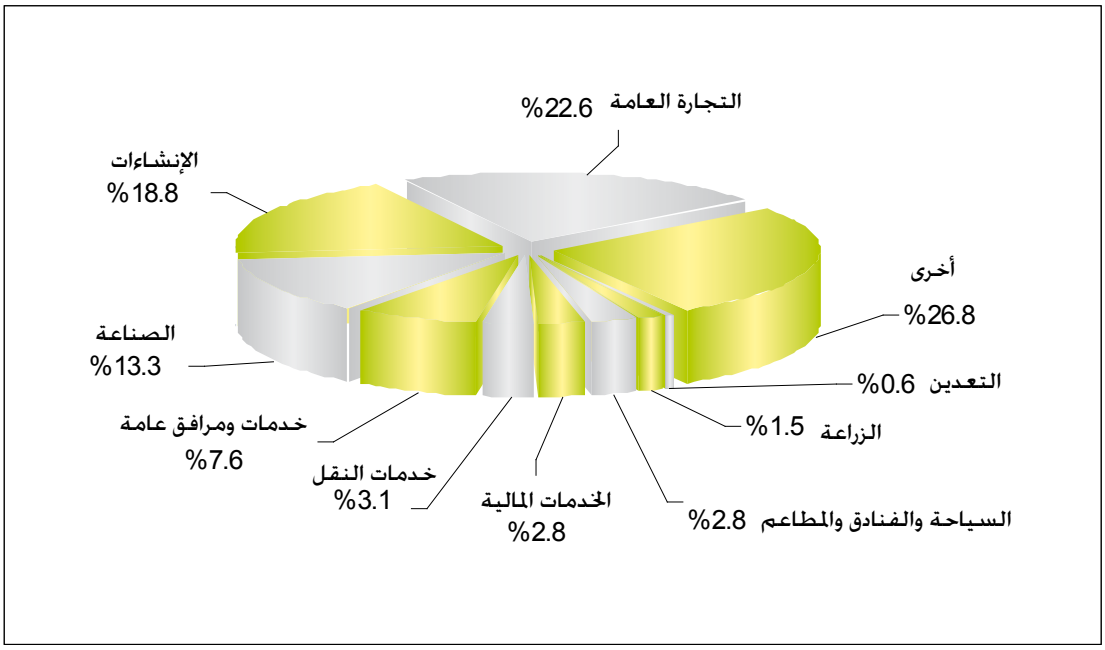

* تم احتساب النسب الواردة في هذا الشكل من خلال جمع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكل قطاع من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢ ومن ثم قسمة الناتج على إجمالي التسهيلات الممنوحة خلال نفس الفترة.

شكل رقم (١٩)

توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن حسب القطاعات الاقتصادية كما في نهاية عام ٢٠١٢

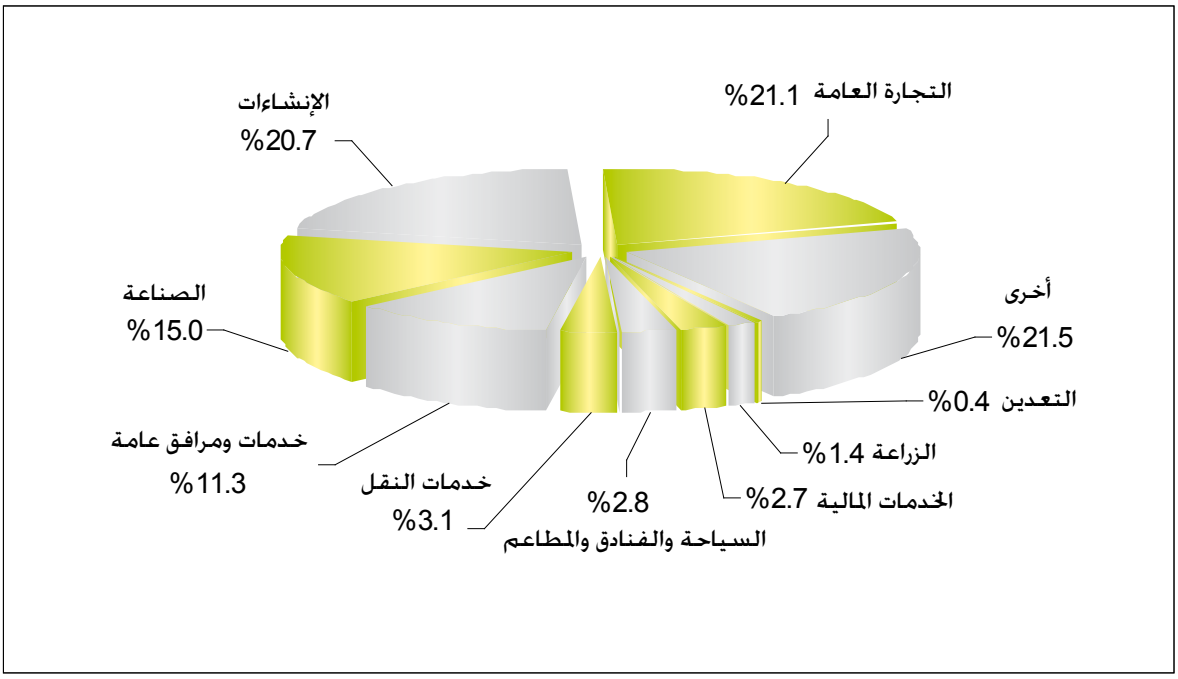

(٣-٤) تطور الودائع

أ – الودائع بالدينار الأردني وبالعملات الأجنبية:

ارتفع رصيد الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن بشكل تدريجي خلال الفترة (٢٠٠٣ –٢٠١٢) من حوالي ١٠ مليار دينار عام ٢٠٠٣ إلى ٢٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢، بزيادة مقدارها ١٥ مليار دينار تقريباً أو ما نسبته ١٥٠٪، وبمعدل نمو سنوي بلغ ١٠,٤٪ في المتوسط.

وقد انخفضت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية من ١٣٧,٩٪ عام ٢٠٠٣ إلى ١١٣,٧٪ في نهاية عام ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بهيكل الودائع من حيث العملة، فقد حققت نسبة الودائع بالعملة المحلية لإجمالي الودائع نمواً مطرداً خلال العقد الأخير باستثناء العام ٢٠١٢ حيث تراجعت فيه النسبة إلى ٧٠,٩٪ مقارنةً مع نسبة تجاوزت ٧٨٪ في الأعوام الثلاثة السابقة. في المقابل تراجعت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية لإجمالي الودائع بشكل واضح خلال العقد الأخير باستثناء العام ٢٠١٢ حيث عادت النسبة للارتفاع لتصل إلى ٢٩,١ ٪ مقارنةً مع نسب لا تتجاوز ٢٢٪ في الأعوام الثلاثة السابقة. ويشار إلى أن التغير في هيكل الودائع خلال العام الأخير يعود للتخوفات التي انتشرت نتيجة تراجع احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي وارتفاع عجز الموازنة والقلق من تراجع قيمة الدينار الأردني، مما دفع بعض المودعين لتحويل ودائعهم من الدينار إلى الدولار.

جدول رقم (١١)

إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى GDP (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

السنة	إجمالي الودائع مليون دينار	معدل النمو لإجمالي الودائع %	الودائع بالعملة المحلية		الودائع بالعملات الأجنبية		نسبة إجمالي الودائع إلى GDP %
			مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الودائع %	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الودائع %	
2003	9969.4	6.4	6082.9	61.0	3886.5	39.0	137.9
2004	11564.1	16.0	6878.7	59.5	4685.4	40.5	142.9
2005	13119.3	13.4	8364.5	63.8	4754.8	36.2	147.0
2006	14591.9	11.2	9427.1	64.6	5164.8	35.4	136.7
2007	15988.1	9.6	10618.0	66.4	5370.1	33.6	131.8
2008	18102.6	13.2	13348.5	73.7	4754.1	26.3	116.1
2009	20298.4	12.1	15865.0	78.2	4433.4	21.8	120.0
2010	22504.8	10.9	17617.2	78.3	4887.6	21.7	119.9
2011	24377.9	8.3	19119.1	78.4	5258.8	21.6	119.1
2012	24969.7	2.4	17711.1	70.9	7258.6	29.1	113.7

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٢٠)

الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن بالعملة المحلية والعملات الأجنبية (٢٠٠٣ –٢٠١٢)

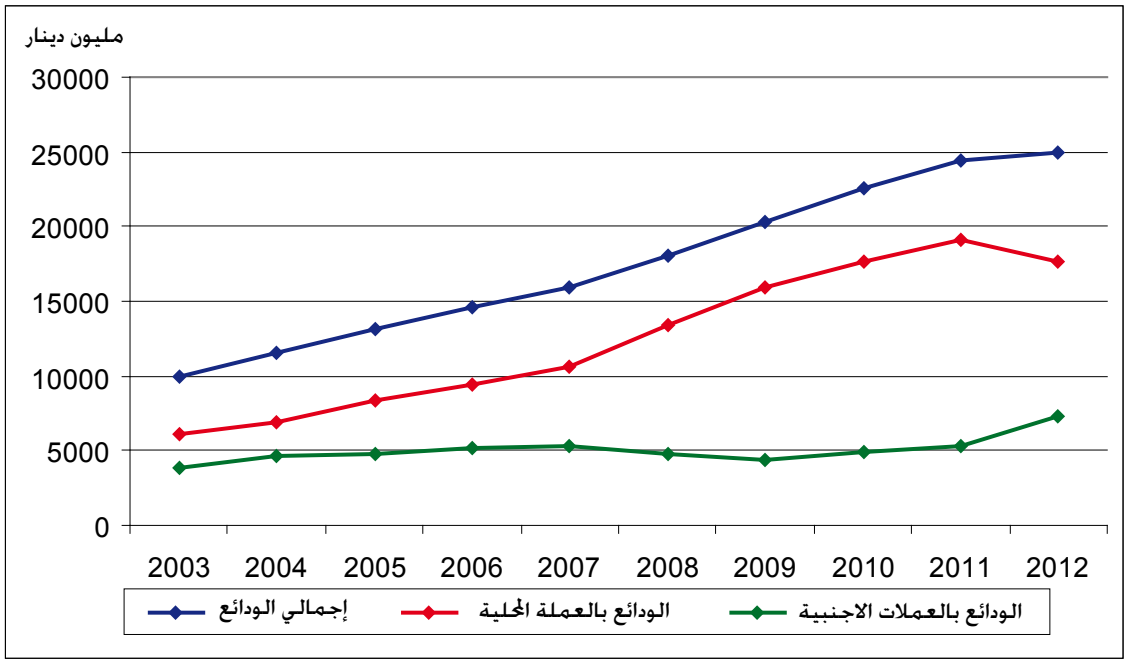

شكل رقم (٢١) :

هيكل توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠١٢

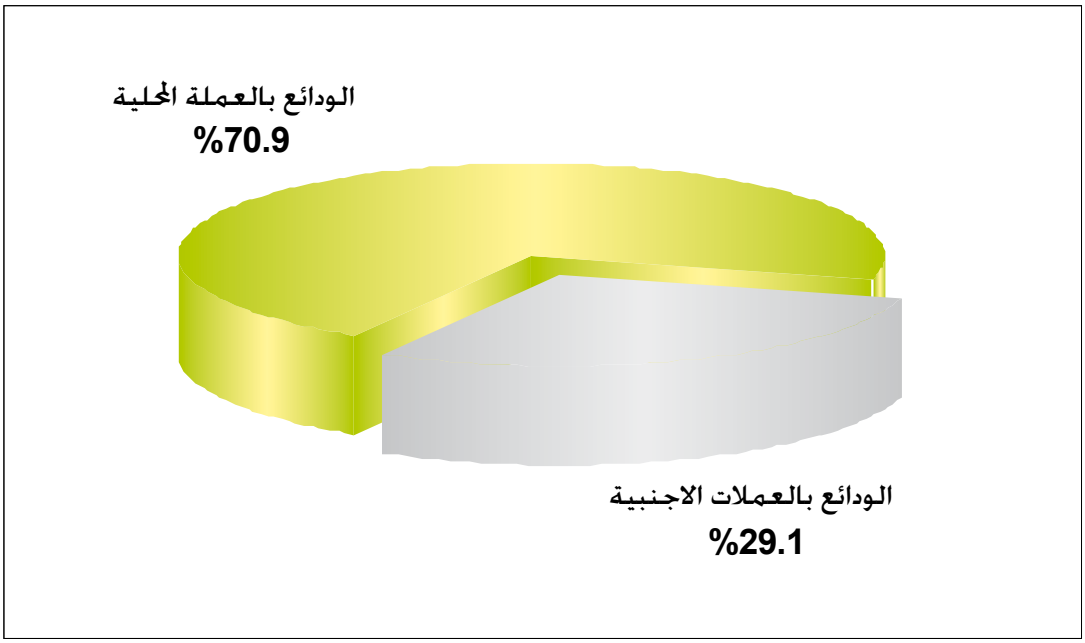

ب- تطور الودائع حسب أصنافها:

شهدت الفترة من ٢٠٠٣- ٢٠١٢ تغييراً واضحاً في هيكل الودائع حسب نوع الوديعة، حيث ارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب لإجمالي الودائع من ٢٣,٥٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٢٩,٨٪ في عام ٢٠١٢. بالمقابل انخفضت نسبة الودائع لأجل من ٦١,٤٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٥٥,٣٪ في عام ٢٠١٢، فيما حققت نسبة ودائع التوفير تراجعاً طفيفاً لتصل إلى ١٤,٩٪ في عام ٢٠١٢ مقارنةً مع ١٥,١٪ في عام ٢٠٠٣.

جدول رقم (١٢)

تطور أصناف الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٣- ٢٠١٢)

السنة	تحت الطلب		توفير		لأجل		المجموع
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	
2003	2338.8	23.5	1510.6	15.1	6120	61.4	9969.4
2004	3244.1	28.1	1828.6	15.8	6491.4	56.1	11564.1
2005	3674.4	28.0	1956.6	14.9	7488.3	57.1	13119.3
2006	3835.4	26.3	1997.1	13.7	8759.4	60.0	14591.9
2007	4001.9	25.0	2002.9	12.5	9983.3	62.5	15988.1
2008	4512.0	24.9	2143.6	11.9	11447.0	63.2	18102.6
2009	5307.4	26.2	2566.4	12.6	12424.6	61.2	20298.4
2010	5971.1	26.5	2976.9	13.2	13556.8	60.3	22504.8
2011	6876.8	28.2	3374.7	13.8	14126.4	58.0	24377.9
2012	7452.8	29.8	3714.4	14.9	13802.5	55.3	24969.7

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٢٢)

تطور توزيع الودائع حسب أصنافها خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠١٢)

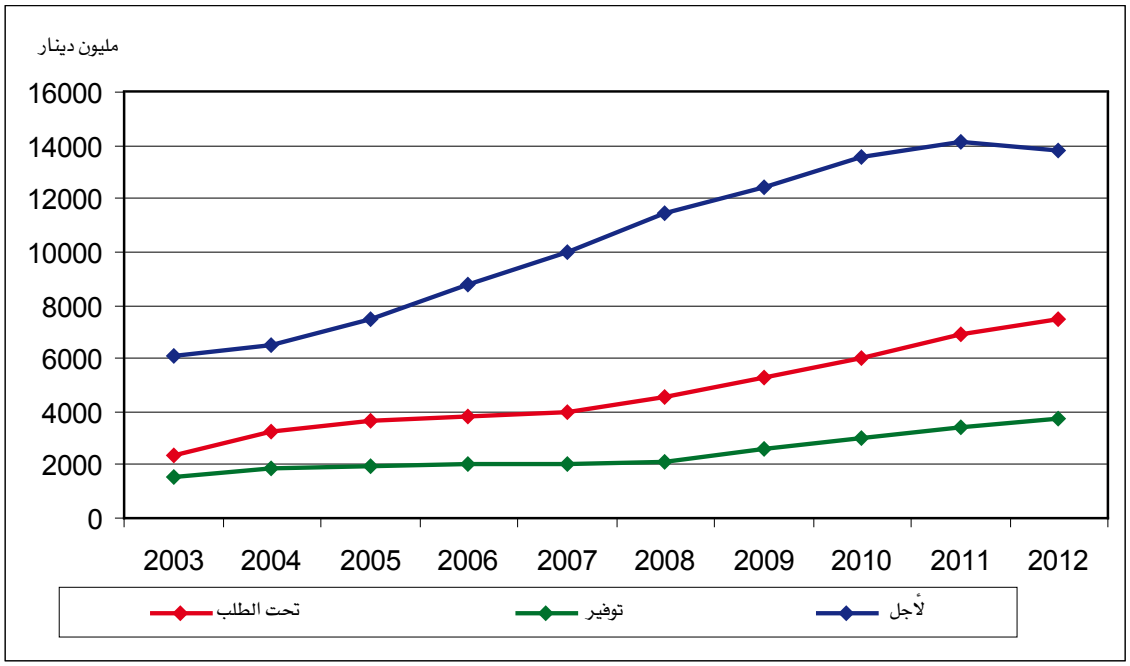

الفصل الرابع

مؤشرات المتانة المالية

للجهاز المصرفي الأردني

(٤-١) مقدمة

(٤-٢) مؤشرات نوعية الأصول

(٤-٣) مؤشرات كفايـة رأس المال

(٤-٤) مؤشرات الربحية والكفاءة

(٤-١) مقدمة

يهدف هذا الفصل لاستعراض أهم مؤشرات المتانة للجهاز المصرفي الأردني خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى النصف الأول ٢٠١٢. وتتضمن هذه المؤشرات على ثلاثة مجموعات رئيسية أولها مؤشرات نوعية الأصول وتشمل نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون ونسبة التغطية. أما المجموعة الثانية فتضم مؤشرات كفاية رأس المال وتشمل نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية. وتضم المجموعة الثالثة مؤشرات الربحية والكفاءة بما في ذلك هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، ومعدل العائد على الموجودات، والربح قبل الضريبة وبعد الضريبة، ونسبة السيولة.

(٤-٢) مؤشرات نوعية الأصول

١. نسبة الديون غير العاملة/ إجمالي الديون (Nonperforming Loans to Total Loans):

عرفت تعليمات البنك المركزي رقم ١٥٠٤٠/١/١٠ بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٠ التسهيلات الائتمانية غير العاملة على أنها التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من الصفات التالية:

١- مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ و/أو الفوائد أو جمود حساب الجاري من (٩٠ - ١٧٩) يوم للتسهيلات الائتمانية دون المستوى، ومن (١٨٠-٣٥٩) يوم للتسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها، و(٣٦٠) يوم فأكثر للتسهيلات الائتمانية الهالكة.

٢- الجاري مدين المتجاوز للسقف الممنوح بنسبة (١٠٪) فأكثر ولمدة (٩٠) يوماً فأكثر.

٣- التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ انتهاء سريانها مدة (٩٠) يوم فأكثر ولم تُجدد.

٤- التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل أعلن إفلاسه أو لأي شركة تم إعلان وضعها تحت التصفية.

٥- التسهيلات الائتمانية التي تم هيكلتها لثلاث مرات خلال سنة.

٦- الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة لمدة (٩٠) يوماً فأكثر.

٧- قيمة الكفالات المدفوعة نيابة عن العملاء ولم تُقيّد على حساباتهم ومضى على دفعها (٩٠) يوماً فأكثر.

وقد شهدت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون انخفاضاً ملحوظاً منذ عام ٢٠٠٣ لتصل إلى أدنى مستوياتها في عام ٢٠٠٧ بنسبة بلغت ١,٤٪، نتيجة تحسن الأداء الاقتصادي الذي انعكس بشكل إيجابي على قدرة العملاء على السداد، وزيادة كفاءة البنوك في إدارة موجوداتها وتحصيل ديونها، بالإضافة إلى قيام العديد من البنوك بإعدام الديون غير العاملة التي يقابلها مخصصات بالكامل. وقد بدأت النسبة بالارتفاع التدريجي منذ عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٨,٥٪ في عام ٢٠١١، ولتبلغ ٨,٤٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢. وعلى الرغم من ذلك تبقى نسبة الديون غير العاملة ضمن المستويات المقبولة المتعارف عليها عالمياً.

شكل رقم (٢٣)

نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون (٪)

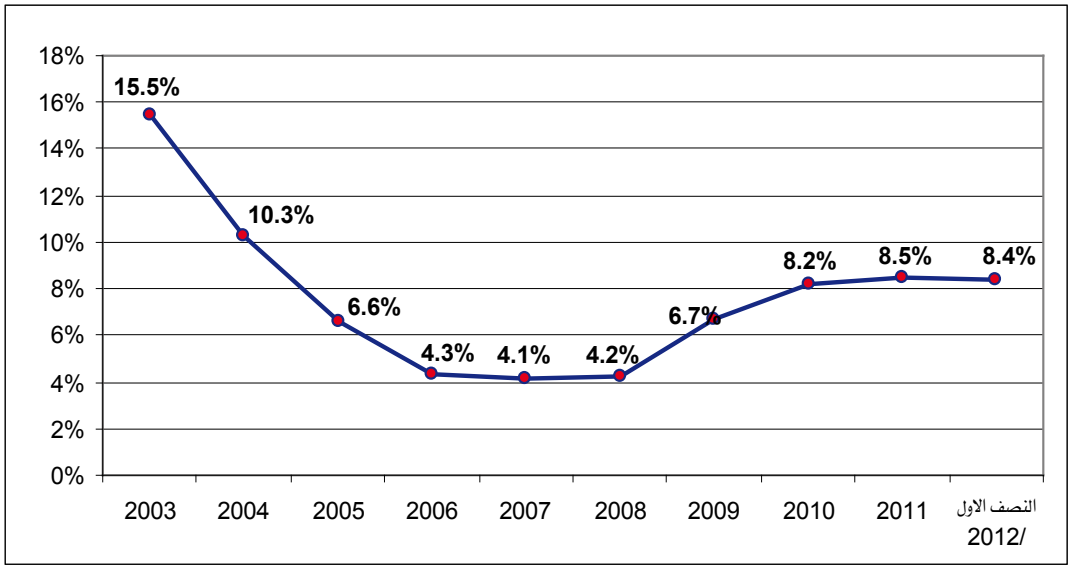

٢. نسبة التغطية (Coverage Ratio)

تقيس هذه النسبة مدى كفاية المخصصات المقتطعة من قبل البنوك لمواجهة ديونها غير العاملة. ويبين تطور نسبة التغطية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢/٦) بأن النسبة بلغت أعلى مستوياتها (٨٠٪) في عام ٢٠٠٦، إلا أنها انخفضت بعد ذلك لتصل إلى ٥٢,٣٪ في عام ٢٠١١، أما في النصف الأول من عام ٢٠١٢ فقد ارتفعت النسبة بشكل ملحوظ لتبلغ ٦٣,٢٪. وبشكلٍ عام يمكن القول بأن البنوك العاملة في الأردن استطاعت أن تحافظ على مخصصات كافية لتغطية أكثر من ٦٠٪ من ديونها غير العاملة في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢/٦). ويشار في هذا الصدد إلى القدرة الكبيرة للبنوك على مواجهة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة نتيجة احتفاظها بمستويات مرتفعة من رأس المال.

شكل رقم (٢٤)

نسبة التغطية (٪)

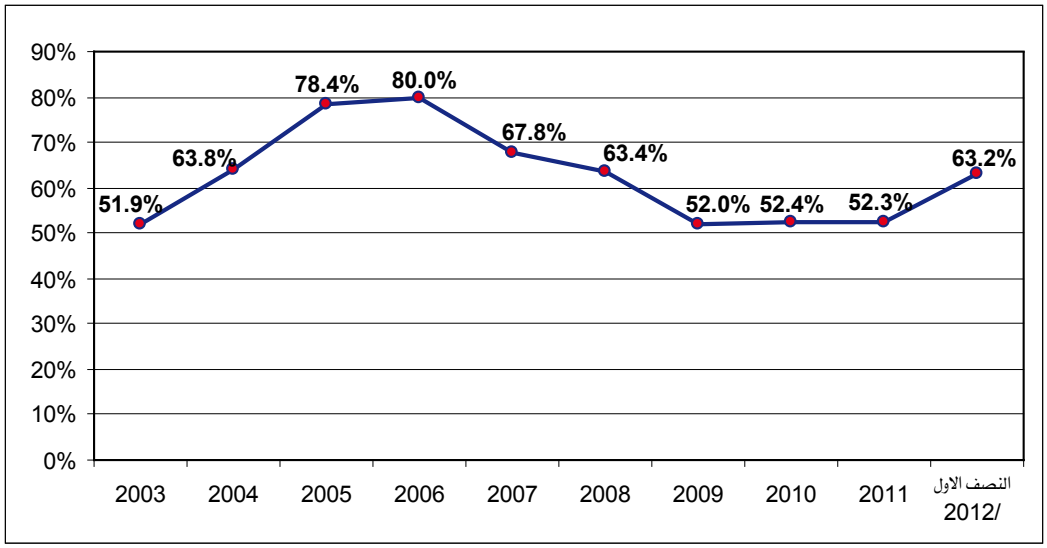

(٤-٣) مؤشرات كفايـة رأس المال

١- نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio):-

تقيس هذه النسبة مدى كفاية رأس المال الذي يحتفظ به من البنك لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها. ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني فإن رأس المال التنظيمي يجب أن لا يقل عن ١٢٪ من الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر وكذلك مخاطر السوق، وتعتبر هذه النسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال. ويتكون بسط النسبة من رأس المال التنظيمي للبنك والذي يتضمن (رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح/الخسائر المدورة وبعض البنود الأخرى مثل الديون المساندة والتغير المتراكم في القيمة العادلة للأسهم المتوفرة للبيع واحتياطي المخاطر المصرفية العامة وذلك بعد طرح استثمارات البنك في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى)، في حين يتكون مقامها من مخاطر الائتمان (التي تتكون من الموجودات والبنود خارج الميزانية بعد ترجيحها بأوزان المخاطر المناسبة) ومخاطر السوق.

وقد حققت البنوك العاملة في الأردن على مستوى مرتفع لنسبة كفاية رأس المال خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠١٢/٦)، بحيث حافظت النسبة على هامش مريح يزيد بحوالي ٧٪ في المتوسط خلال كامل الفترة عن الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي والبالغ (١٢٪)، ويزيد بحوالي ١١٪ عن الحد الأدنى المقرر من لجنة بازل والبالغ (٨٪).

وقد وصلت نسبة كفاية رأس المال إلى أدنى مستوياتها في عام ٢٠٠٣ حيث بلغت ١٥,٩٪، في حين وصلت إلى أعلى مستوياتها في عام ٢٠٠٦ حين بلغت ٢١,٤٪ كمحصلة لقيام معظم البنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال عام ٢٠٠٦ وتحقيقها لأرباح مرتفعة نسبياً. وقد بلغت النسبة ١٨,٦٪ في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٢.

ومحافظة البنوك على نسبة كفاية أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي ومن لجنة بازل خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠١٢/٦) يدل على أن البنوك في الأردن تحتفظ برأسمال كاف لمواجهة المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها، وهو ما يؤكد على متانة واستقرار الجهاز المصرفي الأردني من جهة، ويعزز الاستقرار المالي في المملكة من جهة أخرى.

شكل رقم (٢٥):

نسبة كفاية رأس المال (٪)

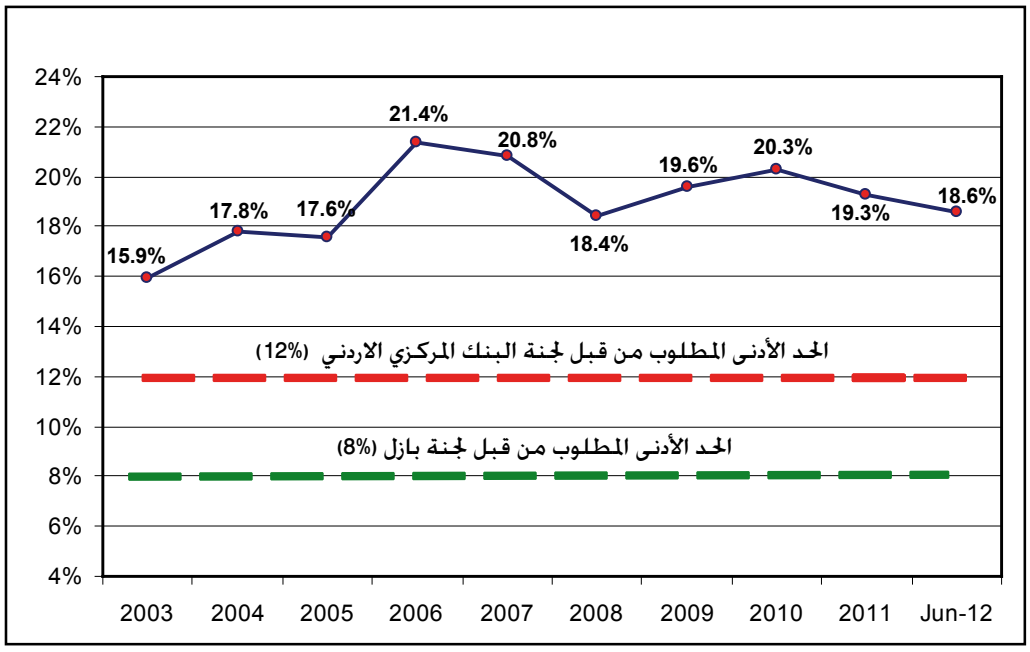

٢- نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio):-

يعبر هذا المقياس عن نسبة حقوق مساهمي البنوك إلى إجمالي الموجودات. وقد شهدت هذه النسبة نمواً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢/٦) لترتفع من ٧,٥٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ١٣,٣٪ في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٢. وقد ظلت نسبة الرافعة المالية طوال الفترة المذكورة أعلى بهامش كبير من متطلبات البنك المركزي والبالغة (٦٪)، مما يشير إلى ارتفاع قدرة البنوك على مواجهة المخاطر التي قد تواجهها، ويؤكد على المتانة المالية لها.

شكل رقم (٢٦)

نسبة الرافعة المالية (٪)

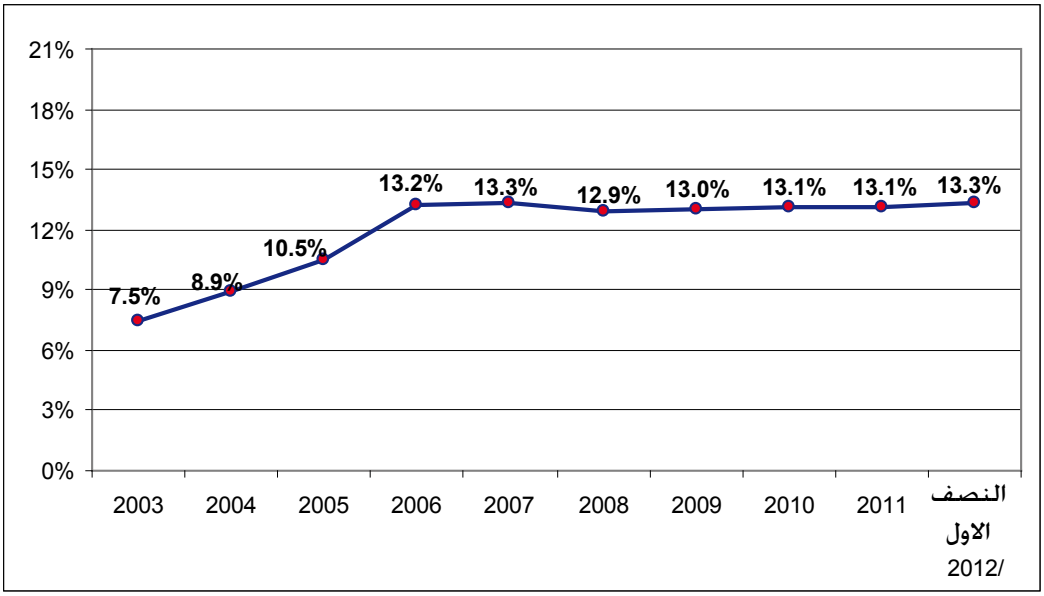

(٤-٤) مؤشرات الربحية والكفاءة

١- هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل (Interest Margin to Gross Income):

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة صافي أرباح البنك من الفوائد في إجمالي دخل البنك، وهي بالتالي تعكس مدى مساهمة الوظيفة الأساسية للبنوك (Core Business) - والمتمثلة في الحصول على الودائع وتقديم القروض - في الأرباح.

وعلى الرغم من تذبذب النسبة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢/٦)، إلا أنها ظلت محصورة بين ٥٦,٤٪ و ٧٤,٣٪، وبلغ المتوسط العام للنسبة خلال كامل الفترة حوالي ٦٧,٥٪، مما يعني بأن أكثر من ثلثي دخل البنوك يأتي من الفائدة، بينما يشكل الدخل من غير الفوائد حوالي ٣٢,٥٪. وهذا المؤشر يعكس اعتماد البنوك على نشاطها الرئيسي في تحقيق الأرباح، وهو بالتالي يساهم في تعزيز استقرار واستمرارية أرباحها.

شكل رقم (٢٧)

نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل (٪)

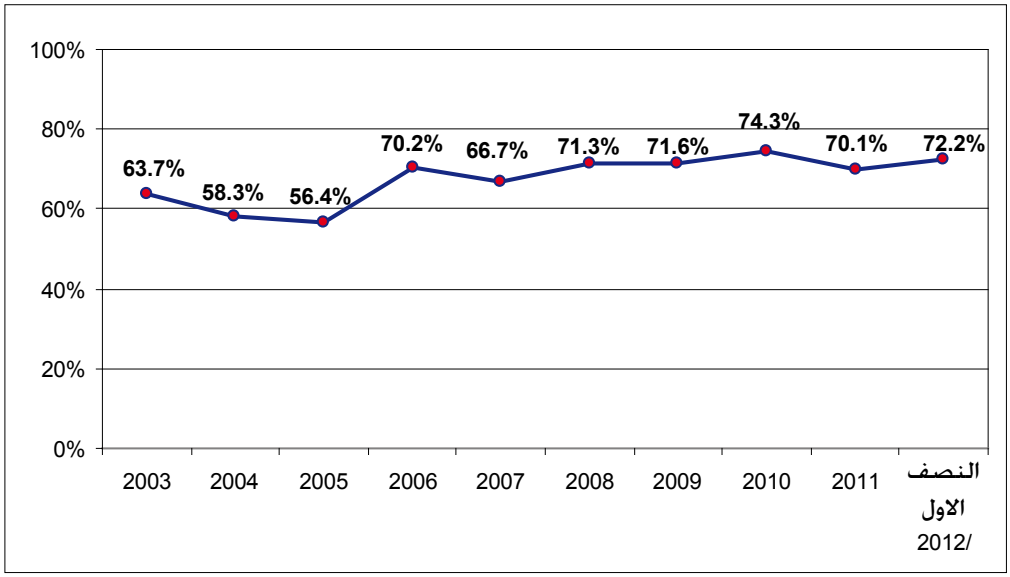

٢- معدل العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity):-

شهد معدل العائد على حقوق المساهمين تزايداً ملفتاً منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٥ لترتفع النسبة من ٩,٩٪ إلى ٢٠,٩٪. بعدها بدأت النسبة بالتراجع التدريجي لتصل إلى ٤,٨٪ في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٢ (وهو ما يعادل معدل عائد سنوي يبلغ ٩,٦٪).

شكل رقم (٢٨)

معدل العائد على حقوق المساهمين (٪)

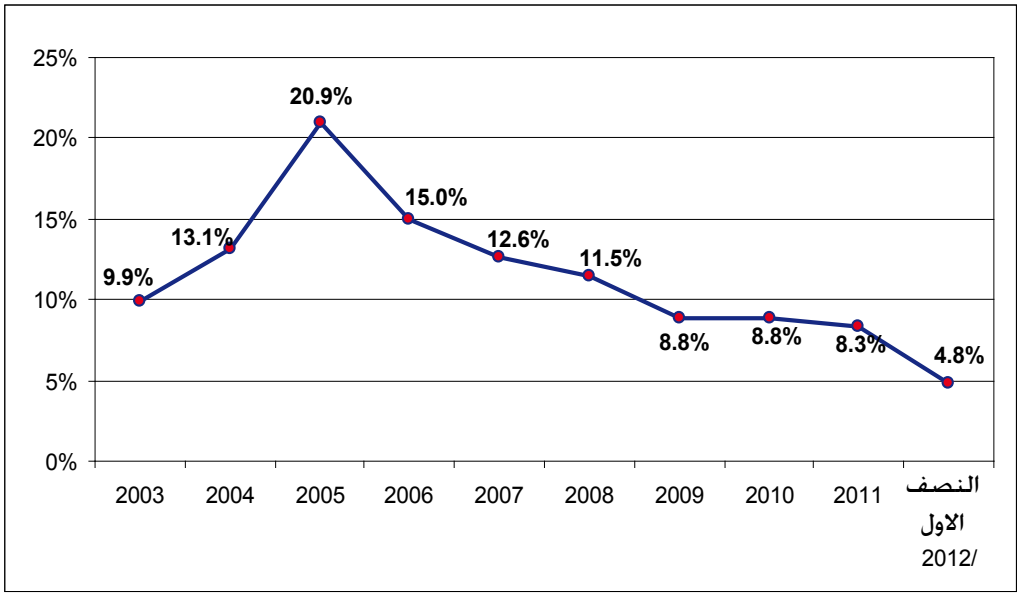

٣- معدل العائد على الموجودات (Return on Assets):-

شهد معدل العائد على الموجودات ارتفاعاً ملحوظاً منذ ٢٠٠٤ ليصل إلى ٢٪ وهو أعلى مستوى له في نهاية عام ٢٠٠٥، بعدها بدأ معدل العائد على الموجودات بالتراجع تدريجياً ليصل إلى ٠,٦٪ في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٢ (وهو ما يعادل عائد سنوي ١,٢٪).

شكل رقم (٢٩)

معدل العائد على الموجودات (٪)

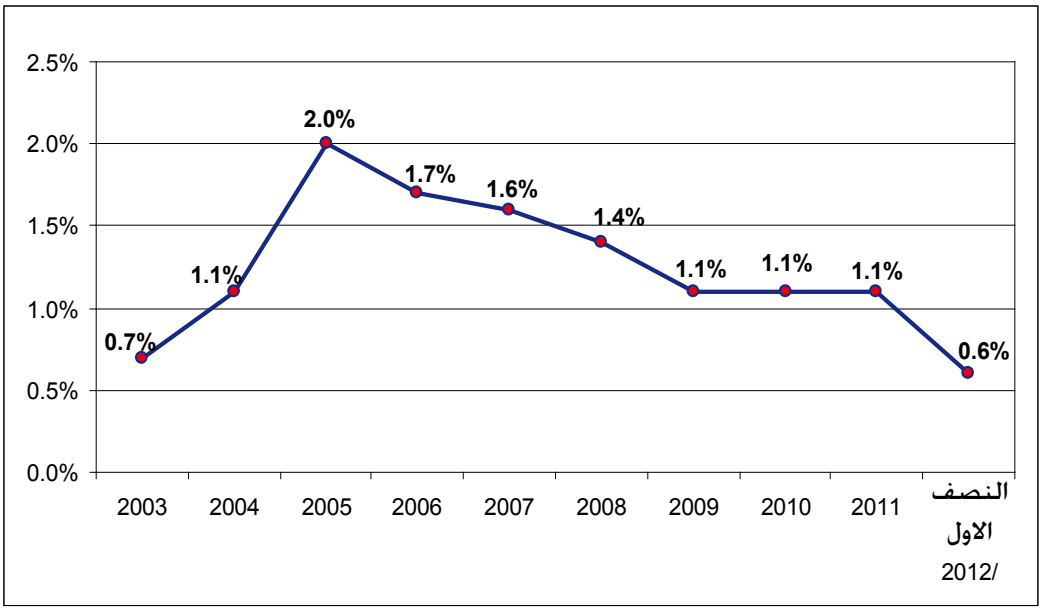

٤- الربح قبل الضريبة وبعد الضريبة (Profits Before and After Taxes):

حققت أرباح البنوك نمواً واضحاً تجاوزت نسبته ٢٠٠٪ في عام ٢٠٠٥، واستمرت الأرباح بالنمو حتى عام ٢٠٠٩ والذي تراجعت فيه مستوياتها عن السنوات السابقة، وقد بلغت أرباح البنوك في نهاية النصف الأول من ٢٠١٢ حوالي ٣٢٢ مليون دينار قبل الضريبة، و ٢٢٩ مليون دينار بعد الضريبة. ويشار في هذا الصدد إلى أن الضرائب المدفوعة من قبل البنوك في الأردن تجاوزت ١,٢ مليار دينار أردني خلال السنوات العشرة الأخيرة.

شكل رقم (٣٠)

الربح قبل الضريبة وبعد الضريبة

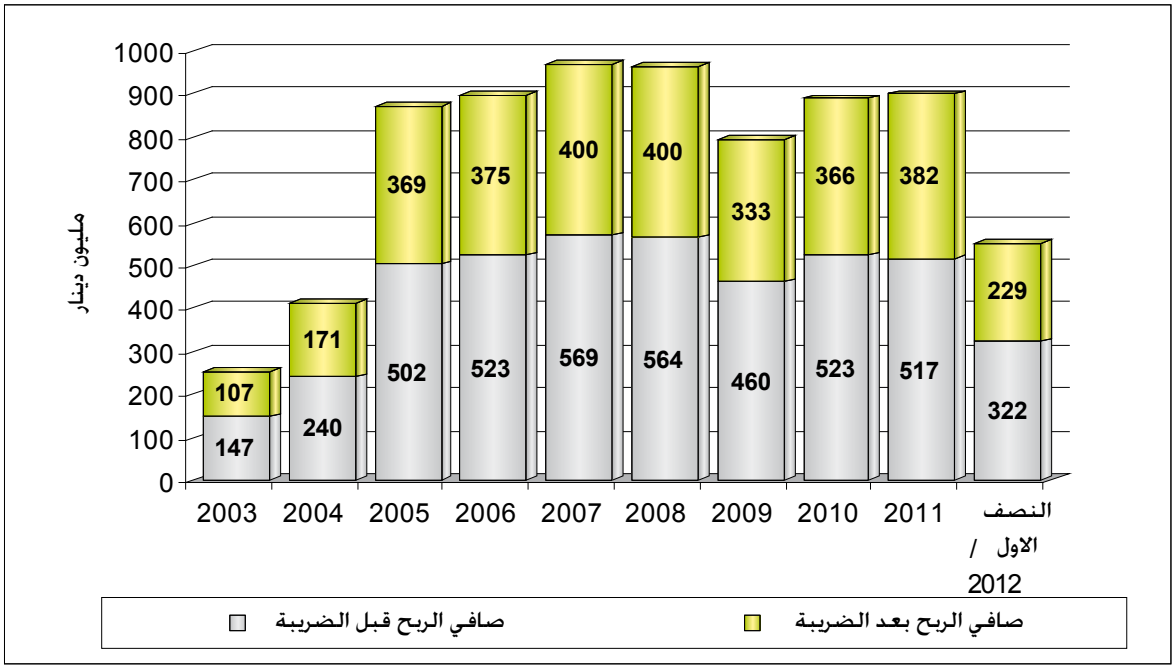

٥- نسبة السيولة (Liquidity Ratio)

تقيس نسبة السيولة القانونية حجم الموجودات السائلة المتوفرة لدى البنك نسبةً إلى التزاماته التي يتوجب عليه أدائها. وقد بلغت نسبة السيولة القانونية للبنوك في الأردن أعلى مستوياتها في عام ٢٠٠٣ حيث بلغت ١٧٩,٦٪، لتبدأ بعد ذلك بالانخفاض التدريجي محققة أدنى مستوياتها في عام ٢٠٠٨ وبنسبة بلغت ١٤١,٢٪. وقد بلغت نسبة السيولة ١٤٨,٤٪ في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٢. وتعتبر نسبة السيولة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات البنك المركزي والبالغ (١٠٠٪). وبهذا الصدد فإن البنك المركزي ومن خلال رقابته على الجهاز المصرفي يركز على الإدارة السليمة للسيولة من خلال تعليمات أصدرها في عام ٢٠٠٠ حول السيولة حسب سلم الاستحقاق (Maturity Ladder) والتي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين آجال مصادر الأموال واستخداماتها وعدم الاعتماد على مصادر أموال متذبذبة وقصيرة الأجل لتمويل موجودات طويلة الأجل.

شكل رقم (٣١)

نسبة السيولة (٪)

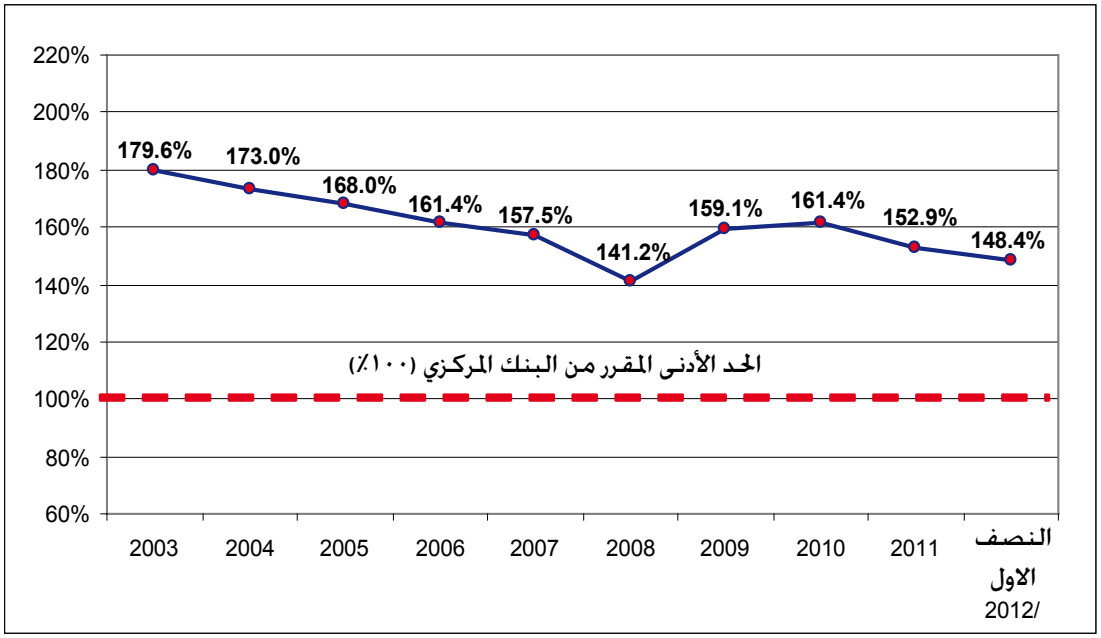

الفصل الخامس

البنوك الإسلامية العاملة في الأردن

(٥-١) مقدمة

(٥-٢) حصة البنوك الإسلامية من الموجودات

(٥-٣) حصة البنوك الإسلامية من الودائع

(٥-٤) حصة البنوك الإسلامية من التسهيلات

(٥-١) مقدمة

بلغ عدد البنوك الإسلامية العاملة في الأردن حتى نهاية عام ٢٠١٢ أربعة بنوك إسلامية، وتتضمن هذه البنوك على ثلاثة بنوك إسلامية أردنية، وبنك إسلامي غير أردني.

(٥-٢) حصة البنوك الإسلامية من الموجودات

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٣) إلى أن حصة البنوك الإسلامية من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن قد ارتفعت من ٩,٩٪ في عام ٢٠٠٣ لتصل إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠١١ بنسبة بلغت ١٣,٢٪. وأمام هذا الارتفاع في حصة البنوك الإسلامية، فقد شهدت نسبة موجودات البنوك التجارية العاملة في الأردن انخفاضاً من ٩٠,١٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ٨٦,٨٪ في نهاية عام ٢٠١١.

جدول رقم (١٣)

توزيع موجودات الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)

السنة	نسبة موجودات البنوك التجارية إلى إجمالي الموجودات (%)	نسبة موجودات البنوك الإسلامية إلى إجمالي الموجودات (%)
2003	90.14	9.86
2004	90.53	9.47
2005	91.13	8.87
2006	91.18	8.82
2007	92.00	8.00
2008	89.29	10.71
2009	88.62	11.38
2010	87.27	12.73
2011	86.80	13.20

المصدر: البيانات المالية للبنوك

شكل رقم (٣٢)

توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)

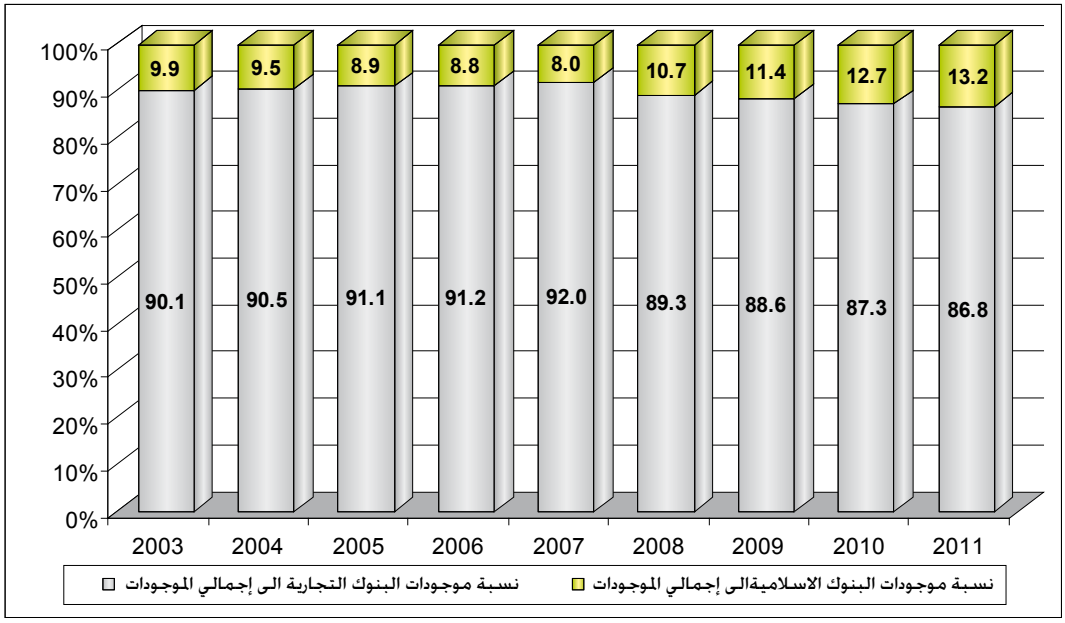

(٥-٣) حصة البنوك الإسلامية من الودائع

ارتفعت حصة البنوك الإسلامية من إجمالي ودائع البنوك العاملة في الأردن من ١٠,٢٪ عام ٢٠٠٣ لتصل إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠١١ بنسبة بلغت ١٦,٣٪. بالمقابل انخفضت نسبة ودائع البنوك التجارية إلى إجمالي ودائع العاملة في الأردن من ٨٩,٨٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ٨٣,٧٪ في نهاية عام ٢٠١١.

جدول رقم (١٤)

توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)

السنة	نسبة الودائع لدى البنوك التجارية إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الودائع لدى البنوك الإسلامية إلى إجمالي الودائع (%)
2003	89.82	10.18
2004	90.10	9.90
2005	90.60	9.40
2006	96.40	3.60
2007	94.00	6.00
2008	88.09	11.91
2009	86.58	13.42
2010	84.73	15.72
2011	83.70	16.30

المصدر: البيانات المالية للبنوك

شكل رقم (٣٣)

توزيع ودائع البنوك العاملة في الأردن بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)

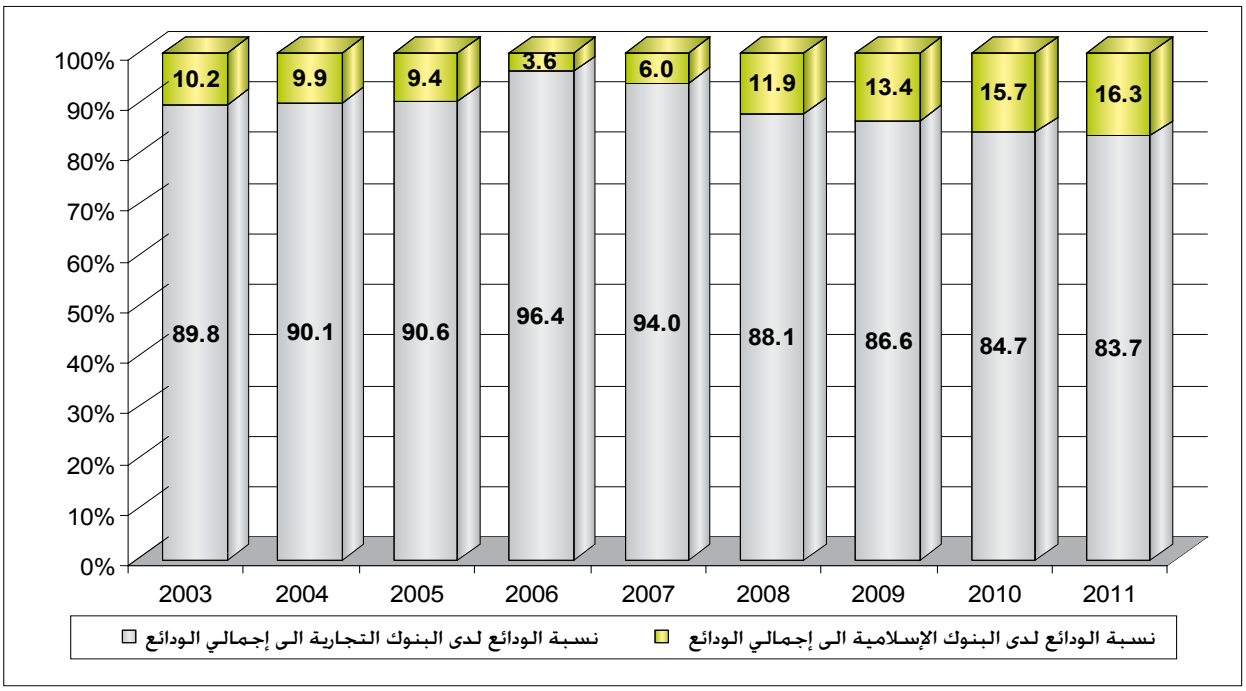

(٥-٤) حصة البنوك الإسلامية من التسهيلات

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٥) إلى أن حصة البنوك الإسلامية من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك العاملة في الأردن قد ارتفع بشكل ملحوظ من ٨,٦٪ في عام ٢٠٠٣ لتصل إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠١١ بنسبة بلغت ١٦٪. وأمام هذا الارتفاع في حصة البنوك الإسلامية، فقد شهدت نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية انخفاضاً من ٩١,٤٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ٨٤٪ في نهاية عام ٢٠١١.

جدول رقم (١٥)

توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٣-٢٠١١)

السنة	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية إلى إجمالي التسهيلات (%)	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك الإسلامية إلى إجمالي التسهيلات (%)
2003	91.38	8.62
2004	91.28	8.72
2005	91.69	8.31
2006	91.67	8.33
2007	92.00	8.00
2008	86.46	13.54
2009	86.21	13.79
2010	84.44	15.56
2011	84.04	15.96

المصدر: البيانات المالية للبنوك

شكل رقم (٣٤)

توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)

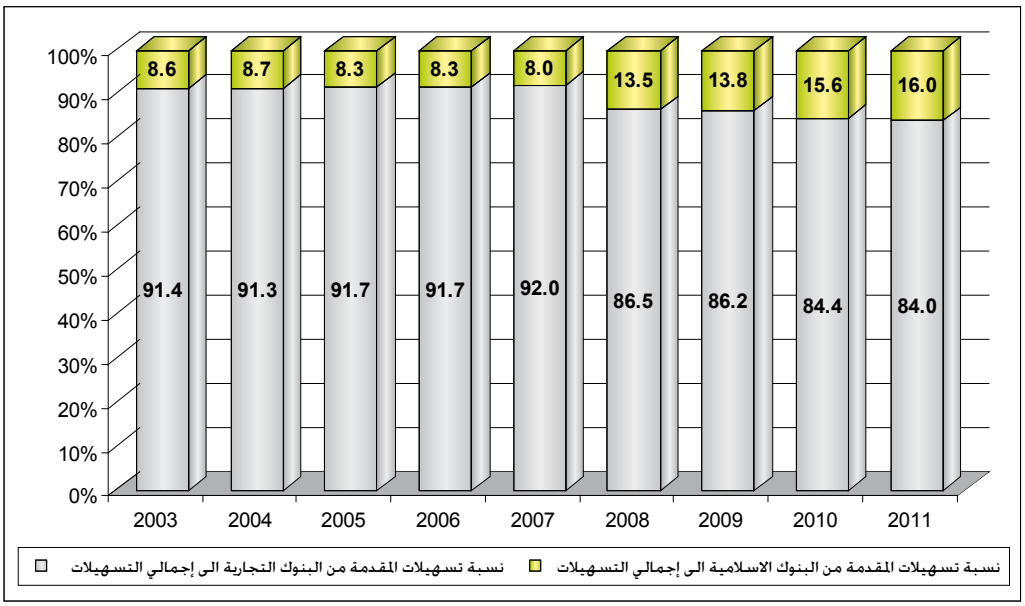

الفصل السادس

البنوك الأجنبية العاملة في الأردن

(٦-١) مقدمة

(٦-٢) حصة البنوك الأجنبية من الموجودات

(٦-٣) حصة البنوك الأجنبية من الودائع

(٦-٤) حصة البنوك الأجنبية من التسهيلات

(٦-١) مقدمة

ارتفع عدد البنوك الأجنبية العاملة في الأردن من خمسة بنوك في عام ٢٠٠٣ إلى عشرة بنوك في نهاية عام ٢٠١٢. وتتضمن هذه البنوك على ستة بنوك عربية وثلاثة بنوك أجنبية، وجميع هذه البنوك تجارية باستثناء بنك واحد إسلامي.

(٦-٢) حصة البنوك الأجنبية من الموجودات

ارتفعت حصة البنوك الأجنبية من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن من ٨,٢٪ في عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ١١,٧٪ في نهاية عام ٢٠١١. بالمقابل شكلت موجودات البنوك الأردنية حوالي ٨٨,٣٪ في نهاية عام ٢٠١١.

جدول رقم (١٦)

توزيع موجودات الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٣ -٢٠١١)

السنة	نسبة موجودات البنوك الأردنية إلى إجمالي الموجودات (%)	نسبة موجودات البنوك الأجنبية إلى إجمالي الموجودات (%)
2003	91.78	8.22
2004	90.71	9.29
2005	90.56	9.44
2006	90.02	9.98
2007	91.00	9.00
2008	88.86	11.14
2009	88.49	11.51
2010	88.58	11.42
2011	88.29	11.71

المصدر: البيانات المالية للبنوك

شكل رقم (٣٥)

توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)

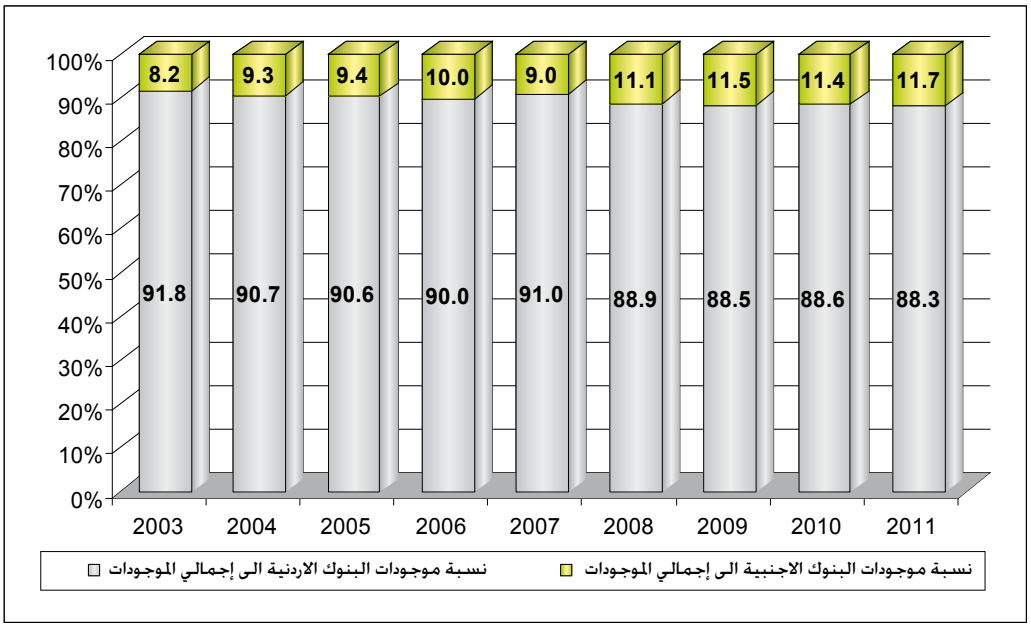

(٦-٣) حصة البنوك الأجنبية من الودائع

ارتفعت حصة البنوك الأجنبية من إجمالي ودائع البنوك العاملة في الأردن من ٧,٩٪ في عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ١١,٨٪ في نهاية عام ٢٠١١. بالمقابل شكلت ودائع البنوك الأردنية حوالي ٨٨,٢٪ في نهاية عام ٢٠١١.

جدول رقم (١٧)

توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٣ – ٢٠١١)

السنة	نسبة الودائع لدى البنوك الأردنية إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الودائع لدى البنوك الأجنبية إلى إجمالي الودائع (%)
2003	92.12	7.88
2004	91.41	8.59
2005	90.74	9.26
2006	88.58	11.42
2007	89.00	11.00
2008	88.86	11.14
2009	88.09	11.91
2010	88.23	11.77
2011	88.22	11.78

المصدر: البيانات المالية للبنوك

شكل رقم (٣٦)

توزيع الودائع بين البنوك الأردنية وبين البنوك الأجنبية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)

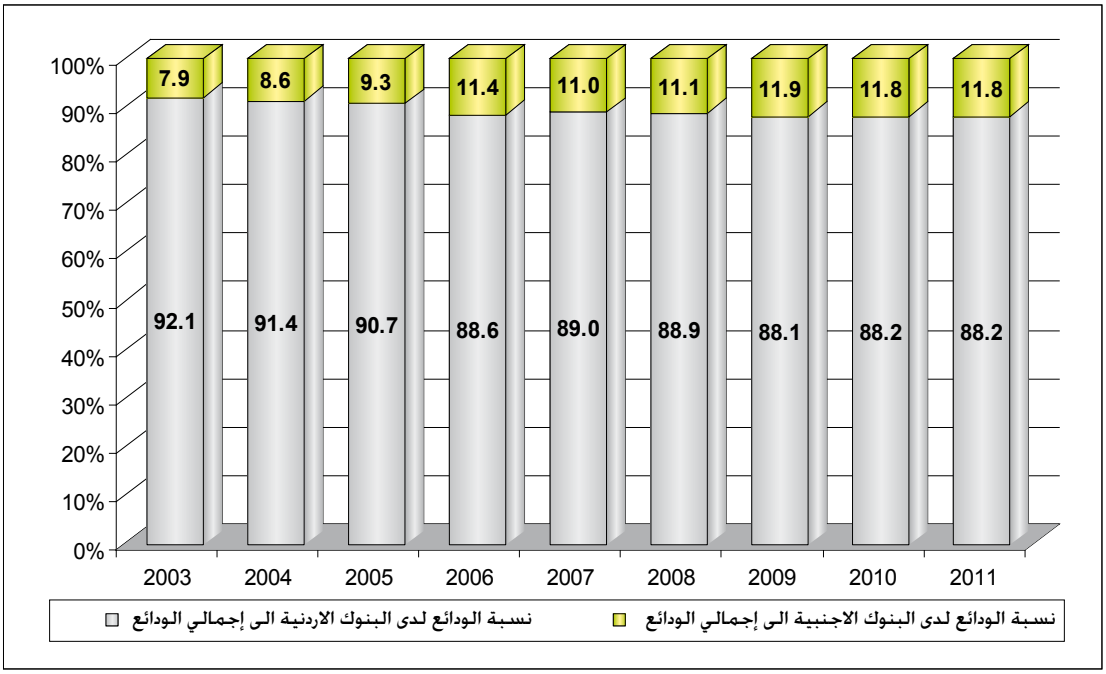

(٦-٤) حصة البنوك الأجنبية من التسهيلات

شهدت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك الأجنبية تذبذباً خلال الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠١١، حيث ارتفعت من ٨,٧٪ في عام ٢٠٠٣ لتصل إلى أعلى مستوياتها في عام ٢٠٠٧ بنسبة بلغت ١٤,٠٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك العاملة في الأردن، إلا أنها انخفضت في الأعوام التالية لتصل إلى ١٠,٤٪، في نهاية عام ٢٠١١.

جدول رقم (١٨)

توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)

السنة	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك الأردنية إلى إجمالي التسهيلات (%)	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك الأجنبية إلى إجمالي التسهيلات (%)
2003	91.26	8.74
2004	91.22	8.78
2005	91.31	8.69
2006	90.61	9.39
2007	86.00	14.00
2008	89.34	10.66
2009	90.64	9.36
2010	90.44	9.56
2011	89.58	10.42

المصدر: البيانات المالية للبنوك

شكل رقم (٣٧)

توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك الأردنية وبين البنوك الأجنبية (٢٠٠٣ - ٢٠١١)

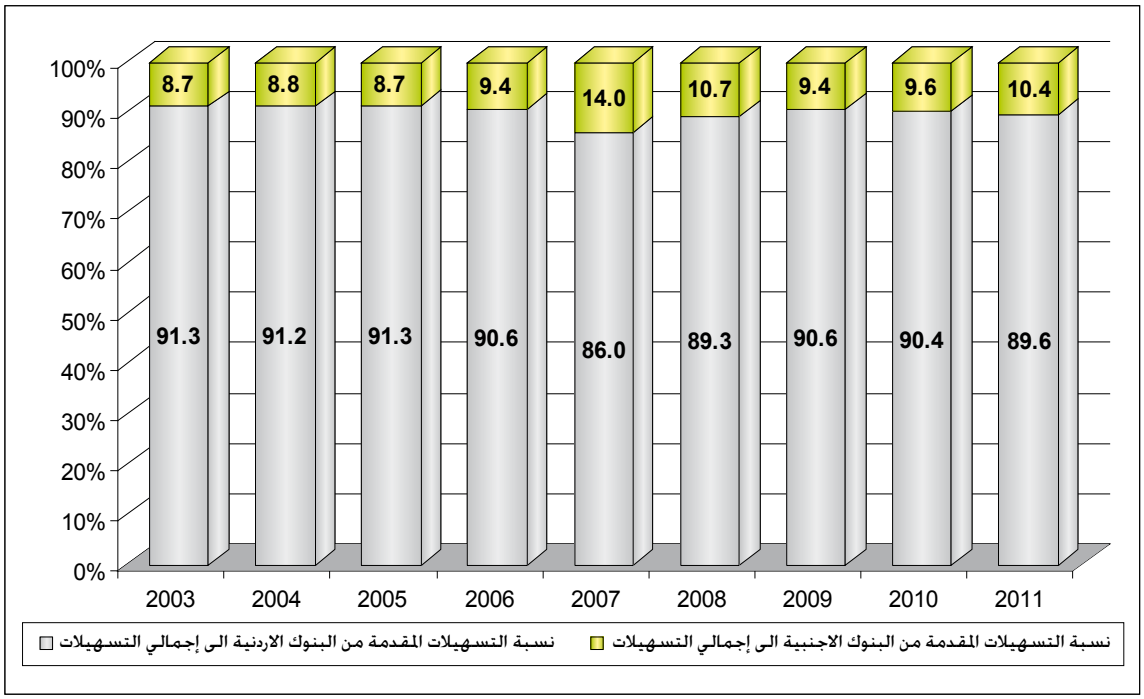

الفصل السابع

التركـــز المصـرفـي

(٧-١) مقدمة

(٧-٢) تركز الموجودات

(٧-٣) تركز الودائع

(٧-٤) تركز التسهيلات

(٧-١) مقدمة

يمكن قياس التركز المصرفي من خلال مجموعة من المقاييس أهمها حصة أكبر بنكين من السوق، وحصة أكبر ثلاثة بنوك، ومؤشر هيرفندال هيرشمان. ويتم تطبيق كل مقياس من هذه المقاييس على أساس الحصة السوقية من الموجودات والتسهيلات والودائع.

ويتم قياس حصة أكبر بنكين من خلال قسمة الحصة السوقية لأكبر بنكين على إجمالي الحصص السوقية لجميع البنوك من حيث الموجودات والودائع والتسهيلات. أما نسبة تركز أكبر ثلاثة بنوك فيتم قياسها من خلال قسمة الحصة السوقية لأكبر ثلاثة بنوك على إجمالي الحصص السوقية لجميع البنوك من حيث الموجودات والودائع والتسهيلات. وكلما ارتفعت نسبة التركز كلما دل ذلك على انخفاض التنافسية في السوق المصرفي ودل على وجود بنوك مسيطرة في السوق، بينما يدل انخفاض نسبة التركز على ارتفاع المنافسة في السوق المصرفي.

أما مؤشر هيرفندال هيرشمان (Herfindahl–Hirschman Index - HHI) فهو يعكس حجم الشركات نسبةً إلى القطاع التي تعمل فيه وبالتالي هو مؤشر على مستوى التنافسية بينها. ويتم احتساب مؤشر هيرفندال هيرشمان من خلال جمع مربعات الحصة السوقية لجميع الشركات التي تعمل في نفس الصناعة. وتكمن أهمية تربيع الحصة السوقية لكل شركة في أنها تميز بين الشركات الكبيرة والصغيرة بحيث يكون الوزن النسبي للشركات الكبيرة أعلى من الشركات الصغيرة، كما أن جمع مربع الحصص السوقية لجميع الشركات يعطي في النهاية قيمة واحدة تعبر عن الحصة السوقية الموزونة لجميع الشركات، مما يمكن في النهاية من الحكم على مستوى التنافسية في الصناعة ولجميع الشركات العاملة فيها. وتتراوح قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان من صفر إلى واحد. بحيث أن القيمة واحد تعكس وجود احتكار تام في السوق بسبب وجود منتج واحد. أما انخفاض النسبة فيدل على زيادة عدد الشركات العاملة في الصناعة وارتفاع التنافسية فيما بينها.

وفي السياق التالي سنستعرض تطور مقاييس التركز الثلاثة المذكورة سابقاً خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١ للوقوف على تطورات التنافسية في السوق المصرفي الأردني.

(٧-٢) تركز الموجودات

كما يبين الشكل رقم (٣٨)، فقد انخفضت حصة أكبر بنكين من إجمالي موجودات البنوك في الأردن من ٤٥,٧٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٣٩,٠٪ عام ٢٠١١.

شكل رقم (٣٨)

نسبة تركز أكبر بنكين من حيث الموجودات

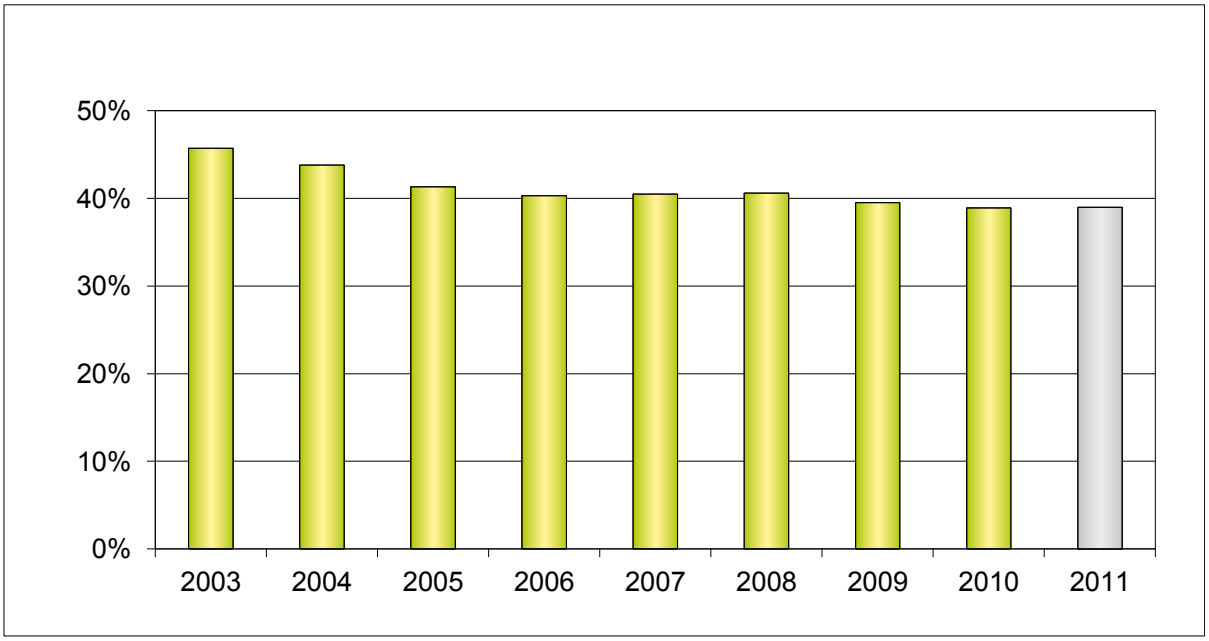

ويبين الشكل رقم (٣٩) بأن حصة أكبر ثلاثة بنوك من إجمالي موجودات البنوك في الأردن قد انخفضت من ٥٣,١٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٤٧,٧٪ عام ٢٠١١.

شكل رقم (٣٩)

نسبة تركز أكبر ثلاثة بنوك من حيث الموجودات

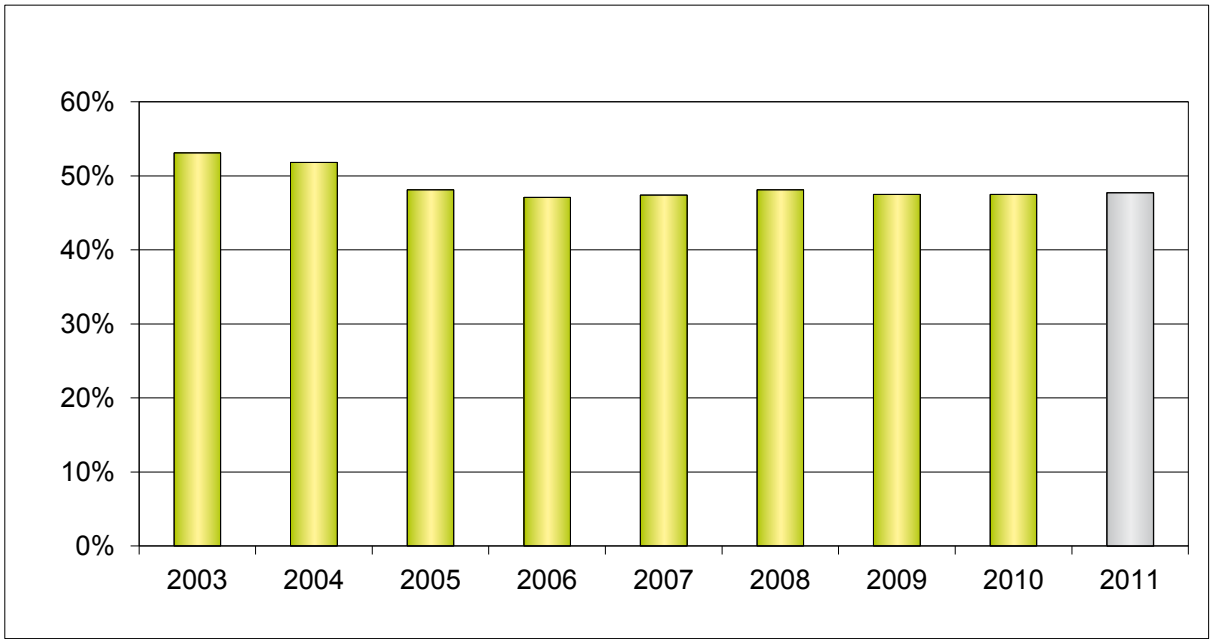

ويظهر الشكل رقم (٤٠) بأن قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان لإجمالي موجودات البنوك في السوق المصرفي الأردني قد انخفضت من ١٤،٣٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ١٠،٥٪ في عام ٢٠١١.

شكل رقم (٤٠)

مؤشر هيرفندال هيرشمان لتركز الموجودات HHI

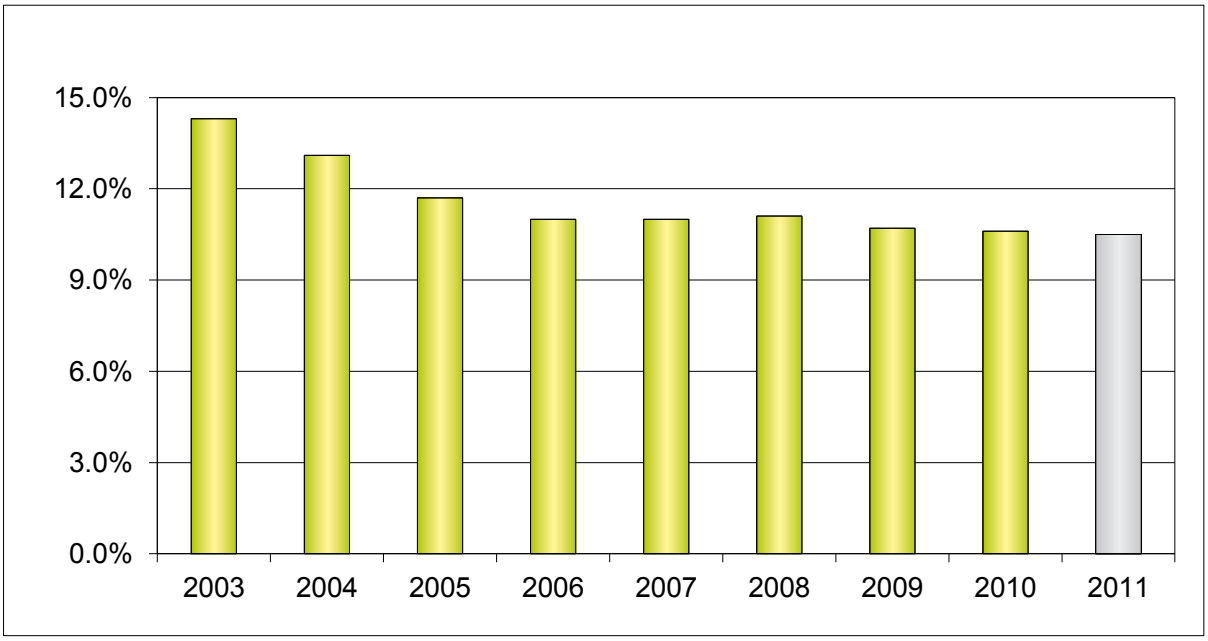

(٧-٣) تركز الودائع

من خلال الشكل رقم (٤١) يمكن ملاحظة أن حصة أكبر بنكين من إجمالي ودائع البنوك في الأردن قد انخفضت من ٤٦,٢٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٣٨,٨٪ عام ٢٠١١.

شكل رقم (٤١)
نسبة تركز أكبر بنكين من حيث الودائع

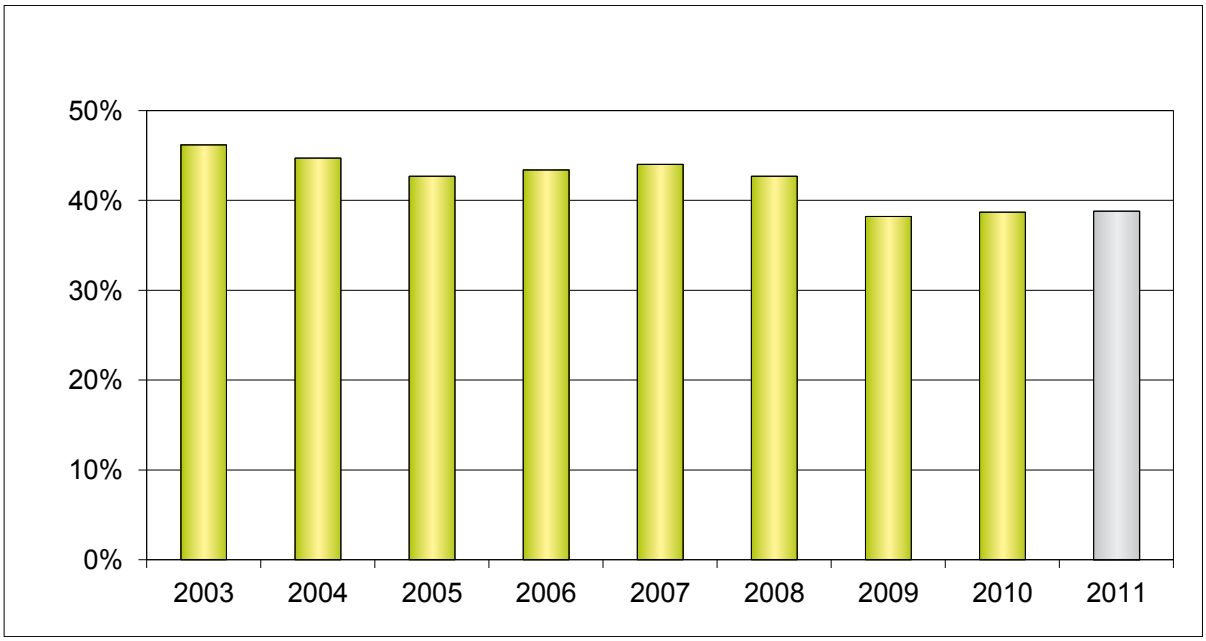

يبين الشكل رقم (٤٢) بأن حصة أكبر ثلاثة بنوك من إجمالي ودائع البنوك في الأردن قد انخفضت من ٥٣,٨٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٥٠,٤٪ عام ٢٠١١.

شكل رقم (٤٢)
نسبة تركز أكبر ثلاث بنوك من حيث الودائع

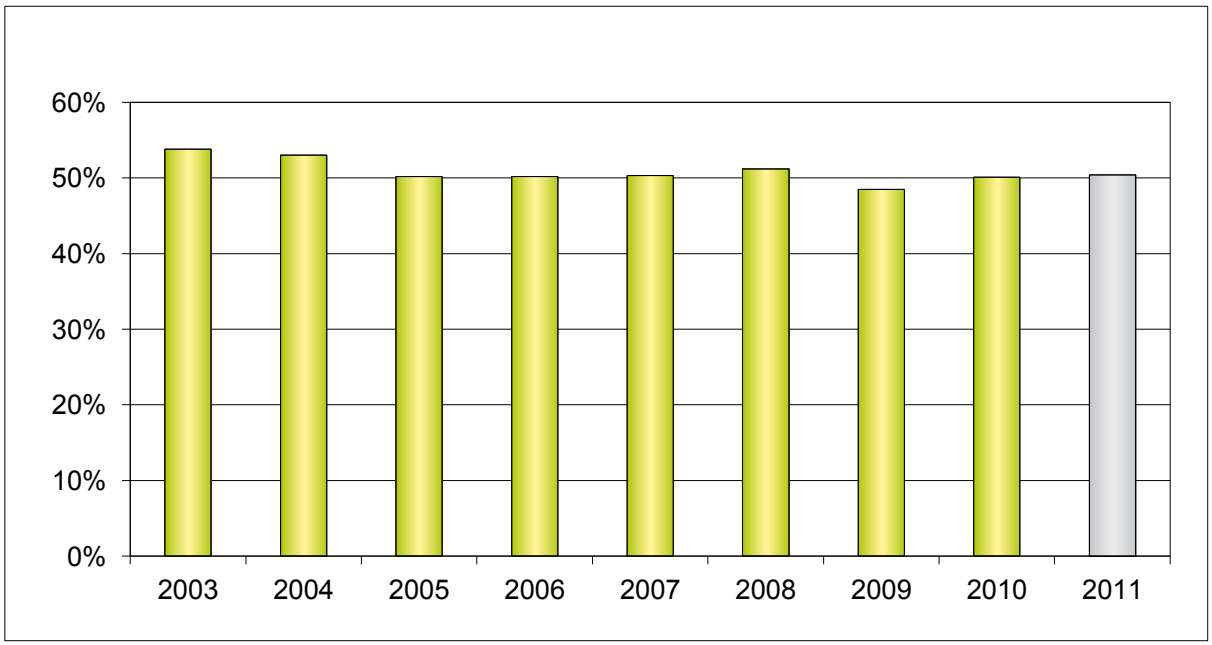

ويبين الشكل رقم (٤٣) بأن قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان لإجمالي ودائع البنوك في السوق المصرفي الأردني قد انخفضت من ١٥,١٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ١٠,٨٪ في عام ٢٠١١.

شكل رقم (٤٣)

مؤشر هيرفندال هيرشمان لتركز الودائع HHI

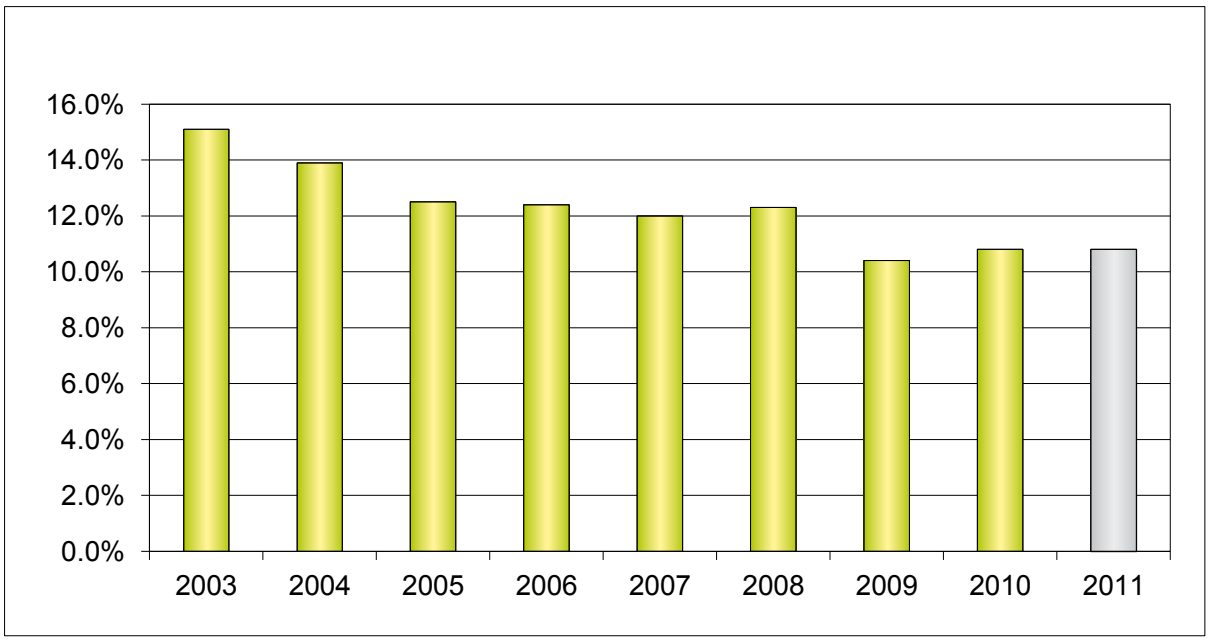

(٤-٧) تركز التسهيلات

يبين الشكل رقم (٤٤) بأن حصة أكبر بنكين من إجمالي تسهيلات البنوك في الأردن قد انخفضت من ٣٨,٤٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٢٩,١٪ عام ٢٠١١.

شكل رقم (٤٤)

نسبة تركز أكبر بنكين من حيث التسهيلات

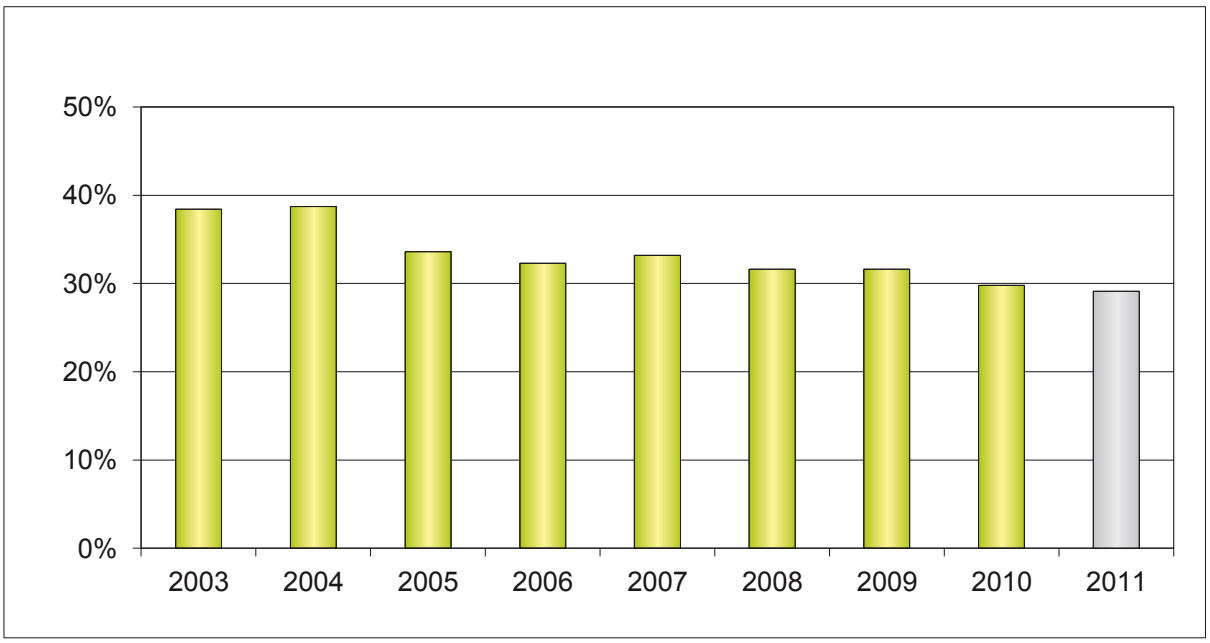

كما يبين الشكل رقم (٤٥) بأن حصة أكبر ثلاثة بنوك من إجمالي تسهيلات البنوك في الأردن قد انخفضت من ٤٦,٧٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٤١,١٪ عام ٢٠١١.

شكل رقم (٤٥)

نسبة تركز أكبر ثلاث بنوك من حيث التسهيلات

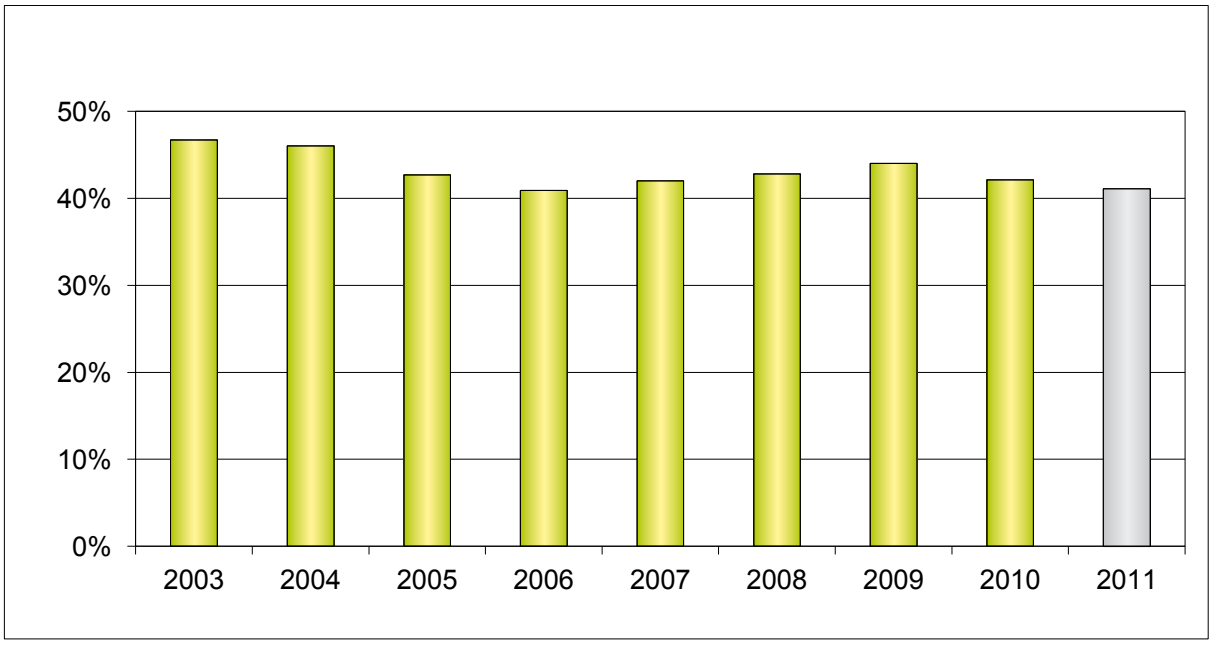

هذا ويظهر الشكل رقم (٤٦) بأن قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان لإجمالي التسهيلات في السوق المصرفي الأردني قد انخفضت من ١١,٠٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ٨,٤٪ في عام ٢٠١١.

شكل رقم (٤٦)

مؤشر هيرفندال هيرشمان لتركز التسهيلات HHI

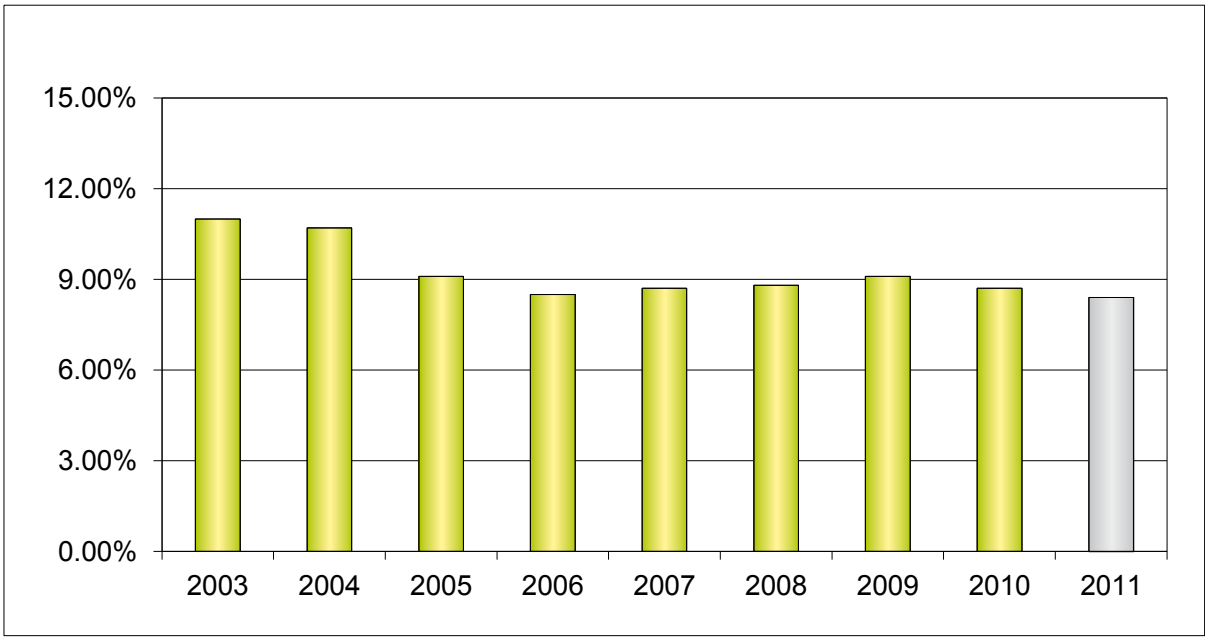

الفصل الثامن

تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان

(٨-١) الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة

(٨-٢) حجم التداول لأسهم البنوك المدرجة في البورصة

(٨-٣) مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في البورصة

(٨-١) الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة

وصل الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٧٢٩٧,٤ نقطة مقارنة مع ٧٥٤٢,٣ نقطة في نهاية عام ٢٠١١، والذي يشكل انخفاض نسبته ٣,٢٪ مقابل نسبة انخفاض بلغت ١,٢٪ في الرقم القياسي العام للبورصة.

جدول رقم (١٩)

الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)

السنة	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية	
	الرقم القياسي العام	الرقم القياسي للبنوك
2003	2614.5	4433.6
2004	4245.5	7230.9
2005	8191.5	16892.0
2006	5518.1	10704.7
2007	7519.3	13886.7
2008	6243.1	11380.1
2009	5520.1	9368.0
2010	5318.0	8848.3
2011	4648.4	7542.3
2012	4593.9	7297.4

المصدر: بورصة عمان

شكل رقم (٤٧)
الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

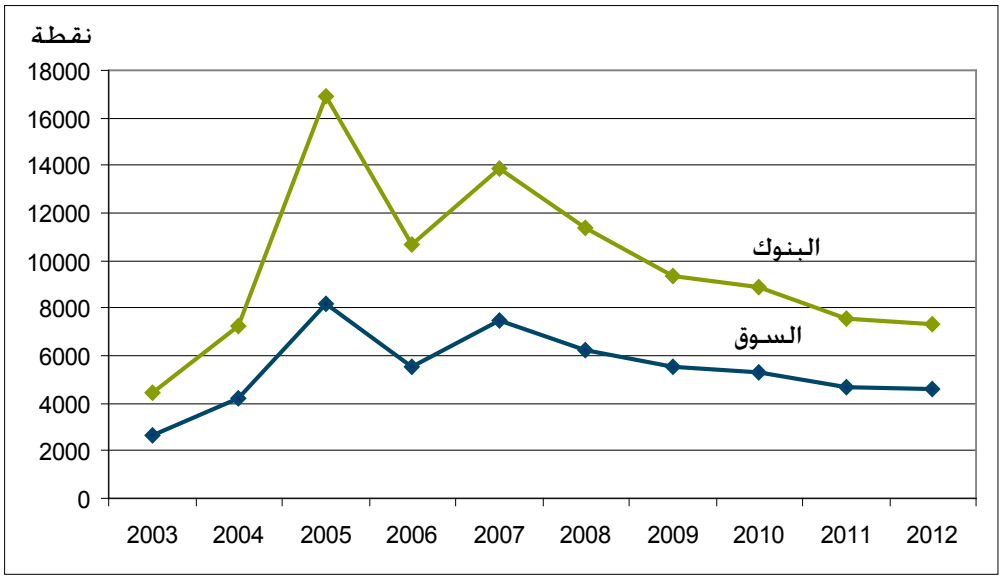

(٨-٢) حجم التداول لأسهم البنوك المدرجة في البورصة

انخفضت نسبة حجم تداول أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان إلى إجمالي حجم التداول بشكلٍ ملحوظ خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، لتسجل أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٣، إلا أن النسبة عاودت الارتفاع لتصل إلى ١٥,٧٪ في عام ٢٠١٢.

جدول رقم (٢٠)

حجم التداول لأسهم البنوك المدرجة في البورصة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)

السنة	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق (%)
2003	524.84	1855.17	28.29
2004	1693.00	3793.25	44.63
2005	6043.41	16871.05	35.82
2006	2736.10	13853.21	19.75
2007	2460.87	10736.03	22.92
2008	2983.90	19225.53	15.52
2009	826.50	9134.18	9.05
2010	514.75	6088.62	8.45
2011	405.81	2762.71	14.69
2012	303.55	1931.91	15.71

المصدر: بورصة عمان

شكل رقم (٤٨)

حجم التداول (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

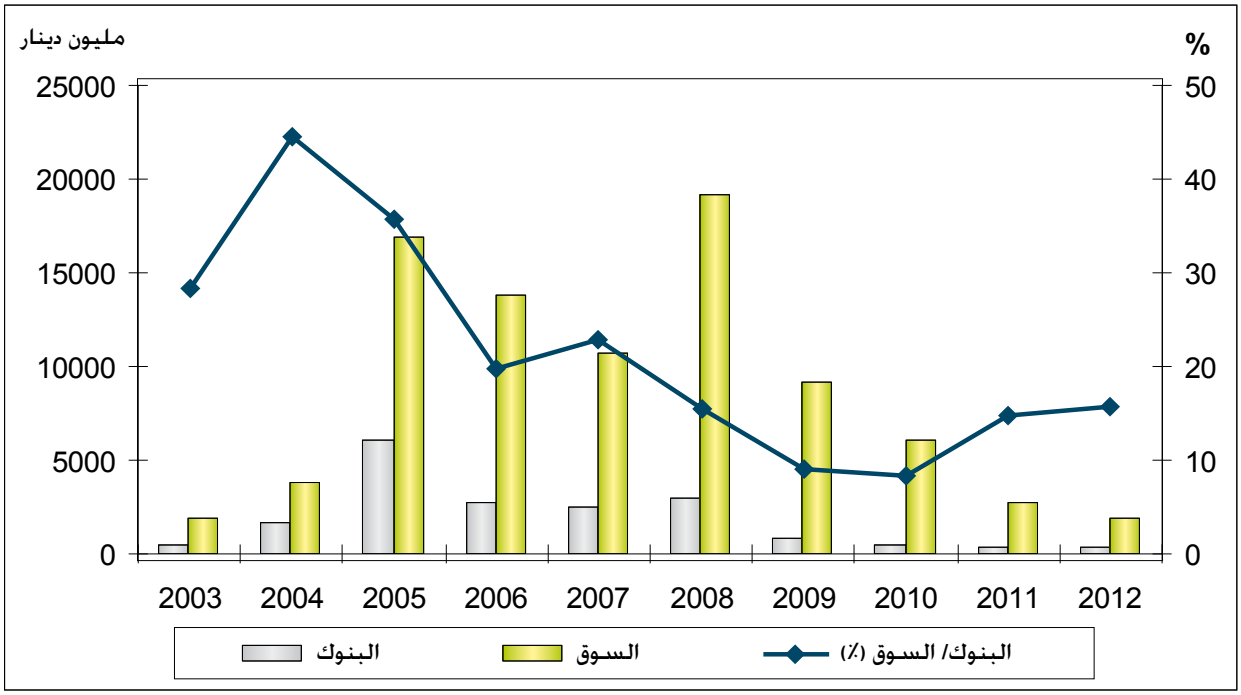

(٨-٣) مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في البورصة

ارتفعت نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في البورصة من ٤٩,٨٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ٦٠,٠ في نهاية عام ٢٠١٢.

جدول رقم (٢١)

مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)

السنة	نسبة مساهمة غير الأردنيين %
2003	49.80
2004	51.20
2005	54.70
2006	54.95
2007	57.35
2008	58.84
2009	58.25
2010	57.90
2011	59.40
2012	60.0

المصدر: بورصة عمان

شكل رقم (٤٩)

نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

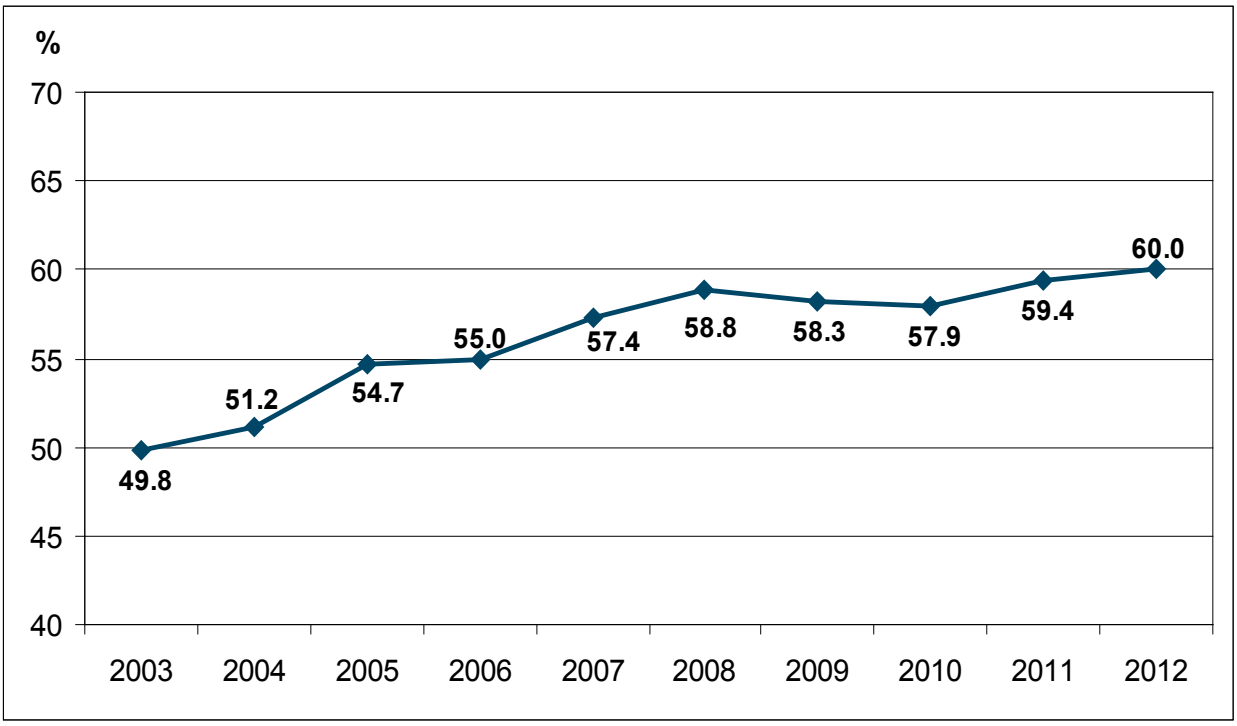

الفصل التاسع

تطور هيكل أسعار الفوائد في السوق المصرفي الاردني

(٩-١) تطور أسعار الفوائد على الودائع

(٩-٢) تطور أسعار الفوائد على التسهيلات

(٩-٣) هامش سعر الفائدة

(٩-٤) سعر الفائدة لأفضل العملاء

(٩-٥) تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

(٩-٦) تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر)

(٩-٧) تطور سعر فائدة الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك لاستحقاق ليلة واحدة

(٩-١) تطور أسعار الفوائد على الودائع

تظهر تطورات أسعار الفائدة على الودائع بمختلف أصنافها خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) ما يلي:

- شهد الوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع تحت الطلب ارتفاع منذ عام ٢٠٠٥ والى نهاية عام ٢٠٠٨ وقد سجل السعر أعلى ارتفاع خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) في عام ٢٠٠٦ وبارتفاع مقداره ٤٠ نقطة أساس عن مستواه في عام ٢٠٠٥، وبعد عام ٢٠٠٨ بدأ السعر بالانخفاض حتى بلغ ٠,٤٢٪ في نهاية عام ٢٠١٢.
- شهد الوسط المرجح لسعر الفائدة على ودائع التوفير ارتفاع منذ عام ٢٠٠٥ وحتى نهاية عام ٢٠٠٧ ثم بدأ بالانخفاض من عام ٢٠٠٨ وحتى نهاية عام ٢٠١١ ليعود بعد ذلك بالارتفاع في عام ٢٠١٢ بمقدار ٦ نقاط ليصل إلى ٠,٧٦٪ في نهاية عام ٢٠١٢.
- شهد الوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع لأجل ارتفاع منذ عام ٢٠٠٥ وحتى نهاية عام ٢٠٠٨ حيث سجل أعلى ارتفاع عام ٢٠٠٦ وذلك بمقدار ١٦١ نقطة أساس بينما شهد انخفاض في عامي ٢٠٠٩، و ٢٠١٠ ثم عاد بعدها للارتفاع التدريجي حتى نهاية عام ٢٠١٢ والذي ارتفع فيه بمقدار ٧٣ نقطة أساس ليصل السعر إلى ٤,١٩٪ في نهاية عام ٢٠١٢.

جدول رقم (٢٢)

الوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع لدى البنوك (٢٠٠٣-٢٠١٢)

السنة	تحت الطلب %	توفير %	لأجل %
2003	0.50	0.88	2.75
2004	0.38	0.73	2.49
2005	0.47	0.83	3.52
2006	0.87	0.99	5.13
2007	0.94	1.10	5.56
2008	1.01	1.04	5.66
2009	0.67	0.84	4.23
2010	0.44	0.77	3.40
2011	0.43	0.70	3.46
2012	0.42	0.76	4.19

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٥٠)

تطور أسعار الفائدة على الودائع بأصنافها (٢٠٠٣ ــ ٢٠١٢)

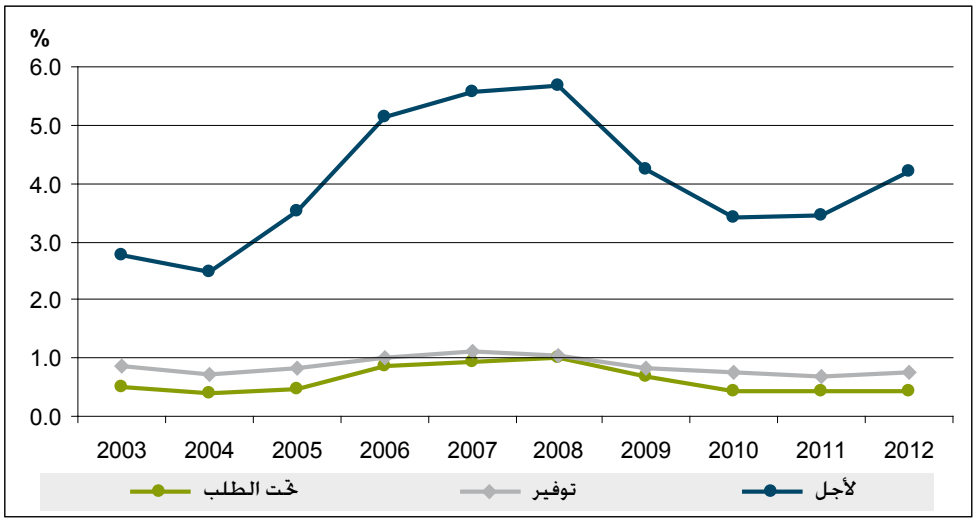

(٩-٢) تطور أسعار الفوائد على التسهيلات

تظهر تطورات الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) ما يلي:

- شهد الوسط المرجح لسعر الفائدة على الجاري مدين تذبذباً خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) حيث سجل السعر أعلى ارتفاع له عام ٢٠٠٧ وذلك بمقدار ٦٠ نقطة أساس كما وشهد ارتفاعا خلال عام ٢٠١٢ بمقدار ٤٨ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٢٨٪ في نهاية العام.
- شهد الوسط المرجح لسعر الفائدة على القروض والسلف ارتفاعا منذ عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨ والذي سُجِل فيه أعلى ارتفاع وذلك بمقدار ٦٢ نقطة أساس ثم بدأ السعر بالانخفاض في عام ٢٠٠٩ وحتى نهاية عام ٢٠١١ ليعود بعد ذلك بالارتفاع في عام ٢٠١٢ وذلك بمقدار ٢٨ نقطة أساس ليصل إلى ٨,٩٥٪ في نهاية عام ٢٠١٢.
- شهد الوسط المرجح لسعر الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة حالة من عدم الاستقرار خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) فقد سُجِل أعلى ارتفاع في عام ٢٠٠٦ وذلك بمقدار ٨٠ نقطة أساس. كما وشهد في عام ٢٠١٢ ارتفاعاً بمقدار ٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٥٩٪ في نهاية العام.

جدول رقم (٢٣)

الوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الممنوحة من البنوك (٢٠٠٣-٢٠١٢)

السنة	جاري مدين %	قروض وسلف %	كمبيالات وإسناد مخصومة %
2003	9.43	8.92	10.24
2004	8.79	7.59	8.98
2005	9.26	8.10	7.92
2006	9.23	8.56	8.72
2007	9.83	8.86	9.45
2008	9.31	9.48	8.89
2009	9.03	9.07	9.17
2010	9.12	9.01	9.41
2011	8.80	8.67	9.34
2012	9.28	8.95	9.59

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٥١)

تطور أسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

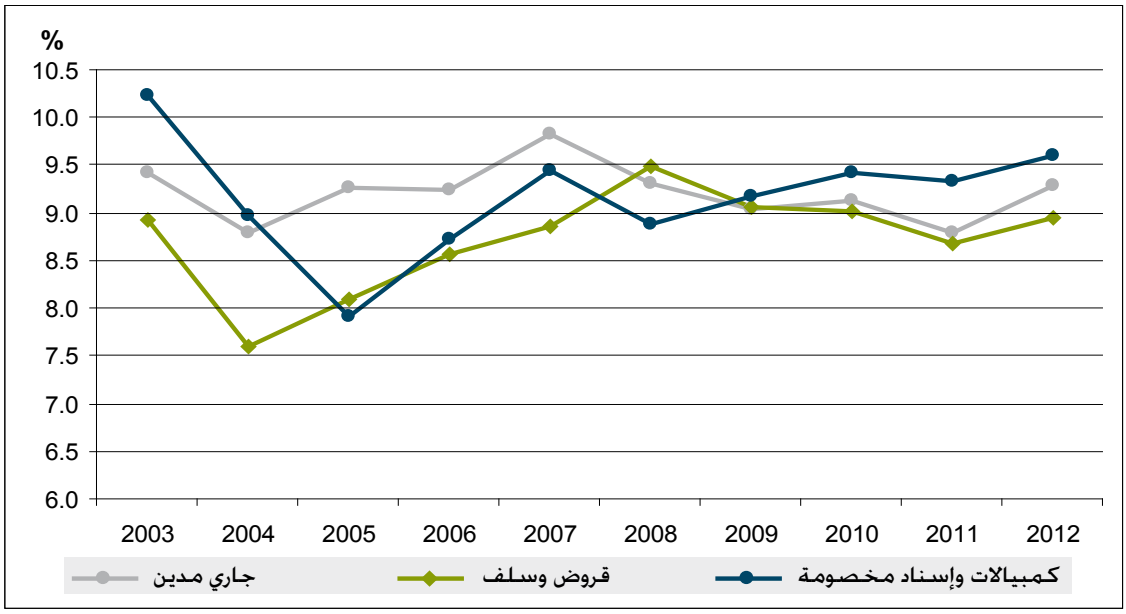

(٩-٣) هامش سعر الفائدة

في ضوء تطورات أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات، شهد هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق بين سعر الفائدة على القروض والسلف وسعر الفائدة على الودائع لأجل انخفاضاً منذ عام ٢٠٠٤ وحتى نهاية عام ٢٠٠٧ ليرتفع بعد ذلك حتى نهاية عام ٢٠١٠ مسجلا أعلى ارتفاع خلال هذه الفترة وذلك بمقدار ١٠٢ نقطة في عام ٢٠٠٩، ثم عاد الهامش بالانخفاض التدريجي منذ بداية عام ٢٠١١ إلى أن بلغ ٤,٧٦٪ في نهاية عام ٢٠١٢.

جدول رقم (٢٤)

هامش سعر الفائدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)

السنة	قروض وسلف %	لأجل %	هامش سعر الفائدة %
2003	8.92	2.75	6.17
2004	7.59	2.49	5.10
2005	8.10	3.52	4.58
2006	8.56	5.13	3.43
2007	8.86	5.56	3.30
2008	9.48	5.66	3.82
2009	9.07	4.23	4.84
2010	9.01	3.40	5.61
2011	8.67	3.46	5.21
2012	8.95	4.19	4.76

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٥٢)

هامش سعر الفائدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢)

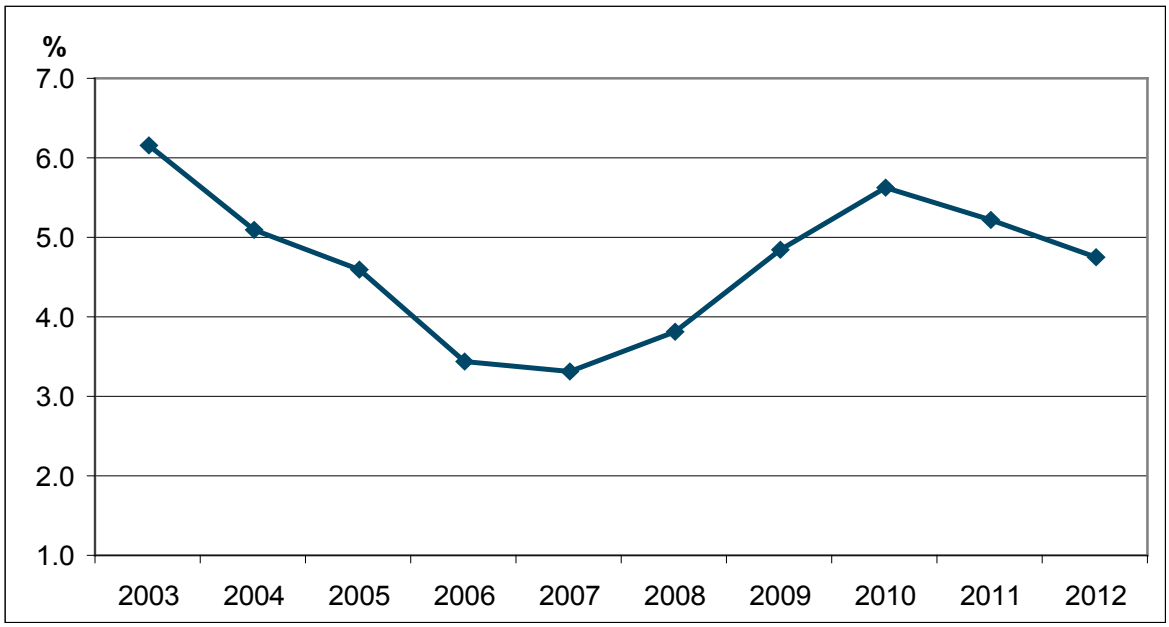

(٩-٤) سعر الفائدة لأفضل العملاء

ارتفع سعر الفائدة لأفضل العملاء منذ عام ٢٠٠٥ والذي سُجِل فيه أعلى ارتفاع لسعر الفائدة لأفضل العملاء والبالغ ١٠٠ نقطة أساس وقد استمر السعر بالارتفاع حتى نهاية عام ٢٠٠٨، ثم انخفض في عامي ٢٠٠٩، و ٢٠١٠ ليعود بعد ذلك بالارتفاع التدريجي حتى نهاية عام ٢٠١٢ والذي ارتفع خلاله ٤٦ نقطة أساس ليصل إلى ٨,٦٨٪ في نهاية ٢٠١٢.

جدول رقم (٢٥)

سعر الفائدة لأفضل العملاء (٢٠٠٣-٢٠١٢)

السنة	سعر الفائدة لأفضل العملاء %
2003	6.50
2004	6.00
2005	7.00
2006	7.50
2007	8.15
2008	8.45
2009	8.34
2010	8.20
2011	8.22
2012	8.68

المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٥٣)

سعر الفائدة لأفضل العملاء (٢٠٠٣ – ٢٠١٢)

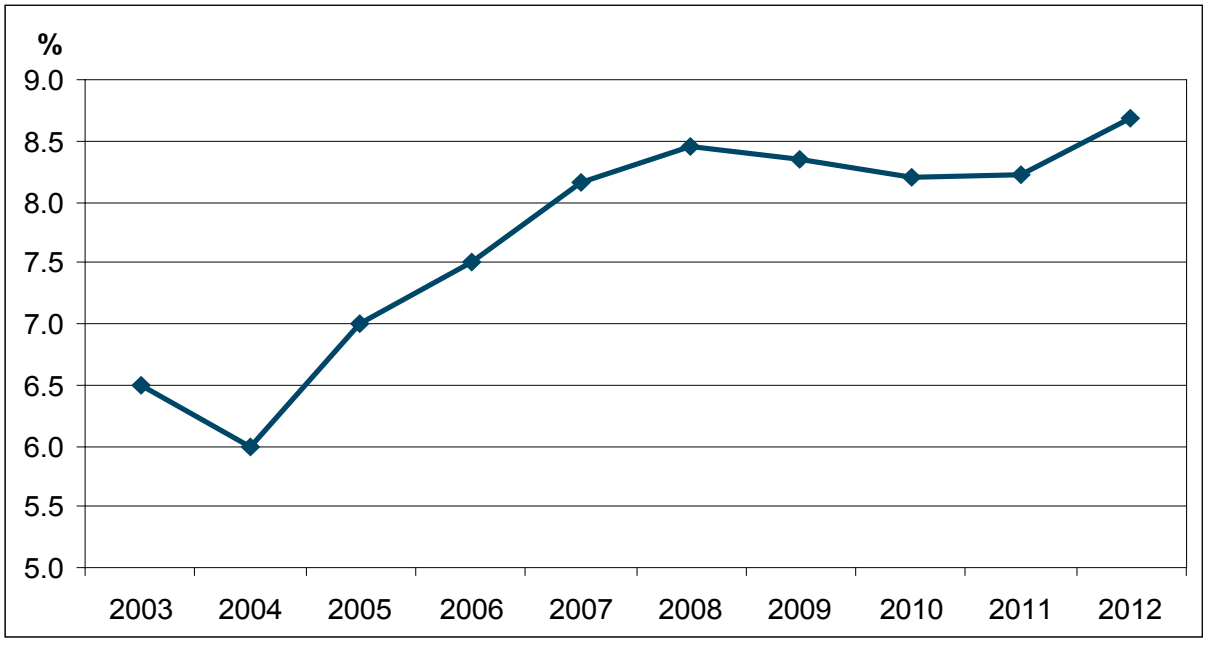

(٩-٥) تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

استجابة للتطورات التي تشهدها أسواق النقد الدولية ومواكبة للتطورات الاقتصادية المحلية، قام البنك المركزي بإجراء تغييرات عديدة على أسعار فائدة أدوات سياسته النقدية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، حيث قام البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠٠٤ برفع أسعار فائدة أدوات سياسته النقدية خمس مرات خلال النصف الثاني من العام وبواقع ٢٥ نقطة أساس لكل مرة لسعر إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء، وتسع مرات بمقدار ٢٥ أو ٥٠ نقطة أساس لكل مرة لسعر إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء خلال عام ٢٠٠٥، وأربع مرات متتالية بمقدار ٢٥ نقطة أساس لكل مرة على أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية خلال عام ٢٠٠٦، باستثناء سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة الذي اقتصر على الرفع ثلاث مرات خلال عام ٢٠٠٦، ليعود بعد ذلك البنك المركزي إلى تخفيض أسعار الفوائد حيث قام في عام ٢٠٠٧ بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات سياسته النقدية بواقع ٥٠ نقطة أساس، إضافة إلى قيامه في مطلع شهر أيار ٢٠٠٧ بإجراء تعديل على هيكل سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء بحيث تم السماح من خلال هذا التعديل للبنوك المرخصة بتنفيذ اتفاقيات إعادة الشراء مع البنك المركزي لليلة واحدة بدلاً من أسبوع وبسعر فائدة بلغ آنذاك ٦,٧٥٪، وقد استمر البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية حيث قام بتخفيضها مرتين بواقع ٧٥ نقطة أساس خلال عام ٢٠٠٨، وثلاثة مرات بواقع ٥٠ نقطة أساس لكل مرة خلال عام ٢٠٠٩، ومرة واحدة بواقع ٥٠ نقطة أساس عام ٢٠١٠، ثم عاد البنك المركزي الأردني إلى رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في عام ٢٠١١ وذلك مره واحدة وبواقع ٢٥ نقطة أساس، إضافة إلى قيامة بعدة تغيرات في عام ٢٠١٢ حيث قام بتاريخ ٢٠١٢/٢/٥ برفع أسعار الفائدة على (سعر إعادة الخصم، اتفاقيات إعادة الشراء، ونافذة الإيداع للدينار) بواقع ٥٠ نقطة أساس لكل منهم، ثم قام البنك المركزي الأردني برفع سعر الفائدة على نافذة الإيداع للدينار مرتين والإبقاء على سعر فائدة الأدوات الأخرى دون تغير، المرة الأولى كانت بتاريخ ٢٠١٢/٥/٣١ وبواقع ٥٠ نقطة أساس والثانية بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣ وبواقع ٧٥ نقطة أساس.

كما يجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأردني قد قام بآخر إصدار لشهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر وستة أشهر بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٨.

جدول رقم (٢٦)
أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٣- ٢٠١٢)

السنة	سعر إعادة الخصم %	اتفاقيات إعادة الشراء		شهادات الإيداع			نافذة الإيداع (ليلة واحدة) %
		(ليلة) %	(أسبوع) %	(ثلاثة شهور) %	(ستة شهور) %	(سنة) %	
2003	2.500		3.500	2.100	2.150		2.000
2004	3.750	4.000	4.750	2.850	3.200		2.250
2005	6.500		7.500	6.200	6.950	6.850	4.500
2006	7.500		8.500	6.700	6.862	6.850	5.250
2007	7.000	6.750		5.750	5.867	-	4.750
2008	6.250	6.000		5.641	5.936		4.000
2009	4.750	4.500		-	-		2.500
2010	4.250	4.000		-	-		2.000
2011	4.500	4.250		-	-		2.250
2012	5.000	4.750		-	-		4.000

المصدر: البنك المركزي الأردني

*توقف البنك المركزي الأردني عن إصدار شهادات الإيداع لاستحقاق ثلاثة أشهر وستة أشهر من شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨.

شكل رقم (٥٤)
تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٣-٢٠١٢)

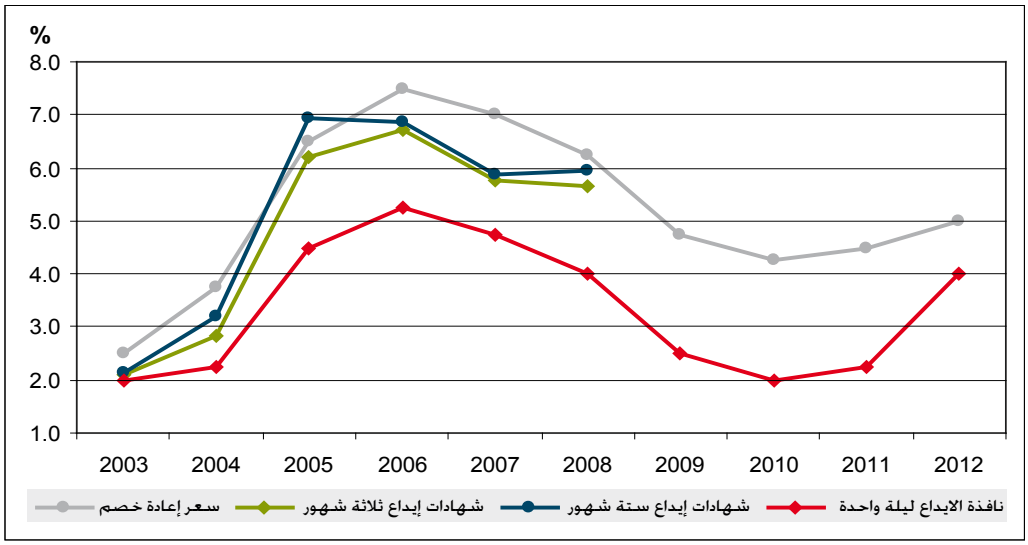

(٩-٦) تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر)

طرحت جمعية البنوك على البنوك الأعضاء فكرة إيجاد سعر فائدة مرجعي لأسعار الإقراض بين البنوك بالدينار الأردني في النصف الأول من عام ٢٠٠٥ نظراً لعدم وجود سعر فائدة مرجعي لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك، وقد تركزت الجهود المشتركة بين جمعية البنوك والبنك المركزي الأردني والبنوك العاملة في الأردن لإيجاد مؤشر مرجعي محلي Benchmark Rate لأسعار الإقراض بين البنوك بالدينار الأردني للآجال القصيرة (من يوم واحد إلى ١٢ شهراً). وكان الهدف من ذلك التوجه هو إيجاد منحنى عائد للسوق النقدي بالدينار الأردني، يمكن من خلاله مقارنة عوائد السوق النقدي، كما يمهد الطريق إلى إيجاد أدوات ومشتقات لأسعار الفائدة بالدينار الأردني.

اعتمدت البنوك اسم الجوديبر (JODIBOR) أي سعر الفائدة الرئيسي المرجعي للآجال القصيرة المستخدم بين البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين لغايات تحديد تكلفة الاقتراض بالدينار الأردني في السوق النقدي والرأسمالي، وقد تم الإعلان رسمياً عن إطلاق الجوديبر اعتباراً من ٢٠٠٥/١١/١ بعد انتهاء الفترة التجريبية للمشروع والتي بدأت في ٢٠٠٥/٨/١.

وبتوافق جميع الأطراف المعنية تم وضع معايير باعتبارها (ميثاق شرف) Code of Conduct تلتزم به أدبيا كافة البنوك المشاركة في هذا النظام. ويضع إطاراً للتعامل ضمن القيم الأخلاقية المتعارف عليها في هذا المجال.

ترتكز آلية احتساب مؤشر سعر الفائدة المرجعي الجوديبر (JODIBOR) على ما يلي :

- عدد البنوك المشاركة: تم اختيار عشرة بنوك وتم تفويضها بالتسعير لكافة الآجال ، وكانت تلك البنوك ممثلة لكافة البنوك العاملة في المملكة : البنوك الأردنية وغير الأردنية ، البنوك الكبيرة والصغيرة (البنك العربي ، بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، بنك المال الأردني ، البنك الأهلي الأردني ، بنك الأردن ، بنك الاتحاد ، البنك الأردني الكويتي ، بنك القاهرة عمان ، البنك العقاري المصري العربي ، بنك عودة) .
- تسعير كافة الآجال: تقوم البنوك العشرة بتسعير كافة الآجال باستخدام ثلاثة كسور عشرية (مدة ليلة واحدة ، وأسبوع ، وشهر ، وثلاثة أشهر ، وستة أشهر ، وسنة) .
- آلية الترحيل واحتساب المعدل: تقوم الجمعية باحتساب معدل الجوديبر لكل اجل من الآجال بعد أن يتم استبعاد أدنى سعرين وأعلى سعرين واحتساب المتوسط الحسابي البسيط للأسعار الستة المتبقية. إلا انه تم تعديل منهجية احتساب المعدل بحيث يتم استبعاد أدنى سعر وأعلى سعر فقط واحتساب المتوسط الحسابي البسيط للأسعار الثمانية المتبقية.
- احتساب معامل الاختلاف: ولقياس مدى تشتت الأسعار، يتم احتساب معامل الاختلاف Coefficient of Variation لأسعار البنوك العشرة وذلك بقسمة الانحراف المعياري لعشرة بنوك على معدل الأسعار لعشرة بنوك وضرب الناتج بمائة.
- استخراج منحنى العائد: يتم أيضاً استخراج منحنى العائد بذلك اليوم ويتم مقارنته في الاتجاه عن اليوم السابق وعن يوم ٢٠٠٥/٨/٢٩ الذي اعتبر يوم الأساس.

- الإعلان عن أسعار الجودیبر: یتم الإعلان عن أسعار الجودیبر في تمام الساعة الحادیة عشرة من صباح كل یوم عمل ویتم نشره على الموقع الالكتروني للجمعیة وعلى الموقع الالكتروني للبنك المركزي.

هذا ویلاحظ أن أسعار فائدة الإقراض ما بین البنوك لكافة الاستحقاقات قد بدأت بالانخفاض التدریجي منذ بدایة عام ٢٠٠٧ حتى وصلت إلى أدنى معدلاتها في نهایة عام ٢٠١٠، ثم بدأت بالارتفاع التدریجي في عام ٢٠١١ وقد استمر الارتفاع حتى نهایة عام ٢٠١٢.

جدول رقم (٢٧)

تطور أسعار فائدة الإقراض بین البنوك ـــ الجودیبر (٢٠٠٥-٢٠١٢)

الفترة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
لیلة واحدة	4.625	6.242	5.138	5.079	3.433	2.236	2.668	3.658
أسبوع	5.142	6.425	5.425	5.428	3.792	2.409	3.073	4.126
شهر واحد	6.008	6.608	5.872	5.744	4.357	2.783	3.435	4.498
ثلاثة أشهر	6.742	6.900	6.244	6.100	4.912	3.257	3.840	4.812
ستة أشهر	7.583	7.300	6.388	6.387	5.454	3.745	4.235	5.229
سنة واحدة	7.942	7.758	6.850	6.927	6.170	4.414	4.871	5.762

المصدر: جمعیة البنوك

شكل رقم (٥٥)

تطور أسعار فائدة الإقراض بین البنوك – الجودیبر (٢٠٠٥-٢٠١٢)

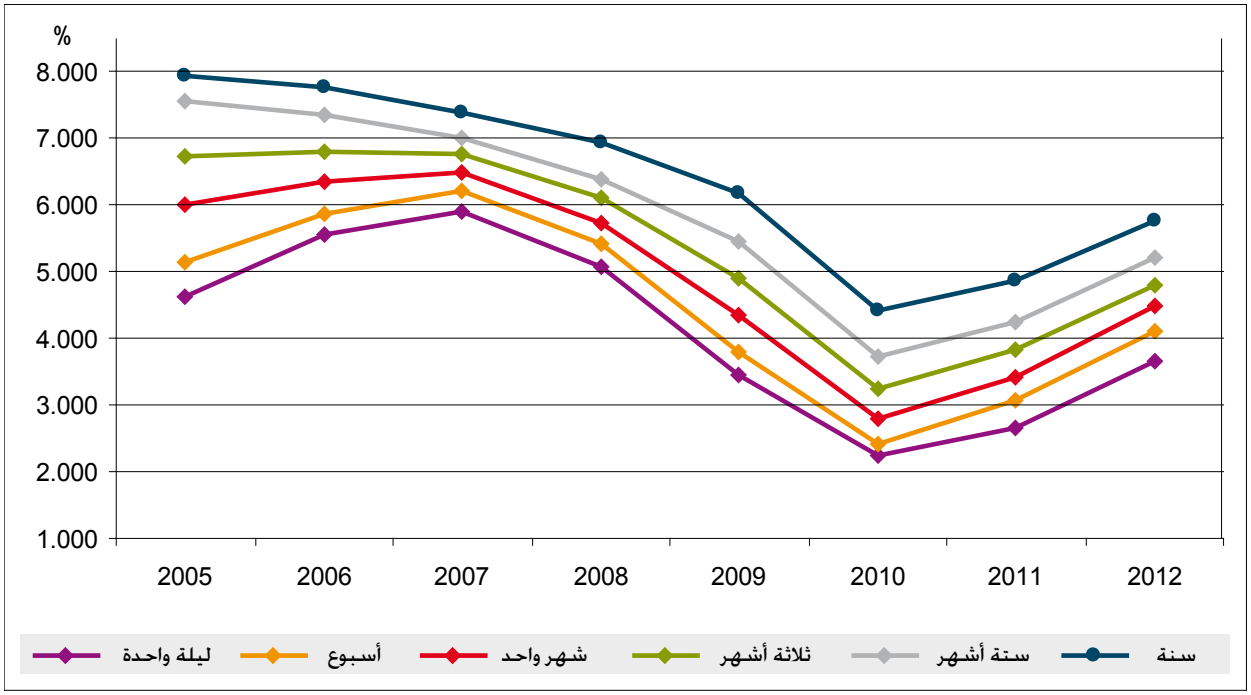

(٩-٧) تطور سعر فائدة الإقراض والاقتراض فیما بین البنوك لاستحقاق لیلة واحدة

وفیما یتعلق بسعر فائدة الإقراض فیما بین البنوك لاستحقاق لیله واحده (السعر الفعلي والمعلن)، فقد تم احتساب هامش التسعیر مقاساً بالفرق بین السعر الفعلي الصادر عن البنك المركزي مطروحاً منه السعر المعلن والصادر عن الجمعیة (الجودیبر)، حیث لوحظ أن الهامش بین السعرین كان متذبذبا خلال (٢٠٠٥-٢٠١٢)، فقد بلغ أقل هامش تسعیر خلال الفترة ٠,٠٠٤٪ في عام ٢٠٠٥، في حین تم تسجیل أعلى هامش في عام ٢٠٠٦ والبالغ ٠,٩٤٪، وقد بلغ الهامش ٠,٦٥٪ في نهایة عام ٢٠١٢.

جدول رقم (٢٨)

سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك لليلة واحدة (السعر المعلن والفعلي) (٢٠٠٥- ٢٠١٢)

السنة	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) *	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) **	هامش التسعير
2005	4.625%	4.629%	0.004%
2006	5.552%	6.495%	0.943%
2007	5.904%	5.147%	-0.757%
2008	5.066%	4.649%	-0.417%
2009	3.438%	2.645%	-0.793%
2010	2.236%	2.150%	-0.086%
2011	2.668%	2.917%	0.249%
2012	3.658%	4.309%	0.651%

* من نشرات الجودبير اليومية الصادرة عن الجمعية.

** من البنك المركزي الأردني.

الشكل رقم (٥٦)

أسعار فائدة الإقراض فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية) ليلة واحدة (٢٠٠٥-٢٠١٢)

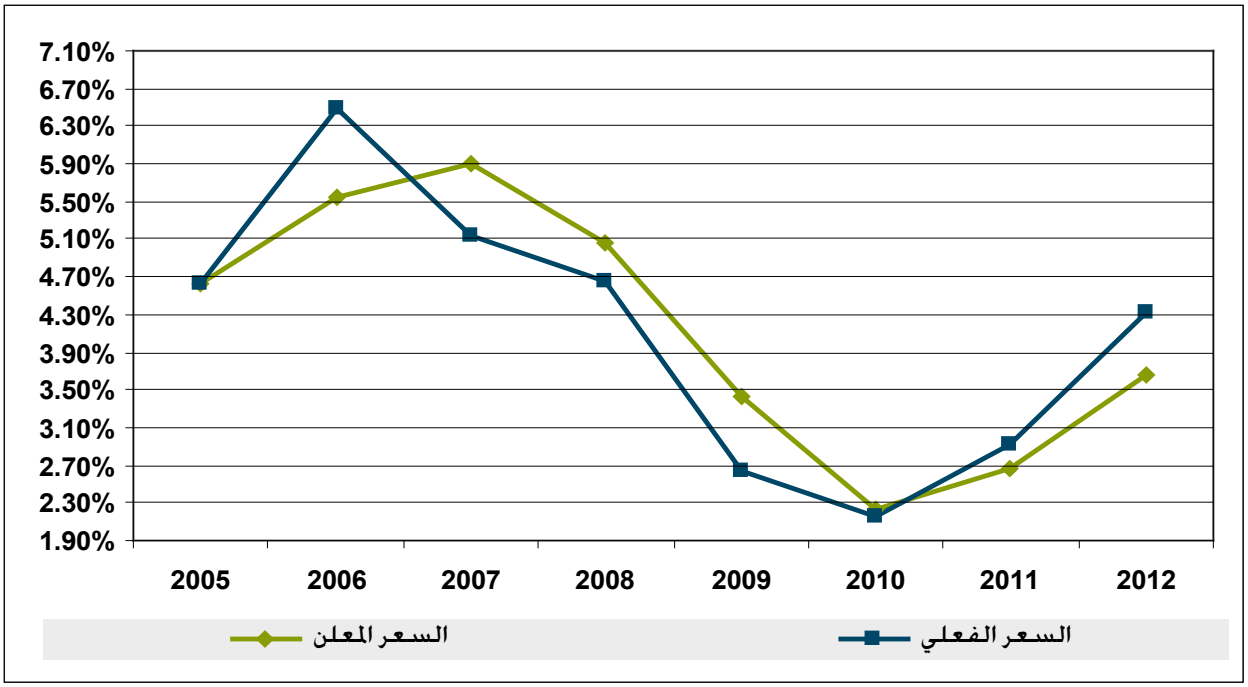

الفصل العاشر

تقـــاص الشيكـات

(١٠-١) مقدمة

(١٠-٢) لمحة تاريخية عن تقاص الشيكات

(١٠-٣) تطور تقاص الشيكات بشكل سنوي

(١٠-١) مقدمة

يستعرض هذا الجزء أهم نقاط التحول التاريخية التي مر بها تقاص الشيكات في المملكة، كما ويتناول تطور الشيكات المقدمة للتقاص والشيكات المعادة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢).

(١٠-٢) لمحة تاريخية عن تقاص الشيكات

يقدم البنك المركزي الأردني خدمة تقاص الشيكات للبنوك المرخصة بموجب قانونه رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته في الفقرة ب من المادة (٣٧).

وقد مر نظام مقاصة الشيكات بعدة مراحل حيث كانت البداية بالنظام اليدوي حتى شهر تموز من عام ١٩٩٧ لينتقل بعد ذلك العمل على نظام المقاصة الآلية حتى شهر تموز ٢٠٠٧ ثم انتقلت الخدمة نقلة نوعيه إلى التقاص الالكتروني حيث بدأ تطبيق تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك اعتبارا من ٢٠٠٧/١١/٤. وتعرف المقاصة الالكترونية على أنها عملية تبادل المعلومات (والتي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات) بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي الأردني وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد.

حيث يتم تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك على النحو التالي:

- الشيكات التي تودع من قبل العملاء من الساعة ٨:٠٠ صباحاً ولغاية الساعة ١٢:٠٠ ظهراً تحصّل في نفس يوم العمل ويسمح للعميل بسحب مبلغ الشيك في يوم العمل التالي.
- الشيكات التي تودع بعد الساعة ١٢:٠٠ ظهراً تحصّل في جلسة يوم العمل التالي.

كما ويتم تقديم خدمة تقاص الشيكات من خلال المقاصة الالكترونية تحت غطاء قانوني لتشغيلها والمتمثل بقانون البنك المركزي الأردني، وقانون المعاملات الالكترونية، وأصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الالكترونية.

وقد كان الهدف من المقاصة الالكترونية هو الانتقال من نظام المقاصة الآلي إلى نظام المقاصة الالكتروني للشيكات، والتوقف عن تداول الشيكات الورقية لغاية التقاص عند مرحلة إيداعها في البنوك، وتحصيل الشيكات حق نفس اليوم لكافة مناطق المملكة، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات كأداة وفاء، والحد ما أمكن من زيادة حجم الشيكات المعادة.

كما وقد حقق نظام المقاصة الالكترونية فوائد على المستويين: مستوى البنوك، ومستوى العملاء، فبالنسبة للبنوك تتمثل الفائدة بمعرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقاً، والتوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك، والحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات ونظام أرشفة دقيق وسريع، والتقليل من مخاطر نقل الشيكات الورقية من والى البنوك، وإمكانية الحصول على صور وبيانات عن الشيكات من خلال نظام المقاصة الالكترونية بسرعة وسهولة، ويعمل النظام على مدار ٢٤ ساعة وبالتالي هناك متسع من الوقت لإرسال الشيكات مهما كان عددها.

أما بالنسبة للعملاء فقد أصبح تحصيل الشيك يتم في نفس اليوم الذي يتم إيداعه فيه، ومعرفة وضع الشيك مقبول أو مرفوض في نفس اليوم، كما ويقيد مبلغ الشيك في حساب المستفيد في نفس اليوم (إذا كان الإيداع قبل الساعة ١٢:٠٠ ظهراً) أو في يوم العمل التالي (إذا كان الإيداع بعد الساعة ١٢:٠٠٠ظهراً)، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات والتعامل بها.

(١٠-٣) تطور تقاص الشيكات بشكل سنوي

١ - الشيكات المقدمة للتقاص:

شهدت الشيكات المقدمة للتقاص تذبذباً خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، حيث سجلت معدلات التغير من حيث العدد أعلى معدل نمو عام ٢٠٠٦ والبالغ ١٤٪، وأعلى معدل تراجع عام ٢٠١٠ والبالغ -٨,٦٪، بينما سجلت معدلات التغير من حيث القيمة أعلى معدل نمو في عام ٢٠٠٥ والذي بلغ ٣٣,٣٪، وأعلى معدل تراجع عام ٢٠٠٩ والبالغ ١٣,٣٪.

وعند احتساب متوسط التغير السنوي للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) يتبين أن الشيكات المقدمة للتقاص قد ارتفعت وذلك بمقدار ٢,٩٪ من حيث العدد و ١٢,٨٪ من حيث القيمة.

جدول رقم (٢٩)

تطور الشيكات المقدمة للتقاص (٢٠٠٣-٢٠١٢)

السنة	الشيكات المقدمة للتقاص	
	العدد (ألف)	القيمة (مليون دينار)
2003	8475.40	14269.20
2004	8516.40	17058.40
2005	9588.90	22732.20
2006	10931.90	26521.60
2007	10901.90	30233.70
2008	11943.60	40175.80
2009	11484.90	34830.60
2010	10498.80	34305.30
2011	10908.80	37448.70
2012	11141.80	39808.00
متوسط التغير السنوي (٢٠٠٣-٢٠١٢)	2.88	12.76

المصدر :البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٥٧)

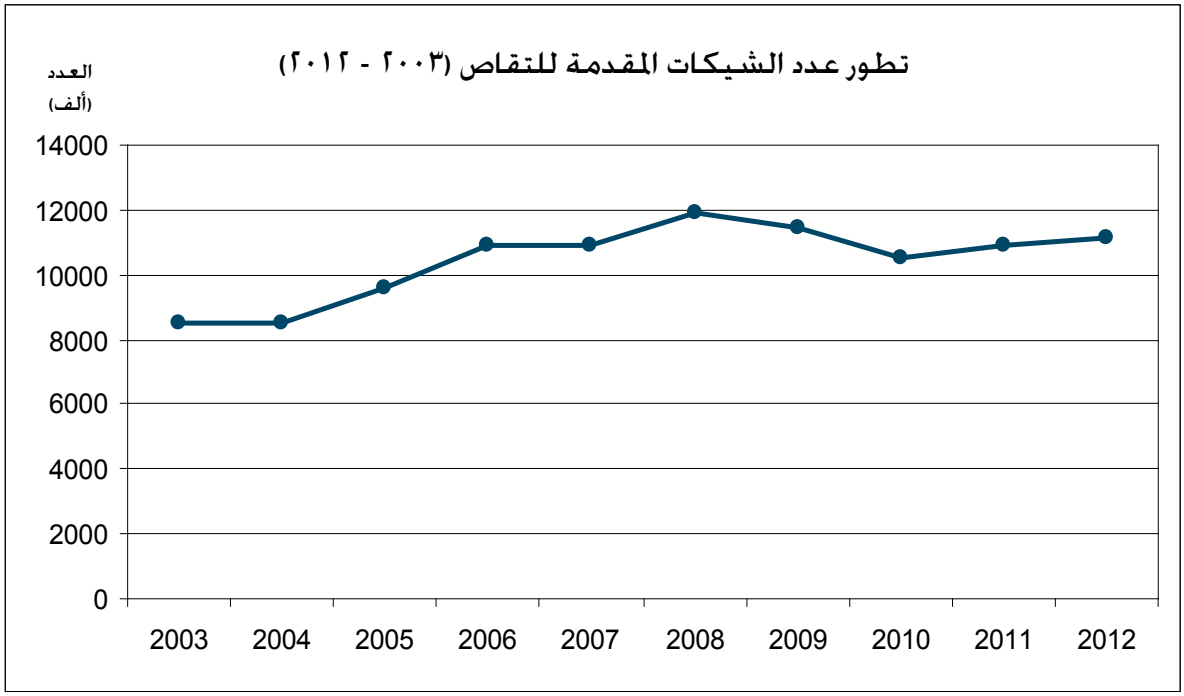

شكل رقم (٥٨)

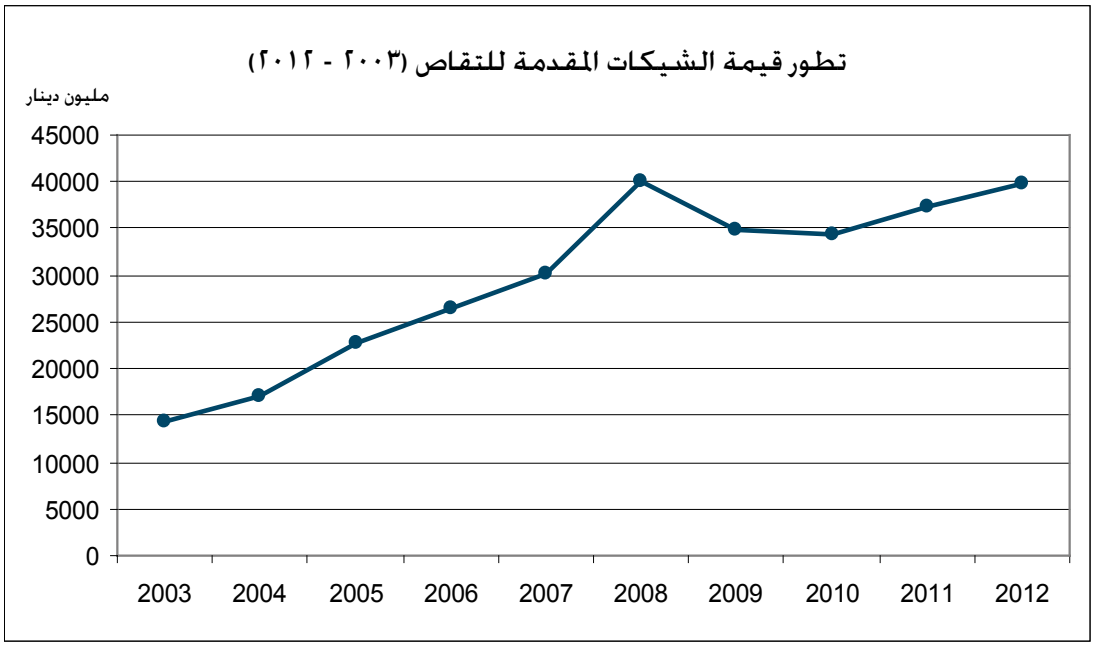

٢ - الشيكات المعادة:

شهدت معدلات التغير السنوية للشيكات المعادة تذبذبا خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، حيث بلغت أعلى معدلات نمو لها من حيث العدد والقيمة في عام ٢٠٠٧، في حين بلغت أعلى معدلات التراجع لها من حيث العدد والقيمة في عام ٢٠١١.

جدول رقم (٣٠)

تطور الشيكات المعادة (٢٠٠٣-٢٠١٢)

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط التغير السنوي ٢٠٠٣-٢٠١٢
الشيكات المعادة											
العدد (ألف)	423.9	364.1	386.4	429.4	626.6	732.0	738.2	712.5	603.8	589.1	3.53
القيمة (مليون دينار)	497.1	466.4	626.8	797.1	1404.6	2124.5	2128.4	1877.7	1566.8	1557.5	15.63
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	5.00	4.28	4.03	3.93	5.75	6.13	6.43	6.79	5.53	5.29	0.86
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	3.48	2.73	2.76	3.01	4.65	5.29	6.11	5.47	4.18	3.91	2.42
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد											
العدد (ألف)	237.3	204.1	209.4	240.8	357.3	418.9	462.2	405.7	367.7	360.6	4.90
القيمة (مليون دينار)	260.0	249.0	297.3	380.6	733.2	1056.9	1344.2	1079.4	939.0	915.1	17.50
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (٪)	55.98	56.06	54.19	56.08	57.02	57.23	62.61	56.94	60.90	61.21	1.37
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (٪)	52.30	53.39	47.43	47.75	52.20	49.75	63.16	57.49	59.93	58.75	1.74
الشيكات المعادة لأسباب أخرى											
العدد (ألف)	186.6	160.0	177.0	188.6	269.3	313.0	276.0	306.8	236.1	228.4	2.10
القيمة (مليون دينار)	237.1	217.4	329.5	416.5	671.4	1067.9	784.3	798.3	627.8	642.6	14.73
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (٪)	44.02	43.94	45.81	43.92	42.98	42.76	37.39	43.06	39.10	38.77	-1.43
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (٪)	47.70	46.61	52.57	52.25	47.80	50.27	36.85	42.51	40.07	41.26	-0.86

المصدر :البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية

كما وتظهر البيانات أن نسبة عدد الشيكات المعادة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص قد بلغت ٦,٨٪ في عام ٢٠١٠ وهي أعلى نسبة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، ٥٦,٩٪ منها شيكات معادة لعدم كفاية الرصيد، و٤٣,١٪ منها شيكات معادة لأسباب أخرى. كما وسجلت نسبة عدد الشيكات المعادة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص أدنى نسبها عام ٢٠٠٦ والبالغ ٣,٩٪، ٥٦,١٪ منها شيكات معادة لعد كفاية الرصيد و ٤٣,٩٪ منها شيكات معادة لأسباب أخرى.

شكل رقم (٥٩)

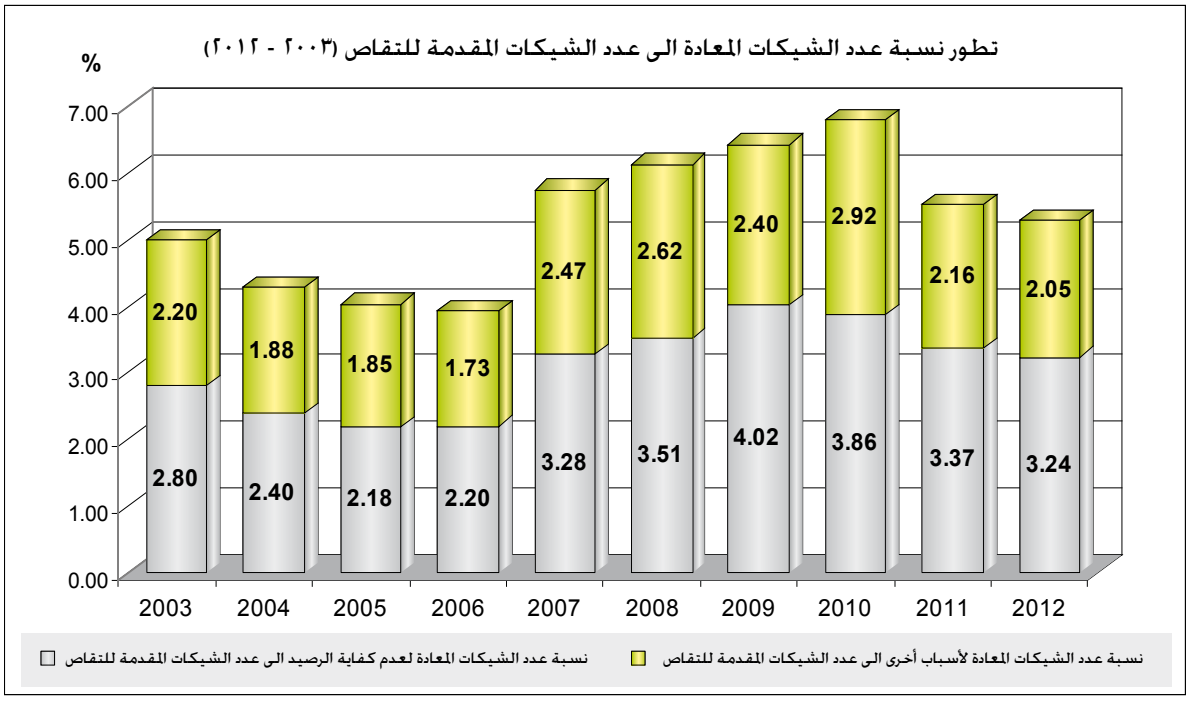

أما من ناحية نسبة قيمة الشيكات المعادة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص فقد سجلت أعلى نسبة عام ٢٠٠٩ والبالغة ٦,١٪ منها ٦٢,٦٪ شيكات معادة لعدم كفاية الرصيد و ٣٧,٤٪ منها شيكات معادة لأسباب أخرى. وأقل نسبة عام ٢٠٠٤ والتي بلغت ٢,٧٪ تشتمل على ٥٣,٤٪ على شيكات معادة لعدم كفاية الرصيد، و ٤٦,٦٪ على شيكات معادة لأسباب أخرى.

شكل رقم (٦٠)